جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بالديدامون – شرقية

تعقبات الإمام النووي
في كتابه:
"خُلَاصَةُ الأَحْكَامِ فِي مُهِمَّاتِ السُّنَنِ وَقَوَاعِدِ الإِسْلَام" على الإمام الترمذي "دراسة نقدية"

إعداد

دُكْتُور: مصطفى محمد السعيد إبراهيم

مدرس الحَدِيث وعُلُومِه، بكُلّيّة أصول الدين والدعوة بالزقازيق

E-mail: 1610010042@azhar.edu.eg

العدد العاشر

١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٣م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تعقبات الإمام النووي في كتابه : "خُلَاصَة الأَحْكَام فِي مُهِمَّاتِ السُّنَنِ وَقَوَاعِدِ الإِسْلام" على الإمام الترمذي "دراسة نقدية"

مصطفى محمد السعيد إبراهيم

قسم الحديث وعلومه –كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق–.

Mail: 1610010042@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى جمع ودراسة تعقبات الإمام النووي في كتابه "خُلَاصَةُ الأَحْكَامِ فِي مُهِمَّاتِ السُّنَنِ وَقَوَاعِدِ الإِسْلام" على الإمام الترمذي.

وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والتحليلي والنقدي.

وقد بلغ عدد هذه التعقبات عشرين تعقباً، وظهر من خلال البحث وبعد الدراسة أن وجه الصواب كان مع الإمام النووي رحمه الله في عشر تعقبات، أي في نصف عدد التعقبات، وكان وجه الصواب في النصف الثاني مع الإمام الكبير –صاحب الجامع الكبير أحد الكتب الستة الشهيرة– الإمام الترمذي رحمه الله .

وقد توصل الباحث من خلال البحث إلى نتائج منها: أن الدافع الأول لتعقُّب العلماء بعضهم على بعض إنما هو لتنقيح مؤلفاتهم، وتنقيتها وصيانتها من الأوهام والأخطاء وفي هذا خدمة جليلة للعلم وأهله.

وتبين أيضاً مدى براعة الإمامين الترمذي والنووي –رحمهما الله–، واطلاعهما الواسع على الرواة والمرويات، وكذا طرق الحديث وشواهده. وتبين من خلال البحث قلة الأحاديث التي يتجه فيها تعقب الإمام النووي على الإمام الترمذي. وظهر من خلال البحث الأهمية الكبيرة للوقوف على المتابعات والشواهد لإصدار حكم صائب على الحديث .

الكلمات المفتاحية: تعقبات، حديث، شواهد، النووي، الترمذي.

Imam Al-Nawawi's Tracing of Imam Al-Tirmidhi in His Book "Khulasat Al-Ahkam" - A Critical Study

Mustafa Muhammad Al-Saeed Ibrahim
Department of Hadith and its Sciences - Faculty of Fundamentals of Religion and Da'wah in Zagazig.
Mail: 1610010042@azhar.edu.eg

Abstract:

This research aims to collect and study Imam al-Nawawi's observations in his book "Khulasat al-Ahkam fi Mohimmāt Al-Sunan Wa Qāwā'id Al-Islam" on Imam al-Tirmidhi.

The researcher used the inductive، analytical and critical method.

The number of the tracked issues reached twenty، and it became clear through research and after study that Imam Al-Nawawi was right in ten of them، that is، in half the number of these issues. The great Imam - the author of The Great Compilation (Al-Jami' Al-Kabeer)، one of the six famous books of hadith، Imam Al-Tirmidhi was right in the other half.

Through the research، the researcher reached results including: The primary motive for scholars following up on each other is to revise their writings، purify them and protect them from delusions and errors، and this is a great service to science and its people.

It also shows the extent of the prowess of Imams Al-Tirmidhi and Al-Nawawi - may God have mercy on them - and their extensive knowledge of narrators and narrations، as well as the methods and evidence of hadith. Through research، it became clear that there are few hadiths in which Imam al-Nawawi's follow-up to Imam al-Tirmidhi is directed. The research revealed the great importance of examining the observations and evidence in order to make a correct judgment on the hadith.

Keywords: Tracked Issues، Hadith، Evidence، Al-Nawawi، Al-Tirmidhi.

مقدمـــة

إنَّ الحمد لله نحمده تعالى ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد:

فلا يخفى على كل مشتغل بالعلوم الشرعية عموماً، وعلوم السنة النبوية خصوصاً ما لعلم التعقبات من قيمة علمية، لما اشتمل عليه من تحقيق وتنقيح وتصويب، وصيانة للعلم، إذ السهو والخطأ والغفلة والنسيان من الطبائع التي جَبَلَ الله تعالى عليها بني البشر، فها هي أمَّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها نجد لها تعقبات واستدراكات على بعض الصحابة الكرام[1] رضي الله عنهم، وكذا تعقَّب الصحابة الكرام بعضهم بعضاً.

وإذا كان الخطأ والسهو قد وقع في الطبقة الأولى من صحابة رسول الله ﷺ ممن عاصروا نزول الوحي، وشاهدوا التنزيل، فمن باب أولى أن يقع ممن هم دونهم .

قال الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله: "فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا وإن كان من أحفظ الناس، وأشدهم توقياً و إتقاناً لما يحفظ و ينقل إلا الغلط و السهو ممكن في حفظه ونقله".[2]

وقال الإمام الترمذي رحمه الله: وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع مع أنَّه لم يسلم من الخطأ والغلط كثير أحد من الأئمة مع حفظهم.[3]

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله في كتابه سير أعلام النبلاء في ترجمة "هشام بن عروة": أرني إماماً

---

(١) جمعها الإمام الزركشي رحمه الله في كتابه "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة"، "مطبوع".

(٢) التمييز للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. (ص ١٧٠) الناشر: مكتبة الكوثر السعودية. المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي الطبعة: الثالثة، ١٤١٠ هـ .

(٣) العلل الصغير للإمام محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى، الترمذي، أبو عيسى. (ج٦/ ص ٤٦١) الناشر: الرسالة العالمية – بيروت المحقق: شعيب الأرنؤوط – عبد اللطيف حرز الله سنة النشر: ١٤٣٠ هـ .

من الكبار سَلِمَ من الخطأ والوهم.[1]

وإني لما طالعت كتاب الإمام النووي رحمه الله "خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام " ألفيته كتاباً مباركاً نافعاً في بابه، ووجدته قد تعقب في مواضع عديدة أحكام الإمام الترمذي رحمه الله على الرواة والمرويات.

والإمامان: الترمذي، والنووي عالمان جليلان، ومحدثان كبيران بارعان لهما في بابي الرواية والدراية منزلة سامية، ودرجة رفيعة عالية، وجهودهما في نقد الرواة والمرويات يعرفها الدراسون، ويبحثها المتخصصون. فوجدت الهمة الأكيدة في نفسي لدراسة هذه التعقبات، وتحليلها، ونقدها، راجياً من المولى -جل شأنه- التوفيق والسداد، والهداية والرشاد، لِأُجَلِّي وجه الصواب مستعيناً بأقوال أئمة هذا الشأن.

أهمية الموضوع، وسبب اختياره

أولاً- المكانة العلمية العالية للإمامين الترمذي، والنووي -رحمهما الله تعالى-، فهما إمامان بارعان من أئمة الحديث وعلومه رواية ودراية، عالمان بالصنعة الحديثية، بل إن الإمام الترمذي رحمه الله هو أحد أصحاب الكتب الستة المشهورة، مما يجعل البحث والنظر في هذه التعقبات أمراً جديراً بالاهتمام والبحث والدراسة .

ثانياً- التعرف على مناهج العلماء الكبار السابقين في التعقب، والنقد سواء للرواة أو للمرويات.

ثالثاً- القيمة العلمية لهذه الدراسة في مجال البحث العلمي، والنتائج المهمة المترتبة عليها .

الدراسات السابقة

حسب علم الباحث، وبعد البحث والتنقيب والنظر، لم أقف على أيّة دراسة سابقة مستقلّة تناولت تعقّبات الإمام النووي رحمه الله على الإمام الترمذي رحمه الله .

---

(١) (ج٦/ ص٣٦) الناشر: مؤسسة الرسالة المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ .

خطة البحث

• اقتضت طبيعة البحث أن يُقسم إلى مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة: اشتملت على أهمية البحث، وخطة البحث.

التمهيد: وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: بيان معنى التعقبات .
- المطلب الثاني: منهج الباحث في دراسته.

* الفصل الأول: التعريف بالإمامين النووي والترمذي، وبكتابيهما، وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: ويتضمن التعريف بالإمام النووي رحمه الله، وبكتابه " خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام "، وتحته مطلبان:
- المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام النووي رحمه الله .
- المطلب الثاني: التعريف بكتاب " خلاصة الأحكام " .
- المبحث الثاني: ويتضمن التعريف بالإمام الترمذي رحمه الله.

* الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لتعقبات الإمام النووي رحمه الله على الإمام الترمذي رحمه الله ، وتتضمن عشرين تعقباً.

* والخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

* الفهارس.

- فهرس للمراجع التي استقيت منها المادة العلمية مرتبة على حروف المعجم.
- فهرس محتويات البحث.

تمهيد

المطلب الأول: بيان معنى التعقبات

قال ابن فارس: "عَقبَ": العين والقاف والباء أصلانِ صحيحان احدُهما يدلُّ على تأخير شيء وإتيانِه بعد غيره. والأصل الآخَر يدلُّ على ارتفاعٍ وشدّة وصُعوبة.(١)

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: كل شَيْء خَلَفَ بعد شَيْء فَهُوَ عاقب لَهُ، وَقد عَقَبَ يَعْقُبُ عَقْباً وعقوبا، وَلِهَذَا قيل لِوَلَدِ الرجل بعده: هُمْ عَقِبه. وكذلك العاقبة من كل شيء آخره، وهي عواقب الأمور(٢).

وقال شِمِّر: التعقُّب: التدبُّر والنظر ثانيةً(٣).

وقال الخليل بن أحمد الفراهيدي: المُعَقِّبِ: الذي يتتبع عَقِبَ إنسانٍ في طلب حَقٍ أو نحوه.

وقال صاحب تكملة المعاجم العربية: عَقَّب (بالتشديد): أصلَح، قَوَّم، عَدَّل، صحَّح، نقَّح. وتعقَّب: راقب، فتش. أعقب كلامه بكذا: أضاف شيئاً إلى خطابه(٤).

ويُقال: أعقبَه اللهُ خيراً بإحسانه، بمعنى عوَّضَه وأبدله، وهو معنى قوله:

ومن أطاع فأعقِبْه بطاعته كما أطاعك وادلُّه على الرَّشَدِ(٥)

وقال ابن الأعرابي: العاقب والعَقُوب: الذي يَخْلُف من كان قبلَه في الخير(٦).

مما سبق يتبين أن التعقبات: جمع مفرده "التعقُّب" ، وتعني التتبع والتدبُّر والمراقبة، والنظر مَرَّة بعد مَرَّة لبيان وجه الصواب، وإصلاح الخطأ، وتدارك الخلل، والوصول إلى نتائج سليمة صحيحة.

والتعقبات العلمية إذن هي بمثابة ضمان لسلامة مصنفات العلماء السابقين، وتنقيةٍ لها من الأوهام والأخطاء، وأيضاً صيانةٍ للقارئ من متابعة المؤلف على خطئه أو وهمه أو نسيانه .

---

(١) معجم مقاييس اللغة. المؤلف: أبو الحسين أحمد بن فارس القزويني الرازي. ج٤/ ص٧٧، الناشر: دار الفكر المحقق: عبد السلام محمد هارون عام النشر: ١٣٩٩ هـ .

(٢) غريب الحديث لأبي عُبيد القاسم بن سلام الهروي البغدادي ج١/ ص٢٤٣، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن المحقق: د. محمد عبد المعيد خان الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ.

(٣) تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت. المحقق: محمد عوض مرعب. الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

(٤) تكملة المعاجم العربية المؤلف: رينهارت بيتر ج٧/ ص٢٤٨. الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمَّد سَليم النعَيمي وغيره، الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩ م .

(٥) تهذيب اللغة ج١/ ص ١٨٣.

(٦) المصدر السابق ج١/ ص ١٧٩ .

المطلب الثاني: منهج الباحث

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي، فقمت باستقراء كتاب " خلاصة الأحكام " للإمام النووي رحمه الله: استقراءً تاماً، ثم استخلصت جميع الأحاديث التي تعقب فيها الإمام النووي رحمه الله:الإمام الترمذي رحمه الله:. ثم المنهج التحليلي الذي من خلاله تم تحليل ودراسة الأحاديث أو الرواة الذين هم موضع التعقُّب. ثم المنهج النقدي الذي من خلاله مقارنة كل تعقب بأقوال العلماء والنقّاد، وذِكْرُ من وافق الإمام النووي أو خالفه، والوصول إلى النتيجة النهائية بعد ذلك.

- خَرَّجت الأحاديث -موضع الدراسة- تخريجاً علمياً بذكر الكتاب، والباب، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث، بادئاً بتخريج الحديث عند الإمام الترمذي، ثم رتبت مصادر التخريج بعده على النحو الآتي: البخاري في صحيحه، ومسلم في صحيحه ، وأبو داود في سننه، والنسائي في سننه، وابن ماجه في سننه، ومسند أحمد، وموطأ مالك، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، والمستدرك على الصحيحين للحاكم، ثم أرتب بعد ذلك على قدم الوفاة .
- استخدمت بعض الرموز في البحث وبيانها كالآتي:

ج : جزء. ص: صفحة ط: طبعة م: ميلادية. هـ: هجرية

- **<u>طلباً للاختصار</u>** لم أذكر أسماء الكتب المشهورة لأصحابها عند تخريج الأحاديث نظراً لتكرارها مكتفياً بالتنبيه على ذلك في المقدمة، فإن قلت أخرجه:

البخاري	أي في صحيحه.		ابن خزيمة	أي في صحيحه.
مسلم	أي في صحيحه.		ابن حبان	أي في صحيحه كما في الإحسان.
أبوداود	أي في سننه.		الحاكم	أي في المستدرك.
الترمذي	أي في جامعه.		البزار	أي في مسنده.
النسائي	أي في سننه الصغرى.		الدارقطني	أي في سننه.
ابن ماجه	أي في سننه.		عبد بن حُميد	أي في مسنده.
أحمد	أي في مسنده.		وأبوبكر بن أبي شيبة	أي في مصنفه.
مالك	أي في الموطأ .		الضياء المقدسي	أي في المختارة.

وما كان لهؤلاء الأئمة أو غيرهم من مصنفات غير ما ذكرت فقد بينته.

- **ترجمت ترجمة موجزة لكل رجال الأسانيد الواردة في البحث** وجعلتها في الحاشية، وعزوت كل قول إلى مصدره، متوخياً الإيجاز وعدم الإطالة في الترجمة، خاصة الرواة المتفق على توثيقهم والمشهورين بالحفظ والضبط والإتقان، وكذا المتفق على تضعيفهم، وأكتفي -في الغالب- بنقل خلاصة حالهم من كتاب "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر العسقلاني، وقد أتوسع لفائدة .

الفصـل الأول

التعريف بالإمامين النووي والترمذي، وبكتابيهما

وفيه مبحثـان:

* **المبحـث الأول**: التعريـف بالإمـام النـووي رحمه الله، وكتابه "خلاصة الأحكام"، وتحته مطلبان:

- المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام النووي.

- المطلب الثاني: التعريف بكتاب "خلاصة الأحكام".

* **المبحـث الثـانـي**: التعريف بالإمـام الترمـذي رحمه الله.

المبحث الأول

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام النووي رحمه الله

- **أولاً: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه:**

هو: الإمام القدوة الحافظ الْوَرِع الفقيه العلامة شيخ الإسلام يحيىٰ بن شرف بن مُرِّي بن حسن بن حسين، الحوراني، النَّووي، ثم الدمشقي، الشافعي، محيي الدين[1]، أبو زكريا[2]. صاحب التصانيف التي سارت بها الركبان، واشتهرت بأقاصي البلدان، صاحب الأخلاق الرضيَّة، والمحاسن السنيَّة، العالم الرَّبَّاني المتَّفق علىٰ علمه وإمامته وجلالته وزهده وورعه وعبادته وصيانته في أقواله وأفعاله وحالاته.

و(النَّووي): نسبة إلىٰ "نَوَىٰ"، وهي بحذف الألف بين الواوين علىٰ الأصل، ويجوز كتبها بالألف علىٰ العادة، وهي قاعدة الجولان الآن، من أرض حوران من أعمال دمشق.[3]

مولده: في العشر الأوسط من شهر المحرم سنة إحدىٰ وثلاثين وست مائة، "بنَوَىٰ"[4].

قال تلميذه "علاء الدين ابن العطار": كان حافظاً لحديث رسول الله ﷺ، عارفاً بأنواعه من صحيحه وسقيمه وغريب ألفاظه واستنباط فقهه، حافظاً للمذهب وقواعده وأصوله، وأقوال الصحابة والتابعين، واختلاف العلماء ووفاقهم؛ سالكاً في ذلك طريقة السلف. قد صرف أوقاته كلها في أنواع العلم والعمل بالعلم.[5]

وكانت وفاته رحمه الله ليلة الأربعاء، الثلث الأخير من الليل، رابع وعشرين رجب، سنة ست وسبعين وست مئة "بِنَوَىٰ"، ودُفِن بها صبيحة الليلة المذكورة، وكانت وفاته عقب واقعة جرت لبعض الصالحين بأمره لزيارة القدس الشريف، والخليل -عليه أفضل الصلاة والسلام -، فامتثل الأمر، وتوفي عقبها.[6]

قال القطب اليونيني: كان يسأل أن يموت بأرض فلسطين، فاستجاب الله تعالىٰ منه.[7]

---

(١) كان الإمام ؛ يكره أن يلقب "بمحي الدين"، وصح عنه أنه قال: لا أجعل في حل من لقبني محيي الدين. تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين ص ٤٥. لعلاء الدين ابن العطار. الناشر: الدار الأثرية، عمّان -الأردن-.

(٢) هذا لقب فقط، وليس للإمام النووي ولد يسمىٰ زكريا لأنه لم يتزوج.

(٣) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين ص ٤٠ ، ص٤١ .

(٤) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ج٤/ ص ١٣٨.

(٥) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين. لابن العطار ص٦٤ . تاريخ الإسلام ج١٥/ ص ٣٢٤ .

(٦) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين لعلاء الدين ابن العطار ص٤٣، فوات الوفيات ج٤/ ص ٢٦٥ .

(٧) المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي لشمس الدين السخاوي ص٧٨ ط: دار الكتب العلمية بيروت.

المطلب الثاني:

التعريف بكتاب: خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام

بَيَّنَ الإمام النووي رحمه الله في مقدمة كتابه سبب تأليفه للكتاب فقال: ينبغي لكل أحد أن يتخلق بأخلاق رسول الله ﷺ، ويقتدي بأقواله وأفعاله وتقريره في الأحكام والآداب وسائر معالم الإسلام، وأن يعتمد في ذلك ما صح، ويجتنب ما ضعف، ولا يغتر بمخالفي السنن الصحيحة، ولا يقلد معتمدي الأحاديث الضعيفة، فإن الله سبحانه وتعالى قال: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»[1] وقال تعالى «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»[2]، وقال تعالى: «قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ»[3]. فهذه الآيات وما في معناهن حث على اتباعه ﷺ، ونهانا عن الابتداع والاختراع، وأمرنا الله -سبحانه وتعالى- عند التنازع بالرجوع إلى الله والرسول أي الكتاب والسنة، وهذا كله في سنة صحت، أما ما لم تصح فكيف تكون سنة، وكيف يحكم على رسول الله ﷺ أنه قالها أو فعلها من غير مسوغ لذلك، ولا تغترن بكثرة المتساهلين في العمل، والاحتجاج في الأحكام بالأحاديث الضعيفة وإن كانوا مصنفين وأئمة في الفقه وغيره، وقد أكثروا من ذلك في كتبهم، ولو سئلوا عن ذلك لأجابوا بأنه لا يعتمد في ذلك الضعيف، وإنما أباح العلماء العمل بالضعيف في القصص وفضائل الأعمال التي ليست فيها مخالفة لما تقرر في أصول الشرع، مثل: فضل التسبيح، وسائر الأذكار، والحث على مكارم الأخلاق، والزهد في الدنيا، وغير ذلك مما أصوله معلومة مقررة.

وقد استخرت الله الكريم الرؤوف الرحيم في جمع مختصر في الأحكام اعتمد فيه الصحيح والحسن، وأفرد الضعيف في أواخر الأبواب تنبيها على ضعفه لئلا يغتر به، واذكر فيه إن شاء الله جملا

---

(١) الحشر: من الآية ٥٩ .

(٢) الأحزاب: من الآية ٣٣ .

(٣) آل عمران: من الآية ٣١ .

متكاثرة هي أصول قواعد الأحكام، وأضيفها إلى الكتب المشهورة مصرحاً بصحتها وحسنها، وأنبه على بعض خفي معانيها وضبط لفظها.[1]

قلت: يتحصَّل من كلام الإمام النووي رحمه الله أنه نَبَّه على ما يأتي:

- حري بكل مسلم أن يقتدي في سائر أحواله وعباداته بما كان في دائرة القبول من أقواله، أو أفعاله، أو تقريراته ﷺ.

- النهي عن الابتداع والاختراع في الدين.

- إيراد الأئمة الكبار للأحاديث الضعيفة في مصنفاتهم ينبغي أن لا يحمل المسلم على الاحتجاج بها في الأحكام الشرعية. [لذا نجد الإمام النووي رحمه الله قد تعقَّب من خرَّج الضعيف من أحاديث الأحكام – من وجهة نظره– وحسنه أو صححه].

- الحديث الضعيف إنما يعمل به في فضائل الأعمال ونحوها مما يندرج تحت أصل معلوم مقرر في الدين، وليس فيه مخالفة لأصول الشرع.

- **الباعث على تأليف الكتاب :**

قصد الإمام النووي رحمه الله جَمْع كتاب مختصر يتضمن جملة من "أحاديث الأحكام" من كتب السنة المعتمدة، يعتمد فيه الصحيح والحسن، مع إفراد الضعيف وتمييزه في آخر كل باب، لينبه على ضعفه فلا يُحتج به.

- **ثناء أهل العلم على كتاب "خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام":**

كتاب "خلاصة الأحكام " من الكتب التي لم يكملها الإمام النووي رحمه الله بل وصل فيها إلى أثناء كتاب الزكاة وبلغ عدد الأحاديث فيه " ٣٨٨٣ حديثاً "، ومع ذلك حاز على ثناء أهل العلم.

قال الإمام السخاوي: وصل فيه إلى أثناء الزكاة. ونقل عن الإمام ابن الملقن قوله: رأيتها بخطه، ولو كملت كانت في بابها عديمة النظير. قال السخاوي وقال غيره: لا يستغني المحدِّث عنها خصوصاً الفقيه.[2]

---

(١) خلاصة الأحكام ج١/ ص٥٩ .

(٢) المنهل العذب الروي لشمس الدين السخاوي ص١٩ .

المبحث الثاني

ترجمة موجزة للإمام الترمذي رحمه الله

- **أولاً: اسمه، ونسبه، وكنيته:**

هو الإمام الحافظ الشهير: محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك، أبوعيسى السُّلَمي[1] البُوغِي[2] التِّرمذي[3]، الضرير. تلميذ الإمام البُخَارِيّ أمير المؤمنين في الحديث، وصاحب "الجامع الكبير" الذي هو أحد دواوين الإسلام الستة المشهورة التي يرجع إليها العلماء في سائر الآفاق.

- كنيته: أبوعيسى.

- الضرير: قيل: إنه ولد أعمي[4]، ورجح الحافظ ابن كثير رحمه الله أن العمى قد طرأ عليه بعد أن رحل وسمع وكتب وذاكر وناظر وصنف.[5] - مولده: في حدود سنة "٢١٠ هـ".[6]

ذكره الإمام ابن حبان في كتابه "الثقات" وقال: كان ممن جمع وصنَّف وحفظ وذاكر.[7]

وقال أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي الحافظ: أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنف كتاب الجامع، والعلل، والتواريخ تصنيف رجل عالم متقن، كان يُضرب به المثل.[8]

توفي رحمه الله بـ "تِرمذ" ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين هجرية.[9]

---

(١) بضم السين المهملة وفتح اللام نسبةً إلى قبيلة من العرب مشهورة يقال لها سُلَيم بن منصور بن عكرمة. الأنساب لأبي سعد السمعاني ج٧/ ص ١٨٠. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية. المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وغيره.

(٢) بضم الباء، نسبة الى بوغ وهي قرية من قرى الترمذ. الأنساب للسمعاني ج٢/ ص ٣٦١.

(٣) قال أبو سعد السمعاني: هذه النسبة الى مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الّذي يقال له جيحون، والناس مختلفون في كيفية هذه النسبة بعضهم يقولون بفتح التاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وبعضهم يقولون بضمها، وبعضهم يقولون بكسرها، والمتداول على لسان أهل تلك البلدة- وكنت أقمت بها اثنى عشر يوما- بفتح التاء وكسر الميم، والّذي كنا نعرفه قديما فيه كسر التاء والميم جميعاً. الأنساب للسمعاني ج٣/ ص٤١. وبَلْخ هي بلدة بخراسان قديماً ، وخراسان تدخل تحت بلاد فارس، -إيران- وأفغانستان والتركستان الآن. معجم البلدان ج٢/ ص٣٥٠. الموسوعة العربية العالمية ج١٠/ ص٣٠. وتقع مدينة ترمذ الآن جنوب أوز باكستان قرب الحدود الأفغانية.

(٤) العبر في خبر من غبر للحافظ الذهبي ج١/ ص ٤٠٢ . الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

(٥) البداية والنهاية ج١٤/ ص ٦٤٩ . الناشر: دار هجر تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.

(٦) سير أعلام النبلاء للذهبي ج١٣/ ص ٢٧١ . الناشر : مؤسسة الرسالة المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ.

(٧) الثقات لابن حبان ج٩/ ص ١٥٣ . الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند. الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ.

(٨) طبقات الحفاظ لجلال الدين السيوطي ص٢٨٢ . الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

(٩) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا ج٤/ ص ٣٩٦ .

الفصـل الثاني

التعقبـات العشـــرون
للإمام النـووي على الإمام الترمذي

التعقُّب الأول

((كتاب: الطهارة))

١- عَن الْحَجَّاج بن أَرْطَاة، عَن أبي الشِّمال، عَن أبي أَيُّوب عَن النَّبِي ﷺ قَالَ: " أَربعٌ من سنَن الْمُرسلينَ: الْحَيَاءُ، والتعطُّر، والسِّواكُ وَالنِّكَاح ". رَوَاهُ التِّرْمِذِيّ، وَقَالَ: " حسن ".

- لَكِن الْحَجَّاج ضَعِيف، وَأَبُو الشِّمَال مَجْهُول. فَلَعَلَّهُ اعتضد.(١)

---

* **أولاً: تخريج الحديث:**

-**أخرجه الترمذي**: كتاب النكاح، باب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّزْوِيجِ، وَالحَثِّ عَلَيْهِ ج٢/ ص٣٨٢/ ح رقم ١٠٨٠

قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ الحَجَّاجِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي الشِّمَالِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ المُرْسَلِينَ: الحَيَاءُ، وَالتَّعَطُّرُ، وَالسِّوَاكُ، وَالنِّكَاحُ ".

وقال الترمذي: وفي الباب عن عثمان، وثوبان، وابن مسعود، وعائشة، وعبد الله بن عمرو، وأبي نجيح، وجابر، وعكاف. حديث أبي أيوب حديث حسن غريب. حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ خِدَاشٍ البَغْدَادِيُّ، قال: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ العَوَّامِ، عَنِ الحَجَّاجِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي الشِّمَالِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نحو حديث حفص. وَرَوَىٰ هذا الحديث هُشيم، ومحمد بن يزيد الواسطي، وأبو معاوية، وغير واحد، عن الحجاج، عن مكحول، عن أبي أيوب، ولم يذكروا فيه، عن أبي الشِّمال، وحديث حفص بن غياث، وعباد بن العوام أصح.

- **وأحمد**: ج٣٨/ ص٥٥٣/ رقم ٢٣٥٨١

- **وأبوبكر بن أبي شيبة**: كتاب الطهارات، ما ذكر في السواك ج١/ ص١٥٦/ رقم ١٨٠٢

---

(١) خلاصة الأحكام ((باب: السِّواك)) ج١/ ص٨٥. الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت. حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، الطبعة: الاولىٰ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- وعبد بن حُميد: ص١٠٣/ رقم٢٢٠

* **ثلاثتهم** (أحمد، وأبوبكر بن أبي شيبة، وعبد بن حميد) عن يزيد بن هارون، عن الحجاج بن أرطاة، به، بتقديم وتأخير، ولم يذكروا في الإسناد "أبا الشِّمال". وزاد أحمد مع "يزيد": محمد بن يزيد الواسطي، عن حجاج.

- **والبيهقي في شعب الإيمان:** ج١٠/ ص١٦٠/ رقم٧٣٢٢ من طريق عبَّاد بن العوَّام، عن الحجاج، به، بتقديم وتأخير.

* **ثانياً: شواهد الحديث:**

لهذا الحديث شواهد عن أبي عبدالله الخطمي، وعبدالله بن عباس، وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم:

- **عن أبي عبدالله بدر بن عبد الله الخَطْمِي رضي الله عنه:**

- **أخرجه البخاري في التاريخ الكبير:** ج٨/ ص١٠/ ١٩٥٥ قَالَ لِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَيْبَةَ(١) نا ابْنُ أَبِي الْفُدَيْكِ(٢) قَالَ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الأَسْلَمِيُّ(٣) عَنْ مَلِيحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ(٤) عَنْ أَبِيهِ(٥) عَنْ جَدِّهِ(٦) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "خَمْسٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ الْحَيَاءُ، وَالْحِلْمُ، وَالْحِجَامَةُ، وَالسِّوَاكُ، وَالتَّعَطُّرُ".

- **والبيهقي في شعب الإيمان:** ج١٠/ ص١٥٨/ ٧٣٢٠ من طريق بشر بن عبيس، عن محمد

---

(١) عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة الحزامي. قال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي. الجرح والتعديل ج ٥/ ص ٢٥٩. دار إحياء التراث العربي، بيروت. الطبعة: الأولى ١٢٧١ هـ. وهو كما قال الحافظ الذهبي: صدوق. ميزان الاعتدال ج٢/ ص ٥٧٨. الناشر: دار المعرفة، بيروت. تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ.

(٢) محمد بن إسماعيل بن مسلم الدِّيلي المدني. قال ابن معين: ثقة. الجرح والتعديل ج ٧/ ص١٨٨، وقال محمد بن سعد: كثير الحديث وليس بحجة. الطبقات الكبرىٰ ج٥/ ص ٥٠٣. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ. ج٩/ ص٤٢. وهو كما قال الذهبي، وابن حجر: صدوق. الكاشف ج٢/ ص١٥٨ الناشر: دار القبلة جدة، التقريب: ص٨٢٦. الناشر: دار العاصمة.

(٣) قال أبو حاتم الرازي، والذهبي: مجهول. الجرح والتعديل ج٦/ ص١٣٢، ميزان الاعتدال ج٣/ ص٢٢٢.

(٤) الأنصاري. ذكره ابن حبان في الثقات. ج٧/ ص ٥٢٦. ولم أقف فيه سوىٰ ذلك علىٰ تعديل أو تجريح.

(٥) عبد الله بن بدر الخَطمي. لم أقف فيه علىٰ جرح أو تعديل.

(٦) هو أبو عبدالله بدر بن عبد الله الخَطْمِي ÷ الصحابي الجليل ينظر أسد الغابة ج١/ ص٣٥٦ ط دار الكتب العلمية المحقق: علي معوض الطبعة: الأولىٰ، سنة النشر: ١٤١٥هـ. الإصابة لابن حجر ج١/ ص٤٠٥ . الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.

بن إسماعيل ابن أبي الفديك، به بلفظه، **وقال البيهقي**: عمر ينفرد به.

قلت: صرح الإمام البيهقي رحمه الله أن هذا الحديث مداره على عُمَر بن محمد الأسلمي. وعمر هذا ذكر أبوحاتم أنه مجهول. فالحديث من هذا الوجه ضعيف لحاله.

وذكر العراقي هذا الوجه في تخريجه لأحاديث الإحياء وقال: سنده ضعيف. [1]

- **وشاهد عن الصحابي الجليل عبدالله بن عباس رضي الله عنهما:**

- أخرجه محمد بن جرير الطبري في تهذيب السنن والآثار: ج١/ ص٤٩٠/ رقم٧٧٢

قال: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ[2]، قَالَ: حَدَّثَنَا قُدَامَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ[3]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ شَيْبَةَ بْنِ تَمِيمٍ

---

(١) المغني عن حمل الأسفار لزين الدين العراقي ج٢/ ص٨٥٠. الناشر: دار طبرية الرياض، تحقيق: أشرف عبد المقصود. الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ.

(٢) ابن عبد الحَكَم المصري. قال أبوحاتم الرازي، وابن أبي حاتم الرازي: صدوق. الجرح والتعديل ج ٤/ ص٩٢.

(٣) ابن قُدامة المَدني. قال أبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي: ليس به بأس. الجرح والتعديل ج٧/ ص١٢٧. وقال ابن حبان: يروي المقلوبات التي لَا يُشَارك فِيهَا، لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ إِذَا انفرد. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان ج٢/ ص٢٢٠. الناشر: دار الوعي، حلب. وذكر ابن عدي هذا الحديث ضمن أحاديث يرويها قُدامة عن إسماعيل بن شيبة، وقال بعدها: ولقدامة عن إسماعيل عن ابن جريج غير ما ذكرت من الحديث، وكل هذه الأحاديث في هذا الإسناد غير محفوظة. الكامل ج٧/ ص١٧٩، الناشر: الكتب العلمية، بيروت. وخلاصة حاله كما قال ابن حجر: صدوق يخطئ. التقريب ص ٧٩٩.

الطَّائِفِيُّ[1]، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ جُرَيْجٍ[2]، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ[3]، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ[4]، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ الْحِلْمُ، وَالْحَيَاءُ، وَالْحِجَامَةُ، وَالسِّوَاكُ، وَالتَّعَطُّرُ، وَكَثْرَةُ الْأَزْوَاجِ".

- **والبيهقي في شعب الإيمان:** ج١٠/ ص١٥٩/ ٧٣٢١ من طريق أبي أحمد الفراء، عن

---

(١) قال النسائي: منكر الحديث. الضعفاء والمتروكون للنسائي ص١٧. ط: دار الوعي. وقال العقيلي: أحاديثه مناكير، ليس منها شيء محفوظ. وذكر هذا الحديث ضمن عدة أحاديث لإسماعيل هذا وقال بعدها: كل هذه الأحاديث غير محفوظة من حديث ابن جريج ، ولا من حديث غيره إلا من حديث من كان مثله في الضعف، أو نحوه فأما من حديث ثقة فلا. الضعفاء للعقيلي ج١/ ص٨٣. الناشر: المكتبة العلمية بيروت. وقال الذهبي: واهٍ. ميزان الاعتدال ج١/ ص٢٣٣ . قلت: هو منكر الحديث، كما قال النسائي.

(٢) عبد الملك بن عبد العزيز أبو خالد المكي: قال ابن معين: ثقة، وقال مرة: ليس بشيء في الزهري. وقال أحمد: ثبت صحيح الحديث لم يحدث بشيء الا أتقنه. وقال أيضاً: بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان لا يبالي من أين يأخذها. وقال أبوحاتم: صالح الحديث. الجرح والتعديل ج٥/ ص ٣٥٦. وقال الذهبي: أحد الاعلام الثقات، يدلس، وهو في نفسه مجمع على ثقته. الميزان ج٢/ ص ٦٥٩. وذكره ابن حجر في "طبقات المدلسين"، وجعله في المرتبة الثالثة، وقال: فقيه الحجاز مشهور بالعلم والثبت كثير الحديث، وصفه النسائي وغيره بالتدليس، قال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح. ص٤١. الناشر: مكتبة المنار عمان. وأهل المرتبة الثالثة وصفهم ابن حجر في مقدمة كتابه هذا بقوله: من أكثر من التدليس فلم يحتج الائمة من أحاديثهم الا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم(ص١٣). وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل. التقريب ص ٦٢٤. قلت: ثقة فقيه فاضل، ولا يحتج إلا ما صرح فيه بالسماع لكونه لا يدلس إلا ما سمعه من مجروح.

(٣) القرشي، أبو محمد المكي. ثقة فقيه فاضل. التقريب ص ٦٧٧.

(٤) ابن عبد المطلب القرشي الهاشمي. الصحابي الجليل. يُكنى أَبَا الْعَبَّاس، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وَكَانَ ابْن ثلاث عشرة سنة إذ توفي رسول الله ﷺ، دعا له النبي ﷺ: اللَّهمّ علمه الحكمة وتأويل القرآن. ينظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبدالله، ابن عبد البر القرطبي ج٣/ ص٩٣٣. الناشر: دار الجيل، بيروت المحقق: علي محمد البجاوي، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ج٤/ ص١٢١.

قدامة بن محمد، به بلفظه، **وقال البيهقي:** تفرد به قدامة بن محمد، عن إسماعيل، وليسا بالقويين.

* **قلت:** منكر بهذا الإسناد، لحال قدامة بن محمد المدني، وإسماعيل بن شيبة الطائفي، وقد تفردا بروايته كما قال الإمام البيهقي رحمه الله. وسُئِلَ أبو زرعة الرازي عن الحديث من هذا الوجه فقال: منكر.[1]

وقال العقيلي: غير محفوظ[2].

• **وشاهد عن جابر رضي الله عنه أخرجه:**

- **ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال:** ج٦/ ص٥٢٣ قال: أخبرنا أحمد بن الحسين الصُّوفي[3]، حَدثنا زياد بن يَحيى[4]، حَدثنا عَبد الله بن إبراهيم[5]، حَدثنا المنكدر[6]، عن أبيه[7]، عن جابر[8]، قال: قال رسول الله ﷺ: "إن من سنن المرسلين الحياء والتعطُّر والنكاح".

- **قلت:** إسناده ضعيف جداً لحال عبدالله بن إبراهيم الغفاري، فهو متروك.

---

(١) العلل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد، ابن أبي حاتم الرازي ج٦/ ص٢٩٨ . الناشر: مطابع الحميضي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد. الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

(٢) الضعفاء للعقيلي ج١/ ص٨٣.

(٣) قال الذهبي: ثقة إن شاء الله. ميزان الاعتدال ج١/ ص٩٢.

(٤) الحساني البصري. ثقة. التقريب ص٣٤٩.

(٥) الغفاري أبو محمد المدني. قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه. الكامل ج٥/ ص٣١٩. وخلاصة حاله كما قال الحافظ ابن حجر: متروك. ونسبه ابن حبان إلى الوضع. التقريب ص٤٩٠ .

(٦) ابن محمد بن المنكدر المدني: لين الحديث. التقريب ص ٩٧٤.

(٧) محمد بن المنكدر بن عبد الله التيمي المدني التابعي الجليل. ثقة فاضل. التقريب ص ٨٩٩.

(٨) ابن عبد اللهَّ بن عمرو بن حرام الأنصاري، يكنى أبا عبد اللهَّ. له ولأبيه صحبة. كان مع من شهد العقبة. لترجمته ينظر الإصابة ج١/ ص ٥٤٦، أسد الغابة ج١/ ص ٤٩٢ .

- **ثالثاً: دراسة إسناد الإمام الترمذي[1]:**

ضعيف لحال الحجاج بن أرطأة الكوفي، فهو وإن كان في نفسه صدوقاً لكنه كثير الخطأ والتدليس، وعليه مدار هذا الوجه، وقد رَوَىٰ هذا الحديث عنه يزيد بن هارون، وهُشيم بن بشير، ومحمد بن يزيد الواسطي وغيرهم بدون ذكر "أبي الشمال" في الإسناد. ورواه عنه حفص بن غِياث، وعبَّاد بن العوَّام بذكر أبي الشمال هذا -وهو لا يُعْرَف كما سبق بيانه-، وقد أرجع الإمام الدارقطني هذا الاختلاف إليه.[2]

---

(١) سفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي، الكوفي. قال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي وأبو زرعة وتركا الرواية عنه. وقال أبوحاتم: لين. وقال أبو زرعة: لا يشتغل به، كان يتهم بالكذب. الجرح والتعديل ج ٤/ ص٢٣١. وقال الذهبي: ضعيف. الكاشف ج١/ ص ٤٤٩. وقال ابن حجر: كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنصح فلم يقبل فسقط حديثه. التقريب ص ٣٩٥ . قلت: هو ضعيف كما قال الحافظ الذهبي.

- حفص بن غياث أبو عمر النخعي الكوفي القاضي. ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر. التقريب ص٢٦٠.

- الحجاج بن أرطاة النخعي الكوفي القاضي: قال أحمد: كان من الحفاظ، قيل له: فلم ليس هو عند الناس بذلك؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة. وقال ابن معين: صدوق ليس بالقوي. وقال ابن معين أيضاً: لا يحتج بحديثه. وقال أبوحاتم: صدوق يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه، وإذا قال: حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، ولا يحتج بحديثه، لم يسمع من الزهري. وقال أبو زرعة الرازي: صدوق مدلس. الجرح والتعديل ج ٣/ ص١٥٤. وقال ابن عدي: عاب الناس عليه تدليسه، عن الزهري وعن غيره، وربما أخطأ في بعض الروايات فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه. الكامل ج٢/ ص٥١٨. وهو كما قال ابن حجر: أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس. التقريب ص ٢٢٢. وذكره ابن حجر في طبقات المدلسين وجعله في المرتبة الرابعة وقال: وصفه النسائي وغيره بالتدليس عن الضعفاء. (ص٤٩) وأهل المرتبة الرابعة وصفهم ابن حجر في مقدمة كتابه هذا بقوله: هم من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم الا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء. (ص١٤). الناشر: مكتبة المنار عمان، المحقق: د. عاصم القريوتي الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

- مكحول الشامي. أبو عبد الله تابعي مشهور ثقة فقيه كثير الإرسال. التقريب ص٩٦٩ .

- أبو الشِّمال بن ضِباب. قال أبو زرعة: لا أعرفه إلا في هذا الحديث - أي الحديث موضع الدراسة-، ولا أعرف اسمه. الجرح والتعديل ج ٩/ ص ٣٩٠. وقال الذهبي، وابن حجر: مجهول. الكاشف ج٢/ ص٤٣٤ ، التقريب ص ١١٥٩ .

- أبو أيوب الأنصاري الخزرجي رضي الله عنه الصحابي الجليل، اسمه خالد بن زيد، معروف باسمه وكنيته. شهد: العقبة، وبدراً، وأحداً، والخندق، وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ وكان مع علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، ومن خاصته. توفي رضي الله عنه سنة إحدى وخمسين. أسد الغابة ج٦/ ص٢٢، الإصابة ج٢/ ص١٩٩ .

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني ج٦/ ص١٢٣، الناشر: دار طيبة -

النتيجـة

أقول: خَرَّج الإمام الترمذي -رحمه الله- هذا الحديث وقال بعده في نسخ الكتاب المطبوعة "حسن غريب"، ولم يكتفِ بقوله "حسن"،[1] كما قال الإمام النووي رحمه الله.

ويظهر لي من قول الإمام الترمذي رحمه الله: "حديث أبي أيوب حديث حسن غريب" أنه يقصد بالغرابة[2] وصف السند الذي ساقه، فإن الحجاج بن أرطأة قد انفرد به، ويقصد بكونه حسناً أي بشواهده.

لكن إسناده "ضعيف" – كما سبق بيانه–، وبالنظر في شواهد الحديث يتبين أنها جميعاً لا تنهض لترقية الحديث، فيبقى على ضعفه.

وبهذا يتبين صواب قول الإمام " العُقَيلي" : أنه غير محفوظ من حديث ابن جريج، ولا من حديث غيره إلا من حديث من كان مثله في الضعف، أو نحوه، فأما من حديث ثقة فلا.[3]

وعليه يكون في تحسين الإمام الترمذي له نظر، ويتجه تعقب الإمام النووي له.

ومما يعضد ذلك أيضاً قول الإمام ابن الملقن رحمه الله: يُنكَر على "التِّرمِذِي" تحسينه لهَذَا الحَدِيث.[4]

– **وقال الإمام النووي رحمه الله في تعقبه** : لَكِن الْحَجَّاج ضَعِيف، وَأَبُو الشَّمَال مَجْهُول. فَلَعَلَّهُ اعتضد.

* **قلت:** شواهده لا تنهض لترقيته كما سبق بيانه، فيبقى على ضعفه.

الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ. تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي وغيره.

(١) ينظر: جامع الترمذي ج٢/ ص٥٥٣، الناشر: الرسالة العالمية– بيروت المحقق: شعيب الأرنؤوط سنة النشر: ١٤٣٠ هـ وجامع الترمذي ج٣/ ص ٣٨٣. تحقيق د/ أحمد شاكر وآخرون، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ

(٢) قال ابن الصلاح: الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره: إما في متنه، وإما في إسناده. ينظر معرفة أنواع علوم الحديث لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين ص ٢٧٠ . الناشر: دار الفكر سوريا، سنة النشر: ١٤٠٦هـ.

(٣) الضعفاء ج١/ ص٨٣.

(٤) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي الشافعي المصري ج١/ ص٤٢٩. الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية. المحقق: مصطفى أبو الغيط وأخرون.

التعقُّب الثاني

((كتاب: الطهارة))

٢- عن عَامر بن ربيعَة رضي الله عنه قَالَ: " رَأَيت النَّبِي ﷺ مَا لَا أُحْصِي يتَسَوَّك وَهُوَ صَائِم ".

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيّ وَحسنه.

- لَكِن مَدَاره عَلَى عَاصِم بْن عبيد الله، وَقد ضعفه الْجُمْهُور، فَلَعَلَّهُ اعتضد.(١)

---

* **أولاً: تخريج الحديث:**

- أخرجه الترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في السواك للصائم، ج٢/ ص٩٦/ رقم ٧٢٥

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِاللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَا لاَ أُحْصِي يَتَسَوَّكُ وَهُوَ صَائِمٌ.

وقال الترمذي: وفي الباب عن عائشة. حديث عامر بن ربيعة حديث حسن. والعمل على هذا عند أهل العلم: لا يرون بالسِّواك للصائم بأساً،(٢) إلا أن بعض أهل العلم كرهوا السواك للصائم بالعود الرَّطِبِّ، وكرهوا له السِّواك آخر النهار(٣)، ولم ير الشافعي بالسواك بأساً أول النهار ولا آخره، وكره أحمد، وإسحاق السواك آخر النهار.

- **وأبو داود:** كتاب الصوم باب السِّواك للصائم ج٤/ ص٤٤/ رقم٢٣٦٤ من طريق يحيى القطان.

---

(١) (باب: السِّـواك) ج١/ ص٨٧.

(٢) أجاز كافة العلماء للصائم أن يتسوَّك بسواك لا طعم له في أي أوقات النهار شاء. ينظر المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي ج٣/ ص٢١٥ . الناشر: دار ابن كثير، دمشق.

(٣) ذهب قوم إلى كراهة السواك للصائم من بعد الزوال لأنه يذهب الخُلُوف. التنوير شرح الجامع الصغير للأمير الصنعاني ج٢/ ص١٢٨ . والخُلُوف: تغير ريح الفم من الصوم . غريب الحديث لأبي سليمان الخطابي ج٢/ ص ٢٣٠.

- **وأحمد:** ج٢٤/ ص٤٤٧/ رقم١٥٦٧٨ من طريق وكيع بن الجراح، وعبدالرحمن بن مهدي.

- **وابن خزيمة:** ج٢/ ص٩٦٣/ رقم ٢٠٠٧ من طريق سفيان بن عيينة، عن عاصم ، به، بلفظ مقارب.

وقال ابن خزيمة بعده: أنا بريء من عهدة عاصم، كنت لا أخرج حديث عاصم بن عبيد الله في هذا الكتاب، ثم نظرت، فإذا شعبة، والثوري قد رويا عنه، ويحيىٰ بن سعيد، وعبد الرحمن ابن مهدي، وهما إماما أهل زمانهما، قد رويا عن الثوري عنه، وقد روىٰ عنه مالك خبراً في غير الموطأ.

- **والبيهقي في السنن الكبرى:** ج٤/ ص٤٥٢/ رقم ٨٣٢٥ من طريق عبدالله بن وهب. وقال البيهقي: عاصم بن عبيد الله ليس بالقوي.

- **والضياء المقدسي:** ج٨/ ص١٨٢/ رقم ٢٠١ من طريق وكيع بن الجراح، وعبدالرحمن بن مهدي. **وقال المقدسي:** إِسْنَاده حسن.

- **جميعهم** (يحيىٰ القطان، ووكيع، وابن مهدي، وابن وهب) عن سفيان الثوري، عن عاصم بن عبيدالله، به، بألفاظ مقاربة للفظ الترمذي. وعند ابن خزيمة من طريق ابن عيينة، عن عاصم.

*** ثانياً: شواهد الحديث:**

- **للحديث شاهد من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، أخرجه:**

- **ابن ماجه:** أبواب الصيام باب ما جاء في السواك والكحل للصائم ج٢/ ص٥٨٢/ رقم ١٦٧٧ قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ(١) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمُؤَدِّبُ(٢)، عَنْ مُجَالِدٍ(٣)، عَنِ الشَّعْبِيِّ(٤)، عَنْ

---

(١) أبو الحسن الكوفي. ثقة حافظ شهير، وله أوهام. التقريب ص ٦٦٨.

(٢) إبراهيم بن سليمان بن رزين البغدادي. قال أحمد، وابن معين: ليس به بأس. الجرح والتعديل ج ٢/ ص١٠٢. العجلي، والدارقطني: "ثقة". وقال ابن خراش: "كان صدوقا". تهذيب التهذيب ج١/ ص ١٢٥. وذكر ابن عدي بسنده عن معاوية بن صالح قال يحيىٰ: "هو ضعيف". وقال ابن عدي: هو عندي حسن الحديث، ليس كما رواه معاوية بن صالح، عن يحيىٰ. وله أحاديث كثيرة غرائب حسان، تدل علىٰ أن أبا إسماعيل من أهل الصدق، وهو ممن يكتب حديثه. الكامل لابن عدي ج١/ ص٤٠٤، قلت: خلاصة حاله أنه صدوق.

(٣) ليس بالقوي. وقد تغير في آخر عمره. التقريب ص٩٢٠.

(٤) عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي. ثقة مشهور فقيه فاضل. التقريب ص ٤٧٥.

مَسْرُوقٍ[1]، عَنْ عَائِشَةَ[2]، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " مِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ السِّوَاكُ".

- **والطبراني في المعجم الأوسط:** ج٨/ ص٢٤٤/ رقم ٨٥٢٦ من طريق يحيى بن معين.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن مجالد إلا أبو إسماعيل المؤدب .

- **والدارقطني:** كتاب الصيام باب السواك للصائم ج٣/ ص١٩١/ رقم ٢٣٧١ من طريق الحسن بن عرفة. **وقال الدارقطني:** مجالد غيره أثبت منه.

- **والبيهقي في سننه الكبرى:** كتاب الصيام باب السواك للصائم ج٤/ ص٤٥٢/ رقم ٨٣٢٦ من طريق يحيى بن معين. وقال البيهقي: مجالد غيره أثبت منه.

- **كلاهما** (ابن معين، وابن عرفة) عن أبي إسماعيل المؤدِّب ، به، بلفظه، لكن دون لفظة "مِن" التي في أوله.

- **قلت:** ضعيف من هذا الوجه، مداره على مُجالد بن سعيد الكوفي، وهو ليس بالقوي.

وذكر هذا الوجه الحافظ ابن حجر في التلخيص، وقال بعده: ضعيف.[3]

- **<u>وشاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه:</u>**

- الضياء المقدسي: ج١١/ ص٢٢٩/ رقم ٢٢٥ قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَحْمُودُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الثَّقَفِيُّ[4]، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي الرَّجَاءِ الصَّيْرَفِيَّ[5] أَخْبَرَهُمْ، أبنا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْبَقَّالُ[6]، أبنا

---

(١) ابن الأجدع الكوفي. ثقة فقيه عابد . التقريب ص ٩٣٥.

(٢) عائشة بنت أبي بكر الصديق الصديقة بنت الصديق أم المؤمنين، زوج النبي ﷺ وأشهر نسائه، تزوجها رسول الله ﷺ قبل الهجرة بسنتين، وهي بكر، وقيل: بثلاث سنين. توفيت رضي الله عنها سنة ٥٧ هـ. أسد الغابة ج٧/ ص ١٨٦.

(٣) ينظر التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـ التلخيص الحبير ج١/ ص١٧٠ ط: أضواء السلف. المحقق: الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

(٤) الأصبهاني. قال أبو بكر ابن نقطة الحنبلي البغدادي: شيخ صالح صحيح السماع، سمعنا منه مسند أحمد بن منيع. ينظر التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة ص٤٤٣ الناشر: دار الكتب العلمية. قلت: صدوق.

(٥) قال أبو سعد السمعاني: كان شيخاً صحيح السماع مكثراً مسنداً سديداً. الأنساب ج٥/ ص ٣٩٨. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية. المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وغيره الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ وقال ابن العماد الحنبلي: كان صالحاً ثقة. ج٦/ ص١٦٣ شذرات الذهب في أخبار من ذهب الناشر: دار ابن كثير، دمشق. قلت: ثقة.

(٦) أبو أحمد الأصبهاني المُعَلِّم. قال الذهبي: الشيخ الجليل، الأمين. حدث عن: عبيد الله بن جميل بـ (مسند أحمد بن منيع).

عُبَيْدُ اللهِ ابْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ[1]، أبنا جَدِّي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ[2]، أبنا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ[3]، ثَنَا الْهَيْثَمُ[4]، ثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ[5]، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذِرِ[6]، عَنْ عَطَاءٍ[7]، وَطَاوُسٍ[8]، وَمُجَاهِدٍ[9]، عَنِ ابْنِ عَبَّاس[10]، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَسَوَّكَ وَهُوَ صَائِمٌ.

- **قلت**: هذا إسناد حسن.

قلت: ثقة. وقد ورد في أحاديث عديدة عند الضياء المقدسي في المختارة، وقال بعدها: إسناده صحيح. ينظر على سبيل المثال ج١/ ص١١٣، ٢٤١، ١١٧. الناشر: دار خضر. الطبعة: الثالثة، تحقيق: عبد الملك دهيش.

(١) أبو أحمد الأصبهاني، قال أبو نعيم الأصبهاني: لقيته ببغداد، سمع الكثير من أصول جده. تاريخ أصبهان ج٢/ ص٦٧. وقال الذهبي: راوي (مسند أحمد بن منيع) ، سمعه من جده عنه - . السير ج١٦/ ص٥٦٢ الناشر : مؤسسة الرسالة . وقال أيضاً: سمع من الحسن بن عثمان الفسوي كُتُب يعقوب بن سفيان، وسمع من أحمد بن جعفر البغدادي. روى عنه: أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه، وأبو بكر بن أبي علي الذكواني، وأبو نعيم الحافظ. تاريخ الإسلام ج٨/ ص٥٩٥. الناشر: دار الغرب الإسلامي، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م. قلت: لم أقف فيه على جرح أو تعديل، لكن لقيه أبا نعيم الأصبهاني الحافظ، وصرح بأنه سمع الكثير من جده الثقة إسحاق بن إبراهيم، وروى عنه ولو كان علم فيه جرحاً لذكره ، وروى عنه أيضاً أبو بكر أحمد بن موسى ابن مردويه الحافظ، وغيره من الثقات. وهو مع هذا راوي مسند أحمد بن منيع، وخرَّج له الضياء المقدسي في المختارة، ولعل في هذا تقوية لحاله، وأنه صدوق إن شاء الله.

(٢) أبو يعقوب الأصبهاني. قال الذهبي: الشيخ، الثقة. السير ج١٤/ ص٢٦٥ .

(٣) أبو عبد الله البغدادي. ثقة حافظ. مات سنة أربع وأربعين ومائتين. التقريب ص ١٠٠ .

(٤) ابن خارجة أبو أحمد الخراساني. قال أبوحاتم، وابن حجر: صدوق. الجرح والتعديل ج ٩/ ص٨٦، التقريب ص١٠٣٠ .

(٥) أبو عبدالرحمن الحضرمي. ثقة. التقريب ص ١٠٥٢ .

(٦) الدمشقي. صدوق. التقريب ص ١٠٠٦ .

(٧) ابن أبي رباح القرشي المكي. ثقة فقيه فاضل. التقريب ص ٦٧٧ .

(٨) ابن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري، يقال اسمه ذكوان وطاوس لقب. ثقة فقيه فاضل. التقريب ص ٤٦٢ .

(٩) ابن جبر القرشي المكي. ثقة، إمام في التفسير وفي العلم. التقريب ص٩٢١ .

(١٠) الصحابي الجليل عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما سبقت ترجمته (ص: ١٥).

• **ثالثاً: دراسة إسناد الإمام الترمذي**[1]:

ضعيف لحال عاصم بن عبيدالله العدوي، فهو ضعيف عند أكثر أهل العلم، وقد احتمله بعض الأئمة، وهو ممن يكتب حديثه، ونقل البدر العيني عن الإمام المِزِّي قوله: أحسن ما قيل فيه قول العجلي: لا بأس به، وقول ابن عدي: هو مع ضعفه يكتب حديثه[2].

النتيجة

حديث عامر بن ربيعة رضي الله عنه مداره على عاصم بن عبيدالله العدوي المدني، وقد احتمله بعض الأئمة، وهو ممن يُكتب حديثه، ويرتقي بشواهده لرتبة الحسن لغيره.

وقال الإمام النووي -رضي الله عنه-: لكن مداره على عاصم ببن عبيد الله، وقد ضعفه الجمهور، فلعله اعتضد.

أقول: نعم، له شواهد يعتضد بها، وسبق البيان. فيكون وجه الصواب إذن مع الإمام الترمذي رحمه الله في تحسينه، والله تعالى أعلم.

---

(١) محمد بن بشار بن عثمان أبوبكر العبدي البصري. ثقة. التقريب ص ٨٢٨.

- عبد الرحمن بن مهدي العنبري أبو سعيد البصري. ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث. التقريب ص ٦٠١.

- سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثوري. ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة. التقريب ص ٣٩٤.

- عاصم بن عبيد الله بن عاصم القرشي العدوي. قال العجلي: لا بأس به. الثقات للعجلي ص٢٤١. وذكره ابن عدي في الكامل وقال: روى عنه سفيان الثوري، وابن عيينة، وشعبة وغيرهم من ثقات الناس، وقد احتمله الناس، وهو مع ضعفه يكتب حديثه. ج٦/ ص٣٩٣. وقال ابن معين: ضعيف، لا يحتج به. وقال أبوحاتم الرازي، وأبو زرعة: منكر الحديث مضطرب الحديث. زاد أبو حاتم: ليس له حديث يعتمد عليه. الجرح والتعديل ج٦/ ص٣٤٨. وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: سيء الحفظ كثير الوهم فاحش الخطأ فترك من أجل كثرة خطئه. ج٢/ ص١٢٧. وقال ابن حجر: ضعيف. التقريب ص٤٧٢/ ٣٠٦٥. قلت: خلاصة حاله أنه ضعيف، يكتب حديثه.

- عبد الله بن عامر العنزي العدوي المدني. قال أبو زرعة: أدرك النبي ﷺ وهو ثقة. الجرح والتعديل ج ٥/ ص ١٢٢.

وقال العجلي: تابعي، ثقة، من كبار التابعين. الثقات للعجلي ص٢٦٣ . قلت: تابعي ثقة .

- عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك العدوي، الصحابي الجليل. كان أحد السابقين الأولين، وهاجر إلى الحبشة، مات رضي الله عنه سنة اثنتين وثلاثين. ينظر الإصابة ج٣/ ص٤٦٩ ، الاستيعاب ج٢/ ص٧٩٠ .

(٢) عمدة القاري ج١١/ ص١٣ .

التعقُّب الثالث

((كتاب: المسح على الخفين))

٣- حَدِيث الْمُغِيرَة مَرْفُوع: " مَسَحَ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ[١] وَالنَّعْلَيْنِ[٢]".

- اتّفق الْحفاظ عَلَى تَضْعِيفه، وَلَا يُقبل قَول التِّرْمِذِيّ إِنَّه: " حسن صَحِيح ".[٣]

أولاً: تخريج الحديث:

- أخرجه الترمذي: أبواب الطهارة ، باب في المسح على الجوربين والنعلين، ج١/ ص١٦٠/ رقم٩٩ قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ، قَالاَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَسَحَ عَلَى الجَوْرَبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وهو قول غير واحد من أهل العلم، وبه يقول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، قالوا: يمسح على الجوربين وإن لم تكن نعلين إذا كانا ثخينين. وفي الباب عن أبي موسى.

- **وأبو داود:** كتاب الطهارة باب المسح على الجوربين ج١/ ص١١٤/ رقم ١٥٩ عن عثمان بن أبي شيبة. وقال أبو داود: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث، لأن المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين. ورُوي هذا أيضا عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ أنه مسح على الجوربين، وليس بالمتصل ولا بالقوي.

- **وابن ماجه:** أبواب الطهارة وسننها باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين ج١/ ص٣٥٢/ رقم ٥٥٩. عن علي بن محمد الكوفي.

---

(١) قال القاضي أبو بكر بن العربي: الجَورب غشاء للقدم من صوف يتخذ للدفاء. عارضة الأحوذي ج١/ ص١٤٩ .

(٢) قال الخطابي: قوله "والنعلين": هو أن يكون قد لبس النعلين فوق الجوربين. معالم السنن ج١/ ص٦٣ .

(٣) ج١/ ص١٢٩ .

- **وأحمد:** ج٣٠/ ص١٤٤/ رقم ١٨٢٠٦.

- **وابن خزيمة:** كتاب الوضوء باب الرخصة في المسح على الجوربين والنعلين ج١/ ص١٣٥/ رقم ١٩٨ من طريق سَلْم بن جنادة.

- **وابن حبان كما في الإحسان:** كتاب الطهارة باب المسح على الخفين وغيرهما ج٤/ ص١٦٧/ رقم ١٣٣٨ من طريق زيد بن الحباب التميمي.

- **والنسائي في السنن الكبرى:** كتاب الطهارة المسح على الجوربين والنعلين ج١/ ص١٢٣/ رقم ١٢٩، دون قوله " تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ ". من طريق إسحاق بن راهويه.

وقال النسائي: ما نعلم أن أحداً تابع أبا قيس على هذه الرواية، والصحيح عن المغيرة: أن النبي ﷺ مسح على الخفين، والله أعلم.

- **والبيهقي في السنن الكبرى:** كتاب الطهارة أبواب المسح على الخفين ج١/ ص٤٢٥/ رقم ١٣٤٩ من طريق أبي عاصم النبيل.

وقال البيهقي: مسلم بن الحجاج ضعَّف هذا الخبر، وقال: أبو قيس الأودي، وهُزيل بن شُرحبيل: لا يحتملان هذا مع مخالفتهما الأجلة الذين رووا هذا الخبر عن المُغيرة، فقالوا: مسح على الخفين.

وقال علي بن المديني: حديث المغيرة بن شعبة في المسح رواه عن المغيرة أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة، ورواه هزيل بن شرحبيل عن المغيرة إلا أنه قال: ومسح على الجوربين، وخالف الناس.

وقال ابن معين: الناس كلهم يروونه على الخفين، غير أبي قيس.

- **أربعتهم** (عثمان بن أبي شيبة، وعلي بن محمد ، وأحمد، وسَلْم بن جنادة ، وابن راهويه) عن وكيع، به.

- و(زيد بن الحباب التميمي عند ابن حبان، وأبو عاصم النبيل عند البيهقي) عن سفيان الثوري، به.

- **جميعهم** بألفاظ مقاربة للفظ الإمام الترمذي.

- **ثانياً: شواهد الحديث:**
- **للحديث شاهد عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه:**

- **أخرجه ابن ماجه:** أبواب الطهارة باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين ج١/ ص٣٥٣/ رقم ٥٦٠ قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى[١]، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ[٢]، وَبِشْرُ بْنُ آدَمَ[٣]، قَالَا: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ[٤]، عَنْ عِيسَى بْنِ سِنَانٍ[٥]، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَرْزَبٍ[٦]، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ[٧]: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ.

- **والطبراني في المعجم الأوسط:** ج٢/ ص٢٤/ رقم ١١٠٨ ، من طريق أبي جعفر عبد الله بن محمد القضاعي. وقال الطبراني: لا يُروى هذا الحديث عن أبي موسى إلا بهذا الإسناد، تفرد به: عيسى .

- **والبيهقي في سننه الكبرى:** ج١/ ص٤٢٦/ رقم ١٣٥١ ، من طريق المعلى بن منصور. وقال البيهقي: الضحاك بن عبد الرحمن لم يثبت سماعه من أبي موسى ، وعيسى بن سِنان ضعيف لا يحتج به.

- **كلاهما** (أبو جعفر القضاعي، والمعلى بن منصور) عن عيسى بن يونس، به، بنحوه.
- **قلت:** ضعيف، تفرد به عيسى بن سنان -كما قال الطبراني- وهو لين الحديث، والضحاك بن عبد الرحمن لم يثبت سماعه من أبي موسى الأشعري رضي الله عنه . وذكر أبو داود، هذا الوجه في سننه[٨] **وقال:** ليس بالمتصل، ولا بالقوي.

---

(١) أبو عبد الله الذهلي النيسابوري. ثقة حافظ جليل. مات سنة ثمان وخمسين ومائتين. التقريب ص ٩٠٧.

(٢) الرازي أبو يعلى. ثقة سُني فقيه. التقريب ص ٩٦١.

(٣) الضرير، أبو عبد الله البغدادي. صدوق. التقريب ص ١٦٨.

(٤) ابن أبي إسحاق السَّبِيعي. ثقة مأمون. التقريب ص ٧٧٣.

(٥) أبو سنان القَسْمَلي الشامي. لين الحديث. التقريب ص٧٦٧.

(٦) الشامي: ثقة. التقريب ص ٤٥٨.

(٧) عبد الله بن قيس بن سُلَيم صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أسلم بمكة وهاجر إلى أرض الحبشة، وتوفي رضي الله عنه سنة اثنتين وأربعين. الاستيعاب ج٤ / ص١٧٦٢ ، أسد الغابة ج٣/ ص ٣٦٤ .

(٨) ج١/ ص١١٤.

- **ثالثاً: دراسة إسناد الإمام الترمذي[1]:**

رجاله ثقات عدا عبد الرحمن بن ثَرْوان الأَوَدي الكوفي صدوق يخالف، وهذا الحديث مما خالف فيه، **كما قال الإمام أحمد** رحمه الله: ليس هذا إلا من أبي قيس، إن له أشياء مناكير.

وقال الإمام النسائي رحمه الله : ما نعلم أن أحداً تابع أبا قيس على هذه الرواية، والصحيح عن المغيرة: أن النبي ﷺ مسح على الخفين[2]. وقال ابن معين: الناس كلهم يروونه على الخفين غير أبي قيس[3].

قلت: فالإسناد إذن ضعيف.

– وللحديث شاهد عن أبي موسى الأشعري ÷ لكنه ضعيف كما سبق بيانه، وقال عنه الإمام أبو داود : ليس بالمتصل، ولا بالقوي، فلا يعتضد به.

---

(١) – هنَّاد بن السَّرِي بن مصعب التميمي الكوفي. ثقة. التقريب ص ١٠٢٥.

– محمود بن غَيْلان المِروزي. ثقة. التقريب ص٩٢٥.

– وكيع بن الجراح بن مَلِيح الرُّؤاسي،الكوفي. ثقة حافظ عابد. التقريب ص ١٠٣٧ .

– سفيان الثوري. ثقة حافظ فقيه إمام حجة. سبقت ترجمته (ص: ٢٣).

– أبو قيس: عبد الرحمن بن ثَرَوان الأَوَدي الكوفي. قال ابن معين، والدارقطني: ثقة. الجرح والتعديل ج٥/ص٢١٨، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص١٦١، الناشر: الفاروق القاهرة. وقال أحمد والنسائي: ليس به بأس. تهذيب التهذيب ج٦/ ص١٥٢. وقال أبو حاتم: ليس بقوي، هو قليل الحديث، وليس بحافظ. قيل له كيف حديثه؟ قال: صالح، هو لين الحديث. الجرح والتعديل ج٥/ ص٢١٨. وقال أحمد أيضاً: يُخَالف فِي أَحَادِيث. العلل ومعرفة الرجال ج١/ ص٤١٢ ط: دار الخاني، الرياض. وسئل عن حديث أبي قيس الأودي، مما روى عن المغيرة بن شعبة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه مسح على النعلين، والجوربين، فقال لي: المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على الخفين، ليس هذا إلا من أبي قيس، إن له أشياء مناكير. الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ط: الدار السلفية ص٢١٩. وخلاصة حاله كما قال الحافظ ابن حجر في التقريب: صدوق ربما خالف. ص٥٧٣/ ٣٨٢٣.

– هُزيل بن شُرَحبيل الأودي الكوفي. ثقة. التقريب ص ١٠٢٠.

– المغيرة بن شعبة الثقفي الصحابي الجليل. يكنى أبا عبد الله، كان رضي الله عنه موصوفا بالدهاء، أسلم عام الخندق، وشهد الحديبية. قال ابن سعد: كان يقال له مُغيرة الرأي. شهد اليمامة وفتوح الشام والعراق. توفي رضي الله عنه سنة خمسين. أسد الغابة ج٥/ ص ٢٣٨. الإصابة ج٦/ ص ١٥٦.

(٢) السنن الكبرى للنسائي ج١/ ص١٢٣.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ج١/ ص٤٢٥.

النتيجة

أكثر حفاظ الحديث، وأئمة العلل على أن حديث المغيرة رضي الله عنه في المسح على الجوربين والنعلين ضعيف.

قال الإمام النووي رحمه الله : ضَعَّفه الحفاظ، وقد ضعفه البيهقي، ونقل تضعيفه عن سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأحمد ابن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، ومسلم بن الحجاج، وهؤلاء هم أعلام أئمة الحديث، وإن كان الترمذي قال حديث حسن، فهؤلاء مقدمون عليه، بل كل واحد من هؤلاء لو انفرد قُدِّم على الترمذي باتفاق أهل المعرفة.(١)

وقال الإمام الترمذي -رضي الله عنه- : هذا حديث حسن صحيح. وتعقبه الإمام النووي -رضي الله عنه- في ذلك، فقال: اتّفق الْحفاظ عَلَى تَضْعِيفه، وَلَا يُقبل قَول التِّرْمِذِيّ إِنَّه: " حسن صَحِيح ".

قلت: لكن لتصحيح الإمام الترمذي للحديث وجه بينه الإمام الزيلعي بقوله: من يصححه يعتمد بعد تعديل أبي قيس على كونه ليس مخالفاً لرواية الجمهور مخالفة معارضة، بل هو أمر زائد على ما رووه، ولا يعارضه، ولا سيما، وهو طريق مستقل برواية هُزَيل، عن المغيرة لم يشارك المشهورات في سندها، انتهى.(٢)

لكن ما عليه حفاظ الحديث وأئمته أن حديث المغيرة رضي الله عنه في المسح على الجوربين والنعلين ضعيف للمخالفة، فيتجه تعقب الإمام النووي رحمه الله .

ومع الحكم على حديث المغيرة رضي الله عنه في "المسح على الجوربين والنعلين" بالشذوذ ، فإنّ العمل عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم ، على جواز المسح عليهما .

---

(١) المجموع شرح المهذب ج١/ ص٥٠٠ . الناشر: دار الفكر.

(٢) نصب الراية لأحاديث الهداية لجمال الدين أبي محمد الزيلعي ج١/ ١٨٥ . الناشر: مؤسسة الريان- بيروت - .

قال الإمام أبو بكر ابن المنذر رحمه الله : رُوي إباحة المسح على الجوربين عن تسعة من أصحاب رسول الله ﷺ: علي بن أبي طالب، وعمار بن ياسر، وأبي مسعود، وأنس بن مالك، وابن عمر، والبراء بن عازب، وبلال، وأبي أمامة، وسهل بن سعد.[1]

قلت: لكن العُمدة عند من أباح المسح على الجوربين صنيع صحابة رسول الله ﷺ، وقياس الجوربين على الخفين، وليس على رواية أبي قيس الأودي.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله : نَصَّ أحمد على جواز المسح على الجوربين، وعَلَّلَ رواية أبي قيس، وهذا من إنصافه وعدله رحمه الله، وإنما عمدته هؤلاء الصحابة، وصريح القياس، فإنه لا يظهر بين الجوربين والخفين فرق مؤثر يصح أن يحال الحكم عليه، والمسح عليهما قول أكثر أهل العلم.[2]

---

(١) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لأبي بكر ابن المنذر ج١/ ص ٤٦٢. الناشر: دار طيبة -الرياض- السعودية.

(٢) تهذيب السنن للإمام ابن القيم ص ٢٥٠. الناشر: مكتبة المعارف الرياض .

التعقُّب الرابع

((كتاب: الاستطابة[1]))

٤- حَدِيث أنس: " كَانَ النَّبِي ﷺ إِذا دَخَلَ الْخَلَاء[2] وضع خَاتَمه[3] ".

- ضعفه أَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيّ، وَالْبَيْهَقِيّ، وَالْجُمْهُور. وَقَول التِّرْمِذِيّ إِنَّه: " حَسَن " مَرْدُود عَلَيْهِ[4].

- **أولاً: تخريج الحديث:**

- **أخرجه الترمذي:** أبواب اللباس ، باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمين ج٣/ ص٢٨١/ ح رقم ١٧٤٦ قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، وَالحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، قَالاَ: حَدَّثَنَا هَمَّام، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الخَلاَءَ نَزَعَ خَاتَمَهُ.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب.

- **وأبو داود:** كتاب الطهارة باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء ج١/ ص١٥/ رقم ١٩ من طريق أبي علي الحنفي. وقال أبو داود: هذا حديث منكر، وإنما يعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس: أن النبي ﷺ اتخذ خاتمًا من ورق ثم ألقاه[5]. والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام.

- **والنسائي:** كتاب الزينة نزع الخاتم عند دخول الخلاء ج٨/ ص١٧٨/ رقم٥٢١٣. من طريق سعيد بن عامر.

---

(١) الاستنجاء، وإنما سمي استطابة من الطيب يقول: يُطَيِّب جسده مما عليه من الخبث بالاستنجاء. غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ج١/ ص١٨٠ .

(٢) يقال لموضع الغائط: الخلاء. الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام ج١/ ص٣٤٦ ط: المجمع التونسي.

(٣) لأنه كان عليه محمد رسول الله. فتح العزيز بشرح الوجيز لعبد الكريم الرافعي ج١/ ص٤٧٢. ط دار الفكر.

(٤) ج١/ ص ١٥١ .

(٥) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه كتاب اللباس والزينة باب في طرح الخواتم ج٣/ ص١٦٥٨/ رقم ٢٠٩٣، بمعناه.

- **وابن ماجه:** أبواب الطهارة وسننها باب ذكر الله عز وجل على الخلاء والخاتم في الخلاء ج١/ ص٢٠٢/ رقم٣٠٣ . من طريق أبي بكر الحنفي.

- **والنسائي في سننه الكبرى:** كتاب الزينة نزع الخاتم عند دخول الخلاء ج٨/ ص٣٨٤/ رقم٩٤٧٠ من طريق سعيد بن عامر. وقال النسائي: هذا الحديث غير محفوظ.

- **ثلاثتهم** (أبوعلي الحنفي ، وسعيد بن عامر ، وأبو بكر الحنفي) عن همام بن يحيى بن دينار، به، بلفظه. وعند (أبي داود، وابن ماجه) وضع بدلاً من نزع.

- **والحاكم:** كتاب الطهارة ج١/ ص٢٩٨/ رقم ٦٧١ ، وقال بعده: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، إنما خرجا حديث نقش الخاتم فقط" . وسكت عنه الذهبي في التلخيص.

- **والبيهقي في سننه الكبرى:** جماع أبواب الاستطابة باب وضع الخاتم عند دخول الخلاء ج١/ ص١٥٤/ رقم ٤٥١ وقال بعده: شاهد ضعيف.

- **كلاهما** (الحاكم، والبيهقي) من طريق يحيى بن المتوكل البصري[1]، عن ابن جريج، به، بلفظ: " لَبِسَ خَاتَمًا نَقْشُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، فَكَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَهُ ".

- **ثانياً: شواهد الحديث:**

- **للحديث شاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما:**

- أخرجه الحسين بن إبراهيم الجورقاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير: كتاب الطهارة باب: ذكر كراهية الخاتم إذا كان فيه ذكر الله عز وجل أن يدخل الخلاء ج١/ ص٥٣٦/ رقم٣٤٤

قال: أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ[2]، أَخْبَرَنِي عَبْدُوسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدُوسٍ[3]،

---

(١) ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان روايا لابن جريج روى عنه العراقيون قدم عليهم بغداد فكتب عنه أهلها كان يخطئ ج٧/ ص ٦١٢. وهو كما قال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطئ. التقريب ص١٠٦٥ .

(٢) لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من مصادر.

(٣) أبو الفتح الهَمَذَانيّ. قال شيرَوَيْه الديلمي: كان صدوقًا، متقنًا، فاضلًا. تاريخ الإسلام ج١٠/ ص ٦٥١. قلت: صدوق.

قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ فَنْجَوَيْهِ[1]، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَيْبَةَ[2]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الرَّازِيُّ[3]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِمْرَانَ[4]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ[5]، عَنِ الْأَعْمَشِ[6]، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو[7]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ[8]، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ[9]، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ " كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ نَزَعَ خَاتَمَهُ".

- **قلت:** إسناده شديد الضعف ، محمد بن إبراهيم الرازي متروك.

---

(١) قال ابن العماد الحنبلي: ثقة مصنف. شذرات الذهب ج٥/ ص ٧٤ .

(٢) قال ابن الجوزي: شيخ لابن فَنجويه معروف أكثر عنه في تصانيفه. الموضوعات ج٢/ ص١٥٠، قلت: ولم أقف فيه على جرح أو تعديل.

(٣) قال الخطيب البغدادي: قرأت في كتاب أبي الحسن الدارقطني بخطه، محمد بن إبراهيم بن زياد متروك، وفي موضع آخر: ضعيف. سألت عنه أبا بكر البرقاني، فقال: بئس الرجل. تاريخ بغداد: ج٢/ ص٢٩٧. وهو كما قال الحافظ ابن حجر: متروك. التلخيص الحبير ج١/ ص١٩١.

(٤) أبو محمد الأصبهاني. صدوق. التقريب ص٥٣٢ .

(٥) محمد بن خازم بمعجمتين، الضرير الكوفي. ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، قد يهم في حديث غيره. التقريب ص ٨٤٠ .

(٦) سليمان بن مهران الأعمش: ثقة حافظ ورع، يدلس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم. التقريب ص ٤١٤ .

(٧) الكوفي. قال أحمد: ترك شعبة المنهال بن عمرو على عمد. قيل لأنه سمع من داره صوت قراءة بالتطريب. وقال ابن معين، والنسائي، والعجلي: ثقة. وقال الدارقطني: صدوق. الجرح والتعديل ج ٨/ ص٣٥٦، تهذيب التهذيب ج١٠/ ص٣١٩.

وذكره ابن عدي في الكامل وقال: أحاديثه ليست بالكثيرة. ج٨ / ص ٤١. وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم. التقريب ص ٩٧٤. قلت: ثقة، وثقه الأئمة ولم يجرح بجرح قادح.

(٨) الأسدي مولاهم الكوفي ثقة ثبت فقيه. تقريب التهذيب ص ٣٧٤ .

(٩) الصحابي الجليل عبدالله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما سبقت ترجمته (ص: ١٥).

- **ثالثاً: دراسة إسناد الترمذي**[1] :

أقول: إسناد الإمام الترمذي رجاله جميعاً ثقات. **لكن به ثلاث علل:**

- **العلة الأولى: قال الإمام أبو داود** : حديث منكر، الوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام.

- **قلت:** دفع الحافظ المنذري كونه منكراً بقوله: "همام" وإن كان قد تكلم فيه بعضهم، فقد اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه، وقال يزيد بن هارون: همام قوي في الحديث، وقال يحيى بن معين: ثقة صالح، وقال أحمد بن حنبل: همام ثبت في كل المشايخ، وقال ابن عدي الجرجاني: همام أشهر وأصدق من أن يذكر له حديث منكر. وإذا كان حال همام كذلك فيترجح ما قاله الترمذي. وتفرده به لا يوهن الحديث. وإنما يكون غريبًا، كما قال الترمذي.[2]

- **ووافق ابن دقيق العيد على كلام المنذري، وأضاف:** ويُرَجِّح ما قاله الترمذي أيضا: ضعف القرينة الدالة أيضا على وهم همام، فإن انتقال الذهن من قولنا: "اتخذ خاتماً من ورق، ثم ألقاه" إلى قوله: "كان

---

(١) - إسحاق بن منصور أبو يعقوب التميمي المروزي. ثقة ثبت. التقريب ص١٣٢.

- سعيد بن عامر الضُّبَعي. ثقة صالح. التقريب ص٣٨١.

- الحجاج بن منهال: البصري. قال ابن حجر: ثقة فاضل. التقريب ص٢٢٤.

- همام بن يحيى بن دينار البصري. قال ابن معين: ثقة صالح. وقال أحمد: ثبت في كل المشايخ. وقال ابن عدي: أشهر وأصدق من أن يذكر له حديث منكر، وأحاديثه مستقيمة. الجرح والتعديل ج٩/ ص١٠٨، الكامل ج٨/ ص٤٤٦ .

قال الذهبي: أحد علماء البصرة وثقاتها. السير ج٤/ ص٣٠٩، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ربما وهم. التقريب ص ١٠٢٤.

- عبد الملك بن عبد العزيز أبو خالد المكي. ثقة فقيه فاضل، ولا يحتج إلا ما صرح فيه بالسماع لكونه لا يدلس إلا ما سمعه من مجروح. سبقت ترجمته (ص: ١٥).

- الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب، الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه. التقريب ص ٨٩٦.

- أنس: بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي الصحابي الجليل خدم النبي ﷺ، ودعا له النبي ﷺ بالبركة. توفي سنة إحدى وتسعين من الهجرة، وهو آخر من بقي بالبصرة من أصحاب النَّبِيّ ﷺ . ينظر للمزيد الإصابة ج١/ ص ٢٧٥، أسد الغابة ج١/ ص ٢٩٤.

(٢) مختصر سنن أبي داود للمنذري ج١/ ص٢٧ .

إذا دخل الخلاء وضع خاتمه" لا يكون إلا عن غفلة شديدة لا يحتمل مثل همام مثلها.

إلى أن قال: هذا مع أن له شاهداً من رواية يعقوب بن كعب الأنطاكي، عن يحيى بن المتوكل البصري، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس -رضي الله عنه-: أن رسول الله ﷺ لبس خاتماً نقشه: محمد رسول الله، فكان إذا دخل الخلاء وضعه. أخرجه البيهقي، وقال: "هذا شاهد ضعيف، والله عز وجل أعلم". (١)

- **العلة الثانية:** أنه من رواية همام عن ابن جريج. قال الحافظ ابن حجر: علته أنّه من رواية همام عن ابن جريج، ولم يخرج الشيخان رواية همام عن ابن جريج؛ لأنّ أخذه عنه كان لما كان ابن جريج بالبصرة، والذين سمعوا من ابن جريج بالبصرة في حديثهم خلل من قبله.(٢)

- **العلة الثالثة:** ابن جريج مدلس وقد عنعن، ولم أقف على تصريح له بالسماع.

النتيجة

نحن أمام حديثين عن النبي ﷺ :

- الأول: يرويه همام، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس قال: "كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء نزع خاتمه".

- والثاني: ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه بسنده عن ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي زِيَادٌ، أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ، أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، أَخْبَرَهُ " أَنَّهُ رَأَى فِي يَدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ يَوْمًا وَاحِدًا، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اصْطَرَبُوا الْخَوَاتِمَ مِنْ وَرِقٍ فَلَبِسُوهَا، فَطَرَحَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمَهُ، فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِمَهُمْ" .(٣)

---

(١) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد ج٢/ ص ٤٥٤. ط: دار المحقق للنشر والتوزيع. تحقيق: سعد بن عبد الله آل حُميد.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ج٢/ ص٦٧٧. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

(٣) ج٣/ ص ١٦٥٨.

- **حكم أبو داود بأن الأول منكر، وأن المعروف الثاني.** وقال النسائي عن الأول: هذا الحديث غير محفوظ.

وقد تُعقِّبَ الإمام أبو داود في قوله "منكر"، فقال السَّخاوي: لم يُوَافَق أبو داود على الحكم عليه بالنكارة، فقد قال موسى بن هارون[1]: لا أدفع أن يكونا حديثين، ومال إليه ابن حبان[2]، فصححهما معا.

وهمام لم ينفرد به، بل تابعه عليه يحيى بن المتوكل، عن ابن جريج.[3]

قلت: أجد الصواب مع من لم يوافق الحُكْم بكون حديث همام منكراً، من جهة أن المنكر كما قال ابن الصلاح هو: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده. وهمام بن يحيى سبق في ترجمته قول ابن معين: ثقة صالح. وقول أحمد: ثبت في كل المشايخ، وفوق هذا اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه، وقد توبع، تابعه يحيى بن المتوكل البصري.

لكن حتى ولو توبع همام في الرواية عن ابن جريج، وكان حديثه مختلفاً عن حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عند مسلم، يبقى في الإسناد علة قادحة وهي تدليس ابن جريج عن الزهري، ولم أقف – بعد البحث– على طريق فيه تصريح بسماع ابن جريج من الزهري، وقد سبق في ترجمة ابن جريج قول ابن معين: ليس بشيء في الزهري. **وقال أحمد بن حنبل:** بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان لا يبالي من أين يأخذها.

وأتفق مع قول الحافظ ابن حجر: لا علة له عندي إلا تدليس ابن جريج، فإن وجد عنه التصريح بالسماع فلا مانع من الحكم بصحته في نقدي – والله أعلم –.

قلت: وعليه يكون الصواب في حديث همام أنه غير محفوظ كما قال الإمام النسائي –عقب تخريجه للحديث–، وقد صوب ذلك الحافظ ابن حجر[4].

وبالتالي: فإنَّ تعقب الإمام النووي رحمه الله للإمام الترمذي رحمه الله بقوله: قول الترمذي إنه حسن مردود عليه. يكون صواباً.

وإلى هذا ذهب الإمام السخاوي رحمه الله فقال: قول الترمذي: إنه حسن صحيح غريب، فيه نظر.[5]

---

(١) الحمَّال بالمهملة، ثقة حافظ كبير بغدادي. التقريب ص ٩٨٦ .

(٢) فقد أخرج ابن حبان الوجه الأول في صحيحه كتاب الطهارة باب الاستطابة ج٤/ ص٢٦٠/ رقم ١٤١٣.

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ج١/ ص ٢٥٤. الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ.

(٤) ينظر النكت على كتاب ابن الصلاح ج٢/ ص٦٧٧. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

(٥) فتح المغيث ج١/ ص ٢٥٤.

التعقُّب الخامس

((كتاب: الغسل))

٥- حَدِيث الحَكَم بن عَمْرو: " نهَىٰ النَّبِي ﷺ أن يتوَضَّأ الرَّجُل بِفَضْلِ طَهُورِ المَرْأَة "[١].

- وَقَالَ التِّرْمِذِيّ إِنَّه "حسن"، وَخَالفهُ الْجُمْهُور، قَالَ البُخَارِيّ[٢]: "حَدِيث الحَكَم لَيْسَ بِصَحِيح."[٣]

- **أولاً: تخريج الحديث:**

- **أخرجه الترمذي:** أبواب الطهارة، باب في كراهية فضل طهور المرأة ج١/ ص١٢٠/ رقم ٦٤

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ، قَالاَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَاجِبٍ يُحَدِّثُ، عَنِ الحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو الغِفَارِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ المَرْأَةِ، أَوْ قَالَ: بِسُؤْرِهَا[٤]. **وقال الترمذي:** هذا حديث حسن، وأبو حاجب اسمه سوادة بن عاصم. وقال محمد بن بشار في حديثه: نهىٰ رسول الله ﷺ " أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ المَرْأَةِ "، ولم يشك فيه محمد بن بشار.

- **وأبو داود:** كتاب الطهارة باب النهي عن الوضوء بفضل وضوء المرأة ج١/ ص٦١/ رقم٨٢
- **والنسائي:** كتاب المياه باب النهي عن فضل وضوء المرأة ج١/ ص١٧٩/ رقم ٣٤٣
- **وابن ماجه:** أبواب الطهارة وسننها باب النهي عن فضل وضوء المرأة ج١/ ص٢٤٣/ رقم٣٧٣
- **وأحمد:** ج٣٤/ ص٢٥٤/ رقم ٢٠٦٥٧.
- **وابن حبان كما في الإحسان:** كتاب الطهارة باب الأدعية ج٤/ ص٧١/ ١٢٦٠

- **أربعتهم** (النسائي، وابن ماجه، وأحمد، وابن حبان) بلفظ وضوء بدل طهور، وعند أبي داود بلفظه.

---

(١) أي ما سقط عن أعضائها.

(٢) ينظر التاريخ الكبير للإمام البخاري ترجمة سوادة بْن عاصم أبو حاجب العنزي ج٤/ ص١٨٥ .

(٣) (باب: جواز اغتسال الرجل والمرأة من إناء، واغتسال أحدهما بفضل الآخر) ج١/ ص٢٠٠ .

(٤) السُّؤر: بَاقِي الشَّيْءِ. النهاية في غريب الحديث والأثر ج٢/ ص٣٢٧ .

* وروي الحديث من وجهٍ آخر عن الحَكَم الغِفاري رضي الله عنه موقوفاً عليه:

- **أخرجه البخاري في التاريخ الكبير: ج٤/ص١٨٤ قال:** حدَّثنا عَبدان[١]، حدَّثنا عَبد الله[٢]، حدَّثنا عِمران بْن حُدَير[٣]، عَنْ سَوادَة العَنَزي[٤]: اجتمَعَ الناس على الحَكَم بالمِربَد[٥]، فنهاهم عَنْهُ.

- **والبيهقي في السنن الكبرى:** جماع أبواب الغسل من الجنابة باب ما جاء في النهي عن فَضْلِ الْمُحْدِثِ ج١/ ص٢٩٦/ رقم ٩١٩ من طريق ابن فارس محمد بن سليمان عن البخاري، به.

قلت: رجاله ثقات.

- **ثانياً: شواهد الحديث:**
- **للحديث شاهد عن صحابي لم يذكر اسمه:**

- **أخرجه أبو داود:** كتاب الطهارة باب النهي عن الوضوء بفضل وضوء المرأة ج١/ ص٦٠/ رقم ٨١ قال: حدَّثنا أحمدُ بن يونُسَ[٦]، حدَّثنا زهيرٌ[٧]، عن داودَ بن عبد الله[٨] (ح)[٩] وحدَّثنا مُسدَّدٌ[١٠]، حدَّثنا أبو عَوَانة[١١]، عن داودَ بن عبد الله، عن حُمَيدٍ الحِميَريِّ[١٢]، قال: لقيتُ رجلاً صَحِبَ النبيَّ - ﷺ - أربَعَ سنينَ كما صَحِبَه أبو هريرة، قال: " نهى رسولُ الله - ﷺ - أن تَغتَسِلَ

---

(١) أبو عبدالرحمن عبد الله بن عثمان العتكي. ثقة حافظ . التقريب ص ٥٢٥.

(٢) ابن المبارك الحنظلي. ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير. التقريب ص ٥٤٠.

(٣) السدوسي. قال ابن معين، وعلي بن المديني: ثقة. الجرح والتعديل ج ٦/ ص٢٩٧ .

(٤) سوادة بن عاصم العنزي أبو حاجب. قال ابن معين، والنسائي، والذهبي: ثقة. الجرح والتعديل ج ٤/ ص ٢٩٢، تهذيب الكمال ج١٢/ ص ٢٣٤ ، الكاشف ج١/ ص ٤٧٢.

(٥) هو المكان الذي تُربَد به الإبل أي تحبس. الفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشري ج٢/ ص٢٣ .

(٦) التميمي الكوفي. ثقة حافظ. التقريب ص٩٣.

(٧) زهير بن معاوية الجعفي: ثقة ثبت. التقريب ص ٣٤٢ .

(٨) الأودي الكوفي، ثقة. التقريب ص ٣٠٦ .

(٩) إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا (ح) عند الانتقال من الإسناد إلى إسناد. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا محيي الدين النووي. ج١/ ص٣٨، الناشر: دار إحياء التراث بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

(١٠) مسدد بن مسرهد البصري أبو الحسن، ثقة حافظ يقال إنه أول من صنف المسند بالبصرة. التقريب ص ٩٣٥ .

(١١) الوضاح بن عبد الله اليَشْكُري، مشهور بكنيته ثقة ثبت. التقريب ص ١٠٣٦ .

(١٢) حُميد بن عبد الرحمن الحميري البصري، ثقة فقيه. التقريب ص ٢٧٥ .

المرأةُ بفَضلِ الرجلِ، أو يَغتَسِلَ الرجلُ بفَضلِ المرأةِ". زاد مُسدَّدٌ: وليَغتَرِفا جميعاً .

- **والبيهقي في سننه الكبرى**: جماع أبواب الغسل من الجنابة باب ما جاء في النهي عن فَضْلِ الْمُحْدِثِ ج١/ ص٢٩٤/ رقم ٩١٣ من طريق زياد بن الخليل، عن مسدد، به ، بزيادة في أوله.

وقال البيهقي بعده: هذا الحديث رواته ثقات إلا أن حميداً لم يسم الصحابي الذي حدثه فهو بمعنى المرسل، إلا أنه مرسل جيد لولا مخالفته الأحاديث الثابتة الموصولة قبله، وداود بن عبد الله الأودي لم يحتج به الشيخان البخاري، ومسلم -رحمهما الله تعالى-.

- **قلت**: رجال إسناده ثقات، والجهالة بالصحابي لا تضر لكون صحابة النبي ﷺ كلهم عدول. وداود بن عبدالله الأودي ثقة، ولا يضره كون البخاري ومسلم لم يحتجا به.

قال الحافظ ابن حجر: رجاله ثقات ولم أقف لمن أعله على حجة قوية، ودعوى البيهقي أنه في معنى المرسل مردودة لأن إبهام الصحابي لا يضر، وقد صرح التابعي بأنه لقيه.[1]

- **ورُوي الحديث عن الصحابي الجليل عبد الله بن سَرْجَس رضي الله عنه مرفوعاً وكذا موقوفاً عليه.**
- **أولاً: الوجه المرفوع:**

- أخرجه ابن ماجه: أبواب الطهارة وسننها باب النهي عن فضل وضوء المرأة ج١/ ص٢٤٤/ رقم ٣٧٤ قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى[2]، حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ[3]، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ[4]، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ الْأَحْوَلُ[5] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ[6]، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - أَنْ يَغْتَسِلَ

---

(١) فتح الباري ج١/ ص٣٠٠ .

(٢) الذُّهلي النيسابوري، ثقة حافظ. سبقت ترجمته (ص: ٢٦).

(٣) البصري، قال ابن حجر: ثقة ثبت قال أبو حاتم لم يخطئ إلا في حديث واحد. التقريب ص ٩٦٠ .

(٤) البصري. قال الذهبي: ثقة حجة. الميزان ج٢/ ص٦٣٤.

(٥) عاصم بن سليمان البصري. ثقة. التقريب ص ٤٧١.

(٦) المُزَني. بضم الميم وفتح الزاي المعجمة. قال البخاريّ وابن حبّان: له صحبة، ونزل البصرة، وله عن النبيّ ﷺ أحاديث عند مسلم وغيره. الإصابة ج٤/ ص٩٢ .

الرَّجُلُ بِفَضْلِ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ، وَلَكِنْ يَشْرَعَانِ جَمِيعًا وقال بعده: الصحيح هو الأول، والثاني وهم[1].

- **والبيهقي في سننه الكبرى:** جماع أبواب الغسل من الجنابة باب ما جاء في النهي عن فَضْلِ الْمُحْدِثِ ج١/ ص٢٩٧/ رقم ٩٢٠. من طريق إبراهيم بن الحجاج، عن عبد العزيز بن المختار، به، مختصراً.

* **قلت:** رجاله ثقات، لكنه أُعِلَّ بالوجه الموقوف الآتي.

- **ثانياً: الوجه الموقوف:**

- **أخرجه الدارقطني:** كتاب الطهارة باب النهي عن الغسل بفضل غسل المرأة ج١/ ص٢١٠/ رقم ٤١٨ قال: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ[2]، نا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى[3]، نا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ[4]، نا شُعْبَةُ[5]، عَنْ عَاصِمٍ[6]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ، قَالَ: " تَتَوَضَّأُ الْمَرْأَةُ وَتَغْتَسِلُ مِنْ فَضْلِ غُسْلِ الرَّجُلِ وَطَهُورِهِ، وَلَا يَتَوَضَّأُ الرَّجُلُ بِفَضْلِ غُسْلِ الْمَرْأَةِ وَلَا طُهُورِهَا" .

- **وقال الدارقطني:** هذا موقوف صحيح، وهو أولى بالصواب.

* **قلت:** هذا إسناد حسن. وقد صوَّب الدارقطني رحمه الله الوجه الموقوف عن عبد الله بن سرجس رضي الله عنه.

- **: دراسة إسناد الإمام الترمذي :**

إسناد الإمام الترمذي رجاله جميعاً ثقات.[7]

---

(١) يقصد بالأول الوجه المرفوع عن الحكم بن عمرو. وبالثاني الوجه المرفوع عن عبدالله بن سرجس رضي الله عنه .

(٢) المحاملي. قال الذهبي: المحدث الثقة. سير أعلام النبلاء ج١٥/ ص٢٥٨ .

(٣) الحسن بن أبي الربيع الجرجاني. قال ابن حجر: صدوق. التقريب ص ٢٤٣ .

(٤) أبو العباس البصري. قال ابن معين، وابن حجر: ثقة. الجرح والتعديل ج ٩/ ٢٧ . التقريب ص ١٠٤٣ .

(٥) ابن الحجاج العتكي، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث. التقريب ص ٤٣٦ .

(٦) ابن سليمان الأحول، قال أحمد: ثقة من الحفاظ. ميزان الاعتدال ج٢/ ص٣٥٠ .

(٧) - محمد بن بشار: بن عثمان العبدي البصري، أبو بكر بُنْدار ثقة. التقريب ص٨٢٨ .

- محمود بن غَيْلان: المروزي . قال أبو حاتم الرازي: ثقة. الجرح والتعديل ج ٨/ ص٢٩١ .

- أبو داود الطيالسي: سليمان بن داود البصري. ثقة حافظ غلط في أحاديث. التقريب ص٤٠٦.

- شعبة بن الحجاج: العتكي، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث. التقريب ص ٤٣٦ .

قلت: ومع كون رجاله ثقات فقد أُعِلَّ بأمرين، الأول: أن الوجه المرفوع عن الحكم الغِفاري رضي الله عنه أعل بالوقف، قال الإمام الترمذي في العلل الكبير: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: ليس بصحيح ، وحديث عبد الله بن سرجس في هذا الباب هو موقوف، ومن رفعه فهو خطأ.(١)

- والثاني: أنه عورض بأن هناك أحاديث تفيد جواز الوضوء بفضل وَضُوءِ المرأة، ونقل الحافظ ابن حجر عن الإمام أحمد بن حنبل قوله: إن الأحاديث من الطريقين مضطربة(٢).

- منها حديث الصحابي الجليل عبدالله بن عباس رضي الله عنهما :

- **أخرجه الإمام أحمد:** ج٥/ ص٤٢٣/ رقم ٣٤٦٥ قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ(٣)، وَابْنُ بَكْرٍ(٤)، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ(٥)، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ(٦)، فقَالَ: عِلْمِي، وَالَّذِي يَخْطِرُ عَلَى بَالِي، أَنَّ أَبَا الشَّعْثَاءِ(٧)، أَخْبَرَنِي أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ(٨) أَخْبَرَهُ: " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ ".

* قلت: إسناده صحيح، وابن جريج المكي مدلس لكنه هنا صرح بالإخبار فانتفت شبهة التدليس.

- **وأجاب أهل العلم عن هاتين العلتين كما يأتي:**

- **أما قول الإمام البخاريِّ:** ليس بصحيح. فقد تعقبه فيه ابن عبد الهادي الحنبلي في تنقيح التحقيق: بقوله: قول البخاريِّ: ظنٌّ لم يذكر عليه دليل.(٩)

- عاصم بن سليمان الأحول البصري: ثقة. التقريب ص ٤٧١.
- أبو حاجب سوادة بن عاصم العنزي. ثقة. سبقت ترجمته (ص: ٣٥).
- الحكم بن عمرو الغفاري: الصحابي الجليل يقال له الحكم بن الأقرع ،صحب النَّبِيّ ﷺ حتى توفي ﷺ، ثم سكن البصرة، ومات بها سنة ٥١هـ أسد الغابة ج١/ ص ٥١٧، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ج٢/ ص٩٣ .

(١) علل الترمذي الكبير محمد بن عيسى الترمذي. ص٤٠، الناشر: عالم الكتب. المحقق: صبحي السامرائي وغيره.

(٢) ينظر قول الإمام أحمد في الجامع لعلوم الإمام أحمد - علل الحديث ج١٤/ ص١٢٠ . ط: دار الفلاح .

(٣) ابن همام الصنعاني. ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع. التقريب ص ٦٠٧ .

(٤) محمد بن بكر بن عثمان البصري. قال ابن معين: ثقة. وقال الذهبي: ثقة صاحب حديث. الكاشف ج٢/ ص١٦٠.

(٥) عبد الملك بن عبد العزيز المكي. ثقة فقيه فاضل، ولا يحتج إلا ما صرح فيه بالسماع لكونه لا يدلس إلا ما سمعه من مجروح. سبقت ترجمته (ص:١٥) .

(٦) المكي أبو محمد . ثقة ثبت. التقريب ص ٧٣٤ .

(٧) جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي، مشهور بكنيته ثقة فقيه. التقريب ص ١٩١ .

(٨) الصحابي الجليل عبدالله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما. سبقت ترجمته (ص: ١٥).

(٩) ج١/ ص٤٤.

- **والأحاديث الصحيحة التي تفيد جواز الوضوء بفَضْل وَضُوء المرأة:**

أجاب عنها الحافظ ابن حجر بقوله: قول أحمد: إن الأحاديث من الطريقين مضطربة، إنما يصار إليه عند تعذُّر الجمع، وهو ممكن بأن تحمل أحاديث النهي على ما تساقط من الأعضاء، والجواز على ما بقي من الماء، وبذلك جمع الخطابي'،[1] أو يحمل النهي على التنزيه جمعاً بين الأدلة، والله أعلم.[2]

النتيجة

منع الوضوء من فضل وَضُوءِ المرأة صح عن رسول الله ﷺ -كما سبق بيانه-، وصح أيضاً ما يفيد الجواز، وليس هذا اضطراباً لإمكان الجمع كما أوضح الحافظ ابن حجر.

وحديث الحكم بن عمرو الغفاري رضي الله عنه أخرجه أصحاب السنن الأربعة، وحسنه الترمذي، وقد صححه ابن حبان أيضاً. وله شاهد صحيح أيضاً -سبق بيانه-. وأمَّا كونه قد جاء من طريق آخر موقوفاً فلا يعد علة في الحديث. وقد صحح الإمام ابن ماجه الوجه المرفوع -كما سبق بيانه-.

قال الإمام الخطابي رحمه الله: إسناد حديث الإباحة أجود من إسناد خبر النهي.[3]

فكلا الحديثين إذن صحيح، والله تعالى أعلى وأعلم.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: أما حديث الحكم بن عمرو فأخرجه أصحاب السنن، وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان، وأغرب النووي فقال اتفق الحفاظ على تضعيفه.[4]

أقول: فعلى ذلك لا يتجه تعقب الإمام النووي رحمه الله للإمام الترمذي رحمه الله بقوله: خالفه الجمهور، والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) ينظر معالم السنن للإمام الخطابي ج١/ ص٤٢ .

(٢) فتح الباري ج١/ ص٣٠٠ .

(٣) معالم السنن ج١/ ص٤٢ .

(٤) المصدر السابق نفس الموضع.

التعقُّب السادس

((كتاب: الغسل))

٦- عَن عَلِيّ رضي الله عنه : " كَانَ رَسُول الله ﷺ يَقْضِي حَاجته، فَيَقْرَأ الْقُرْآن، وَلم يكن يَحْجُبهُ، وَرُبمَا قَالَ يحجزه عَن الْقُرْآن شَيْء، لَيْسَ الْجَنَابَة" رَوَاهُ الثَّلَاثَة.

- قَالَ التِّرْمِذِيّ: " هُوَ حسن صَحِيح " وَخَالفهُ الْأَكْثَرُونَ، فضعفوه.

قَالَ الشَّافِعِي: " أهل الحَدِيث لَا يثبتونه ". قَالَ الْبَيْهَقِيّ: " لِأَن مَدَاره عَلَى عبد الله بن سَلِمَة - بِكَسْر اللَّام - وَكَانَ قد كبر وَأُنْكِرَ حَدِيثه وعقله، وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا بعد كِبره، قَالَه شُعْبَة ". ثمَّ رَوَى الْبَيْهَقِيّ عَن الْحفاظ تَحْقِيق مَا قَالَ.[1]

- **أولاً: تخريج الحديث:**

- أخرجه الترمذي: أبواب الطهارة، باب في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً ج١/ ص٢١٤/ ح رقم١٤٦ قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَعُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، قَالاَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلِمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُقْرِئُنَا القُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا[2].

وقال الترمذي: حديث علي حديث حسن صحيح. وبه قال غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين. قالوا: يقرأ الرجل القرآن على غير وضوء، ولا يقرأ في المصحف إلا وهو طاهر. وبه يقول سفيان الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

- وأبو داود: كتاب الطهارة باب الجنب يقرأ ج١/ ص١٦٤/ رقم٢٢٩ بقصة في أوله، وفي آخره " لم يَكُن يَحجُبُهُ -أو قال: يَحجُزُهُ- عن القُرآنِ شيءٌ ليسَ الجَنابةَ ".

---

(١) (باب: ذكر المُحدِث، والجُنُب والحائض، وقراءتهم، ومسهم المصحف، ودخولهم المسجد) ج١/ ص٢٠٦ .

(٢) في الحديث من الفقه أن الجنب لا يقرأ القرآن، وكذلك الحائض لا تقرأ لأن حدثها أغلظ من حدث الجنابة. وكان أحمد بن حنبل يرخص للجنب أن يقرأ الآية ونحوها. ينظر معالم السنن للخطابي ج١ / ص٧٦.

- **والنسائي:** كتاب الطهارة باب حجب الجنب من قراءة القرآن ج١/ ص١٤٤/ رقم ٢٦٦.
- **وابن ماجه:** أبواب التيمم باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة ج١/ ص٣٧٥/ رقم ٥٩٤
- **وابن خزيمة:** كتاب الوضوء باب الرخصة في قراءة القرآن، وهو أفضل الذكر على غير وضوء ج١/ ص١٠٤/ رقم ٢٠٨ . وذكر بعده قول شُعْبَة: «هذا ثلث رأس مالي».
- **وابن حبان كما في الإحسان :** كتاب الرقائق باب قراءة القرآن ج٣/ ص٧٩/ رقم ٧٩٩.
- **والحاكم:** كتاب الطهارة ج١/ ص٢٥٣/ رقم ٥٤١ وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، والشيخان لم يحتجا بعبد الله بن سَلَمة، فمدار الحديث عليه، وعبد الله بن سلمة غير مطعون فيه. وقال الذهبي في التلخيص: صحيح.
- **والبيهقي في معرفة السنن والآثار :** كتاب الطهارة باب قراءة القرآن ج١/ ص٣٢٢/ رقم ٧٧٤ .

ونقل البيهقي عن الشافعي قوله: لم يكن أهل الحديث يثبتونه. ثم قال: توقف الشافعي رحمه الله في ثبوت الحديث لأن مداره على عبد الله بن سلمة الكوفي، وكان قد كبر، وأُنكِر من حديثه وعقله بعض النكرة، وإنما روى هذا الحديث بعد ما كبر قاله شعبة. ونقل عن سفيان بن عيينة قوله: قال لي شعبة: ليس أحدث بحديث أجود من ذا.

- عند (النسائي، وابن حبان) بألفاظ مقاربة للفظ الترمذي، وعند البقية بلفظ مقارب لأبي داود.
- جميعهم من طريق (شعبة، عن عَمرو بن مُرَّة، به)، وعند الحاكم من طريق (حفص بن عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة، به).
- **ورُوِي الحديث من طريق عبيد الله بن خليفة المُرادي، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرجه:**

- **أحمد:** ج٢ / ص٢٢٠ / رقم ٨٧٢ قال: حَدَّثَنَا عَائِذُ بْنُ حَبِيبٍ[١]، حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ السِّمْطِ[٢]، عَنْ أَبِي الْغَرِيفِ[٣]، قَالَ: " أُتِيَ عَلِيٌّ [٤]بِوَضُوءٍ، فَمَضْمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَيْهِ

---

(١) أبو أحمد الكوفي. صدوق رمي بالتشيع. التقريب ص ٤٧٩ .

(٢) السعدي الكوفي. ثقة. التقريب ص ٤٧٥ .

(٣) عبيد الله بن خليفة المرادي. قال أبوحاتم الرازي: تكلموا فيه، وهو شيخ. الجرح والتعديل ج ٥/ ص٣١٣. وقال الدارقطني: ثقة. سؤالات السلمي للدارقطني ص٢٥٦. وذكره ابن حبان في الثقات .و هو كما قال ابن حجر: صدوق رمي بالتشيع. التقريب ص ٦٣٧ .

(٤) علي بن أبي طالب الهاشمي رضي الله عنه . ابن عم رسول الله ﷺ وكنيته: أبو الحسن أخو رسول الله ﷺ ، وصهره على ابنته فاطمة سيدة نساء العالمين، وأبو السبطين. ينظر أسد الغابة ط: الفكر ج٣/ ص٥٨٨.

وَذِرَاعَيْهِ ثَلاثًا ثَلاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ "، ثُمَّ قَالَ: " هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ"، ثُمَّ قَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ قَالَ: "هَذَا لِمَنْ لَيْسَ بِجُنُبٍ فَأَمَّا الْجُنُبُ فَلا، وَلَا آيَةَ".

- **والضياء المقدسي:** ج٢ / ص٢٤٤ / رقم ٦٢١ عن عائذ بن حبيب، به، بنحوه.

- **قلت:** إسناده حسن، لكن به علة قادحة، فقد خالف عائذ بن حبيب من هم أكثر منه وأوثق، رووه من هذا الوجه موقوفاً على الإمام علي رضي الله عنه .

- **وممن خالفه: يزيد بن هارون،[1] أخرج حديثه:**

-الدارقطني: كتاب الطهارة باب في النهي للجنب والحائض عن قراءة القرآن ج١/ ص٢١٢/ رقم ٤٢٥ قال: نا عَامِرُ بْنُ السِّمْطِ، نا أَبُو الْغَرِيفِ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: كُنَّا مَعَ عَلِيٍّ فِي الرَّحَبَةِ، فَخَرَجَ إِلَى أَقْصَى الرَّحَبَةِ، فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَبَوْلًا أَحْدَثَ أَوْ غَائِطًا، ثُمَّ جَاءَ فَدَعَا بِكُوزٍ مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثُمَّ قَبَضَهُمَا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَرَأَ صَدْرًا مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ قَالَ: "اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا لَمْ يُصِبْ أَحَدَكُمْ جَنَابَةٌ، فَإِنْ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فَلَا وَلَا حَرْفًا وَاحِدًا". وقال الدارقطني بعده: هو صحيح عن علي.

- **والحسن بن حي،[2] أخرج حديثه:**

- **البيهقي في سننه الكبرى:** جماع أبواب سنة الوضوء وفرضه باب نهي الجنب عن قراءة القرآن ج١ / ص١٤٤ / رقم ٤١٧ ساقه بالسند إليه قَالَ: عن عامر بن السِّمْطِ، به، بمعناه.

ورَوَى الحديث عامر الشعبي[3] عن أبي الْغَرِيف فجعله أيضاً موقوفاً على علي رضي الله عنه، أخرج حديثه:

- **عبدالرزاق في مصنفه:** ج١/ ص٣٣٦/ رقم ١٣٠٦ ساقه بالسند إليه قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْغَرِيفِ الْهَمْدَانِيَّ يَقُولُ: شَهِدْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ..... ، وساقه مختصراً.

- **قلت:** يزيد بن هارون، والحسن بن حي، وعامر الشعبي، ثلاثتهم ثقات.

فترجح رواية الجمع من الثقات، وأنه من قول الإمام علي رضي الله عنه، وقد صحح الإمام الدارقطني رحمه الله الوجه الموقوف عن علي رضي الله عنه كما مر.

---

(١) الواسطي: ثقة متقن عابد. التقريب ص ١٠٨٤.

(٢) الحسن بن صالح بن صالح بن حي: ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع. التقريب ص ٢٣٩ .

(٣) عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي: ثقة مشهور فقيه فاضل. التقريب ص ٤٧٥.

- **ثانياً: شواهد الحديث:**

- **للحديث شاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه:**

-الترمذي: أبواب الطهارة باب ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن ج١/ ص١٩٤/ رقم١٣١ قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ(١)، وَالحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ(٢)، قَالاَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ(٣)، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ(٤)، عَنْ نَافِعٍ(٥)، عَنِ ابْنِ عُمَرَ(٦)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لاَ تَقْرَأِ الحَائِضُ، وَلاَ الجُنُبُ شَيْئًا مِنَ القُرْآنِ.

- **والبيهقي في سننه الكبرى:** كتاب الحيض باب الحائض لا تمس المصحف ولا تقرأ القرآن ج ١/ ص٤٦١ / رقم ١٤٧٩ من طريق إسماعيل بن محمد الصفار، عن الحسن بن عرفة، به بلفظه. وقال البيهقي: ليس هذا بالقوي.

* **قلت:** ضعيف لا يُعَوَّل عليه، لحال إسماعيل بن عياش فهو وإن كان صدوقاً لكنه مخلط في الرواية عن غير الشاميين(٧) وهنا يروي عن موسى بن عقبة المدني.

وقال البيهقي -كما سبق-: ليس هذا بالقوي.

---

(١) السعدي المروزي. ثقة حافظ. الكاشف ج٢/ ص٣٦، التقريب ص ٦٩١.

(٢) ابن يزيد العبدي. صدوق. الجرح والتعديل ج ٣/ ص٣٢. التقريب ص ٢٣٩ .

(٣) الحمصي. قال ابن معين: ليس به بأس . وقال أبو حاتم: لين يكتب حديثه . وقال أبو زرعة: صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين. الجرح والتعديل ج ٢/ ص١٩٢. وهو كما قال الحافظ ابن حجر: صدوق في روايته عن أهل بلده مخلِّط في غيرهم. التقريب ص ١٤٢ .

(٤) ابن أبي عياش الأسدي المدني. ثقة فقيه إمام في المغازي. الجرح والتعديل ج ٨/ ص ١٥٤، التقريب ص ٩٨٣.

(٥) أبو عبدالله المدني مولى ابن عمر. تابعي، ثقة ثبت فقيه مشهور. التقريب ص ٩٩٦.

(٦) عبد الله بن عمر بن الخطاب الْقُرَشِيّ العدوي. الصحابي الجليل. أسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم، وقد قيل: إن إسلامه قبل إسلام أبيه، ولا يصح وإنما كانت هجرته قبل هجرة أبيه. أسد الغابة ج٣/ ص٣٣٦ . الإصابة ج٤/ ص١٥٥.

(٧) قال عبد الحق الإشبيلي: لا يؤخذ من حديثه إلا ما كان عن أهل الشام. الأحكام الوسطى ج١/ ص ٢٠٥ .

- **ثالثاً: دراسة إسناد الترمذي[1] :**

إسناد الإمام الترمذي رجاله ثقات إلا عبد الله بن سَلمة المُرادي، وعليه مدار الحديث، أقول: كان أمره محمولاً على التوثيق، قال العجلي: هو تابعي من ثقات الكوفيين، وقد وثقه غيره -كما بينت-، غير أنه لما كبر تبدَّل حاله من جهة الضبط، فصار كما قال راوي الحديث عنه وهو عمرو بن مُرَّة: تَعرف وتُنكر، وهذه أقل مرتبة من مراتب الجرح،[2] ولا تعني الطعن في الراوي بالكلية، أو إهدار جميع ما

---

(١)- أَبُو سَعِيدٍ عبد الله بن سعيد الأَشَج: ثقة. التقريب ص ٥١١ .

- حفص بن غياث النخعي الكوفي القاضي: ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر. التقريب ص ٢٦٠ .
- عقبة بن خالد أبو مسعود الكوفي السكوني: سئل عنه أحمد هو ثقة؟ قال أرجو إن شاء الله، وقال أبوحاتم: من الثقات صالح الحديث لا بأس به. الجرح والتعديل ج ٦/ ص٣١٠. وحكى الذهبي عن النسائي: ليس به بأس. الميزان ج٣/ ص٨٥. وهو كما قال الحافظ ابن حجر: صدوق صاحب حديث. التقريب ص ٦٨٣ .
- سليمان بن مهران الأعمش: ثقة حافظ ورع لكنه يدلس. سبقت ترجمته (ص:٣٠).
- ابن أبي ليلى محمد بن عبد الرحمن الأنصاري: قاضي الكوفة، قال شعبة : ما رأيت أحدا أسوأ حفظاً من ابن ابي ليلى. وقال أحمد: سيء الحفظ مضطرب الحديث. وقال أبو حاتم: محله الصدق كان سيء الحفظ شغل بالقضاء فساء حفظه لا يتهم بشيء من الكذب انما ينكر عليه كثرة الخطأ يكتب حديثه ولا يحتج به. وهو كما الحافظ ابن حجر: صدوق سيء الحفظ جدا. التقريب ص ٨٧١ .
- عمرو بن مرة الجملي المرادي الكوفي: قال ابن معين، ابن حجر: ثقة. زاد ابن حجر: عابد كان لا يدلس ورمي بالإرجاء الجرح والتعديل ج ٦/ ص ٢٥٧، التقريب ص ٧٤٥ .
- عبد الله بن سَلمة المُرادي: قال العجلي، ويعقوب بن شيبة: ثقة تابعي من ثقات الكوفيين. الثقات للعجلي ص٢٥٨، الميزان ج٢/ ص ٤٣٠. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. الكامل ج٥/ ص ٢٧٩. وقال الذهبي : صويلح. الكاشف ج١/ ص٥٥٩ . وقال البخاري: لا يتابع في حديثه. التاريخ الكبير ج٥/ ص٩٩. وقال عمرو بن مرة الراوي عنه: سمعت عبد الله بن سلمة يحدثنا، وإنا لنعرف وننكر، وكان قد كبر. الجرح والتعديل ج ٥/ ص٧٣. وهو كما قال ابن حجر: صدوق تغير حفظه. التقريب ص ٥١٢.
- علي بن أبي طالب الهاشمي رضي الله عنه. سبقت ترجمته (ص:٤٢).

(٢) ينظر اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي ج٢/ ص ٣٥٥ .

يرويه، بل منه ما يقبل، ومنه أيضاً ما ينكر عليه.

وممن روى هذا الحديث عن تلميذه "عمرو بن مرة" "شعبة بن الحجاج"، وكان من المدققين للرواة، والمحصين للروايات، ونجده قال عن هذا الحديث: هو ثلث رأس مالي[1].

وقال سفيان بن عيينة: سمعت هذا الحديث من شعبة، وقال شعبة: لم يرو عمرو بن مرة أحسن من هذا الحديث.[2] وقد صرح بهذا الإمام الحاكم فقال عقب تخريجه للحديث: عبد الله بن سلمة غير مطعون فيه.

وقال ابن عدي أيضاً: أرجو أنه لا بأس به[3].

وقال ابن الملقن في البدر المنير: "عبد الله بن سلمة" ذكره ابن حبان في "ثقاته"[4]، وأخرج له مسلم فهو على شرطهم، وقول من قال فيه: تعرف وتنكر، ليس فيه كبير جرح.[5]

– **قلت:** فالحديث إذن لا ينزل عن رتبة الحسن.

النتيجة

حديث علي رضي الله عنه : " لم يكن يَحْجُبُهُ، وَرُبَمَا قَالَ يحجزه عَن الْقُرْآن شَيْء، لَيْسَ الْجَنَابَة"

مداره على عبدالله بن سلمة المرادي وقد انفرد به، وهو من ثقات التابعين، لكنه تغير حفظه لما كبر، وقال عمرو بن مرة راوي الحديث عنه: كان يحدثنا وإنا لنعرف وننكر، ولهذا اختلف أهل العلم في ثبوت هذا الحديث.

---

(١) صحيح ابن خزيمة ج١/ ص١٠٤.

(٢) الكامل لابن عدي ج٥/ ص ٢٨٠.

(٣) المصدر السابق ٢٨١ .

(٤) ينظر ج ٥/ ص١٢، وقال: يخطأ.

(٥) ج٢/ ص ٥٥٧.

فقال الإمام الشافعي –رحمه الله–: أهل الحديث لا يثبتونه. وقال الخطابي: كان أحمد يوهن هذا الحديث[1].

لكن الحديث رواه أحمد في مسنده، وأصحاب السنن، وابن خزيمة في صحيحه، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرك وقال: هذا حديث صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي في التلخيص.

وقال ابن الملقن: هذا الحديث جيد[2]. وقال: ذكره ابن السَّكن (أيضاً) في «سننه الصحاح المأثورة»، وقال الشيخ تقي الدين في «الإمام» : أخرجه الحافظ أبو بكر بن خزيمة في «صحيحه»، وقال شعبة: هذا ثلث رأس مالي. وقال الدارقطني: "قال سفيان": ما أحدث بحديث أحسن منه. وقال عبد الحق في «أحكامه» : إنه حديث صحيح.[3]

• وأتفق مع قول الحافظ ابن حجر رحمه الله : حديث علي رضي الله عنه ضَعَّفَ بعضهم بعض رواته، والحق أنّه من قبيل الحسن يصلح للحجة[4].

قلت: وقد تَعَقَّب الإمام النووي رحمه الله الإمام الترمذي رحمه الله في حكمه على الحديث فقال: خَالفهُ الْأَكْثَرُونَ، فضعفوه.

– وتَعَقَّبَ الحافظ ابن حجر رحمه الله الإمام النووي، فقال: قال النووي في "الخلاصة": خالف الترمذي الأكثرون فضعفوا هذا الحديث. وتخصيصه الترمذي بذلك دليل على أنه لم ير تصحيحه لغيره، وقد قدمنا ذكر من صححه غير الترمذي.[5]

فعلى هذا لا يتجه تعقُّب الإمام النووي رحمه الله للإمام الترمذي رحمه الله في هذا الحديث، والله أعلم.

---

(١) معالم السنن ج١ / ص٧٦.

(٢) البدر المنير ج٢/ ص ٥٥١.

(٣) الأحكام الشرعية الصغرى "الصحيحة" ج١/ ص١٣٤ .

(٤) فتح الباري ج١/ ص٤٠٨ .

(٥) التلخيص الحبير ج١/ ص٣٧٥ .

التعقُّب السابــع

((كتاب: مواضع الصلاة، وما يصلى عليه وفيه، وتجنب النجاسة))

٧- حَدِيث ابْن مَسْعُود أَنه قَالَ: " أُصَلِّي لكم صَلَاة النَّبِي ﷺ فَلم يرفع إِلَّا مرّة ".

- اتَّفقُوا عَلَى تَضْعِيفه، وأنكروا عَلَى التِّرْمِذِيّ قَوْله: " إِنَّه حسن ".(١)

- **أولاً: تخريج الحديث:**

- **أخرجه الترمذي:** أبواب الصلاة باب ما جاء أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة ج١/ ص٣٤٣/ رقم ٢٥٧ قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ: أَلاَ أُصَلِّي بِكُمْ صَلاَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَصَلَّى، فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلاَّ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ(٢).

وقال الترمذي: وفي الباب عن البراء بن عازب، حديث ابن مسعود حديث حسن، وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، وهو قول سفيان الثوري، وأهل الكوفة.

- **وأبوداود:** كتاب الصلاة باب من لم يذكر الرفع عند الركوع ج٢ / ص ٦٥/ رقم ٧٤٨ عن عثمان بن أبي شيبة، عن وكيع، به، بلفظ: "فصلّى فلم يرفع يَدَيهِ إلا مرَّةً ".

وقال أبو داود: هذا حديث مختصر من حديث طويل، وليس هو بصحيح على هذا اللفظ.

- **والنسائي:** كتاب الافتتاح باب ترك رفع اليدين للركوع حذاء المنكبين ج٢ / ص ١٨٢/ رقم١٠٢٦ من طريق عبد الله بن المبارك، عن سفيان، به، بنحوه، زاد في آخره "ثم لم يعد".

---

(١) (باب: تَكْبِيرَة الْإِحْرَام، وَرفع الْيَدَيْنِ حَذْو المنكبين فِيهَا، وَعند الرُّكُوع، وَالرَّفْع مِنْهُ، وَعند الْقيام من الرَّكْعَتَيْنِ) ج١/ ص ٣٥٤.

(٢) قال الإمام أبو بكر ابن المنذر رحمه الله تعالى: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن النبي ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وإن من السنة أن يرفع المرء يديه إذا افتتح الصلاة، واختلفوا في رفع اليدين عند الركوع، وعند رفع الرأس من الركوع، فقالت طائفة: يرفع المصلي يديه إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، روي هذا القول عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ، ومن التابعين، ومن بعدهم. الأوسط في السنن ج٣/ ص١٣٧ .

- **والدارقطني**: كتاب الصلاة باب ذكر التكبير ورفع اليدين عند الافتتاح والركوع والرفع منه ج٢ / ص٥٢ / رقم ١١٣٣ من طريق إبراهيم بن يزيد النخعي، عن علقمة بن قيس، به، بمعناه.

وقال الدارقطني: تفرد به محمد بن جابر وكان ضعيفا ، عن حماد ، عن إبراهيم ، وغير حماد يرويه عن إبراهيم مرسلا ، عن عبد الله من فعله، غير مرفوع إلى النبي ﷺ ، وهو الصواب.

- **وأخرجه الإمام أحمد**: ج ٧/ ص٨٢ / رقم ٣٩٧٤ قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ[1]، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ[2] - أَمْلَاهُ عَلَيَّ مِنْ كِتَابِهِ -، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا عَلْقَمَةُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: " عَلَّمَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ الصَّلَاةَ، فَكَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، ثُمَّ رَكَعَ وَطَبَّقَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَجَعَلَهُمَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ " فَبَلَغَ سَعْدًا، فَقَالَ: " صَدَقَ أَخِي، قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ ذَلِكَ، ثُمَّ أُمِرْنَا بِهَذَا، وَأَخَذَ بِرُكْبَتَيْهِ ".

- **والنسائي في سننه الكبرى**: كتاب الطهارة. ج٢ / ص٥٠٩ / رقم ٧٠٤ عن نوح بن حبيب القومسي، عن عبدالله بن إدريس به، بنحوه.

- **قال البخاري معلقاً على هذا الوجه: " هذا المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبد الله بن مسعود".**[3]

- **ثانياً: شواهد الحديث:**

- للحديث شاهد عن البراء بن عازب رضي الله عنه :

- **أخرجه أبوداود**: كتاب الصلاة باب من لم يذكر الرفع عند الركوع ج٢ / ص٦٦/ رقم ٧٥٠ قال: حدثنا محمد بن الصَّبَّاح البزاز[4]، حدثنا شَرِيك[5]، عن يزيد بن أبي زياد[6]، عن عبد الرحمن

---

(١) الكوفي أبو زكريا. ثقة. التقريب ص ١٠٤٧.

(٢) ابن يزيد الأودي الكوفي أبو محمد . ثقة فقيه عابد. التقريب ص ٤٩١ .

(٣) ينظر "قرة العينين برفع اليدين في الصلاة" للإمام البخاري ج١/ ص٢٨. دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت.

(٤) البغدادي. ثقة حافظ. التقريب ص ٨٥٥.

(٥) شَرِيك بن عبد الله القاضي. صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة التقريب ص٤٣٦ .

(٦) الكوفي. قال أحمد: لم يكن يزيد بن أبي زياد بالحافظ. وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه. وقال أبوحاتم: ليس

أبي ليلىٰ[1] عن البراء[2]: أن رسولَ الله- ﷺ- كان إذا افتَتَحَ الصلاةَ رفعَ يديهِ إلىٰ قريبٍ من أُذُنَيه، ثم لا يعودُ.

حدثنا عبدُ الله بن محمد الزهري، حدثنا سفيانُ، عن يزيد، نحوَ حديثِ شريك، لم يقل: "ثم لا يعودُ" قال سفيان: قال لنا بالكوفة بعد: "ثم لا يعودُ". قال أبو داود: رَوىٰ هذا الحديث هُشيم، وخالد، وابنُ إدريس عن يزيد، لم يذكروا: "ثم لا يعود". حدثنا حسينُ بن عبد الرحمن، أخبرنا وكيع، عن ابن أبي ليلىٰ، عن أخيه عيسىٰ، عن الحكم، عن عبد الرحمن ابن أبي ليلىٰ عن البراء بن عازب قال: رأيتُ رسولَ الله - ﷺ - رفعَ يَدَيهِ حينَ افتَتَحَ الصلاة، ثم لم يرفعهما حتىٰ انصَرَفَ. قال أبو داود: هذا الحديث ليس بصحيح.

- **والدارقطني في سننه:** كتاب الصلاة باب ذكر التكبير ورفع اليدين عند الافتتاح والركوع والرفع منه ج٢ / ص٥١ / رقم ١١٣١ من طريق خالد بن عبد الله ، عن يزيد بن أبي زياد، به، عَنِ الْبَرَاءِ ، أَنَّهُ رَأَىٰ النَّبِيَّ ﷺ «حِينَ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ».

وقال الدارقطني: هذا هو الصواب وإنما لقن يزيد في آخر عمره "ثم لم يعد" فتلقنه، وكان قد اختلط.

- **النظر في الشاهد عن البراء بن عازب رضي الله عنه :**

قلت: إسناد أبي داود ضعيف. لحال يزيد بن ابىٰ زياد فإنه ضعيف ثم إنه لما كبر تغير وصار يُتَلَقَّن، وصرح الدارقطنىٰ بأن لفظة " ثم لم يعد" مما تلقنه.

ونقل الحافظ ابن حجر عن الإمام أحمد بن حنبل قال: هذا حديث واه، قد كان "يزيد" يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه: "ثم لا يعود". فلما لقنوه تلقن، فكان يذكرها. وقال الحميدي: إنما روىٰ هذه الزيادة يزيد، ويزيد يزيد.[3]

- **قلت: الصواب في هذا الوجه** ما رواه الدارقطني وصوبه من طريق خالد بن عبدالله[4] عن

بالقوىٰ. وقال أبو زرعة: لين يكتب حديثه ولا يحتج به. الجرح والتعديل ج٩/ ص٢٦٥. وهو كما قال الحافظ ابن حجر: ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن وكان شيعياً. التقريب ص ١٠٧٥.

(١) عبد الرحمن ابن أبي ليلىٰ الكوفي. صدوق سيء الحفظ جدا. سبقت ترجمته (ص:٤٥).

(٢) البراء بن عازب الأنصاري، الصحابي الجليل رضي الله عنه . له ولأبيه صحبة، شهد مع علي رضي الله عنه الجمل وصفّين، وقتال الخوارج، ونزل الكوفة وابتنىٰ بها دارا، ومات سنة اثنتين وسبعين. الإصابة ج١/ ص٤١١. أسد الغابة ج١/ ص٣٦٢.

(٣) التلخيص الحبير ج١/ ص ٥٤٥.

(٤) الطحان الواسطي. ثقة ثبت. التقريب ص ٢٨٧.

يزيد بن أبي زياد، به، عَنِ الْبَرَاءِ ، أَنَّهُ رَأَىٰ النَّبِيَّ ﷺ «حِينَ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ». دون لفظة "ثم لم يعد".

- **ثالثاً: دراسة إسناد الإمام الترمذي[1]:**

إسناد الترمذي حسن، رجاله جميعاً ثقات عدا عاصم بن كُليب الكوفي وهو صدوق.

لكن اعترض على هذا الحديث بأمرين:

١- منها ما رواه الدارقطني بسنده عن عبدالله بن المبارك، قال: لم يثبت عندي حديث ابن مسعود: أنه عليه السلام لم يرفع يديه إلا في أول مرة.[2]

٢- أن سفيان الثوري قد وهم في هذا الحديث قاله أبو حاتم،

قال ابن أبي حاتم في "العلل": سألت أبي عن حديث رواه الثوري فذكره، فقال أبي: هذا خطأ يقال: وهم فيه الثوري، ورَوىٰ هذا الحديث عن عاصم جماعة، فقالوا كلهم: إن النبي ﷺ "افتتح فرفع يديه ثم ركع فطبق وجعلها بين ركبتيه". ولم يقل أحد ما رواه الثوري.[3]

قلت: روىٰ عبدالله بن إدريس عن عاصم بن كليب الحديث بلفظ: " عَلَّمَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ الصَّلَاةَ، فَكَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، ثُمَّ رَكَعَ وَطَبَّقَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَجَعَلَهُمَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ ". وقد حدث ابن إدريس بهذا

---

(١) - هَناد بن السري التميمي الكوفي الوراق: ثقة. التقريب ص ١٠٢٥.

- وكيع بن الجراح بن مليح الكوفي: ثقة حافظ عابد. سبقت ترجمته (ص: ٢٧).
- سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثوري: ثقة حافظ فقيه. سبقت ترجمته (ص:٢٣).
- عاصم بن كُليب الجرمي الكوفي: صدوق رمي بالإرجاء. التقريب ص ٤٧٣ .
- عبد الرحمن بن الأسود النخعي الكوفي. ثقة. التقريب ص ٥٧٠ .
- علقمة بن قيس النخعي: ثقة ثبت فقيه عابد. التقريب ص ٦٨٩.
- عبد الله بن مسعود بن حبيب المدني. الصحابي الجليل أسلم قديماً وهاجر الهجرتين، وشهد بدراً والمشاهد بعدها، ولازم النبيّ ﷺ، وكان صاحب نعليه. ينظر ترجمته في الإصابة ج٤/ ص١٩٨، أسد الغابة ج٣/ ص٣٨١.

(٢) سنن الدارقطني: ج٢/ ص٤٨ .

(٣) العلل لابن أبي حاتم ج٢/ ص١٢٤ .

الحديث إملاءاً من كتابه. وقد صوب رواية ابن إدريس هذه بهذا اللفظ الإمام البخاري فقال: هذا أصح، لأن الكتاب أثبت عند أهل العلم[1].

وقال الإمام البخاري أيضاً: هذا هو المحفوظ عند أهل النظر من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.[2]

وصوبها أيضاً الإمام أحمد بن حنبل حيث قال: وكيع يقول فيه: عن سفيان عن عاصم بن كليب "ثم لا يعود"، ومرة يقول: "لا يرفع يديه إلا مرة"، وإنما يقوله من قبل نفسه؛ لأن ابن إدريس رواه عن عاصم بن كليب فلم يزد على أن قال: كبر ورفع يديه ثم ركع.[3]

النتيجة

حَسَّنَ الإمام الترمذي حديث ابن مسعود رضي الله عنه بلفظ " فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلاَّ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ" ، وأئمة الحديث والعلل أحمد والبخاري وغيرهما على خطأ الرواية بهذا اللفظ .

قال الإمام أبو داود رحمه الله: ليس بصحيح على هذا اللفظ. ومن قبلهم عبدالله بن المبارك قال: لم تثبت.

وساق ابن قيم الجوزية حديث ابن مسعود رضي الله عنه بلفظ الإمام الترمذي وقال: لا يثبت.[4]

وعلى هذا يكون تعقُّب الإمام النووي رحمه الله لتحسين الإمام الترمذي رحمه الله للحديث بقوله: اتَّفقُوا عَلَى تَضْعِيفه. أقول: يكون صواباً، والله أعلم.

---

(١) نصب الراية للزيلعي ج١/ ص ٣٩٥ .

(٢) قرة العينين برفع اليدين في الصلاة للإمام البخاري ج١/ ص٢٨.

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ج٩/ ص٢١٩.

(٤) رفع اليدين في الصلاة لابن قيم الجوزية ج١/ ص٥٠ . ط دار عالم الفوائد – مكة المكرمة.

التعقُّب الثامن

((كتاب: مواضع الصلاة، وما يصلى عليه وفيه، وتجنب النجاسة))

٨ - عَن ابْن عبد الله بن مُغفل، قَالَ: " سمعني أبي وَأَنا أَقرَأ {بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم} فَقَالَ: أَي بني، إياك وَالْحَدَث[1]، فَإِنِّي صليت مَعَ رَسُول الله ﷺ، وَأبي بكر، وَعمر، وَعُثْمَان، فَلم أسمع رجلاً مِنْهُم يَقُوله، فَإِذا قَرَأت فَقل {الْحَمد لله رب الْعَالمين} [2]" رَوَاهُ النَّسَائِيّ، وَالتِّرْمِذِيّ وَقَالَ: " حَدِيث حسن ".

- وَلَكِن أنكرهُ عَلَيْهِ الْحفاظ، وَقَالُوا: هُوَ حَدِيث ضَعِيف لِأَن مَدَاره عَلَى ابْن عبد الله بْن مُغَفَّل وَهُوَ مَجْهُول، وَمِمَّنْ صرح بِهَذَا ابْن خُزَيْمَة، وَابْن عبد الْبر، والخطيب الْبَغْدَادِيّ، وَآخَرُونَ، وَنُسِبَ التِّرْمِذِيّ فِيهِ إِلَى التساهل.[3]

- **أولاً: تخريج الحديث:**

- **أخرجه الترمذي:** أبواب الصلاة باب ما جاء في ترك الجهر ب {بسم الله الرحمن الرحيم} ج ١/ ص ٣٢٦/ رقم ٢٤٤ قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبَايَةَ، عَنِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ، قَالَ: سَمِعَنِي أَبِي وَأَنَا فِي الصَّلاَةِ، أَقُولُ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقَالَ لِي: أَيْ بُنَيَّ مُحْدَثٌ إِيَّاكَ وَالحَدَثَ، قَالَ: وَلَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَانَ أَبْغَضَ إِلَيْهِ الحَدَثُ فِي الإِسْلاَمِ، يَعْنِي مِنْهُ، قَالَ: وَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَ

---

(١) الأمر الحادث المنكر الذي ليس بمعتاد ولا معروف في السنة. النهاية ج١/ ص٣٥١ .

(٢) ذهب أكثر أهل العلم من أصْحَاب النَّبِيّ ﷺ منهم: أبو بَكْر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم، ومن بعدهم من التابعين، وبه يَقُول سُفْيَان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق، لا يرون أن يجهر ب (بسم الله الرحمن الرحيم). قالوا: ويقولها في نفسه. فتح الباري لابن رجب الحنبلي ج٦/ ص٤١٩ .

(٣) (باب: مَا جَاءَ فِي الْإِسْرَار بالبسملة فِي الصَّلَاة الجهرية) ج١/ ص ٣٦٩ .

أَبِي بَكْرٍ، وَمَعَ عُمَرَ، وَمَعَ عُثْمَانَ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُهَا، فَلاَ تَقُلْهَا، إِذَا أَنْتَ صَلَّيْتَ فَقُلْ: {الحَمْدُ للَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ}.

وقال الترمذي : حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وغيرهم، ومن بعدهم من التابعين.

- والنسائي: كتاب الافتتاح باب البداءة بفاتحة الكتاب قبل السورة ج ٢/ ص١٣٥ / رقم٩٠٨
- وابن ماجه: أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها باب افتتاح القراءة ج٢ / ص١٢ / رقم ٨١٥
- وأحمد: ج٣٤/ ص ١٦٦/ رقم ٢٠٥٤٥
- والبيهقي في سننه الكبرىٰ: جماع أبواب صفة الصلاة باب من قال لا يجهر بها ج٢ / ص٧٦/ رقم ٢٤٢٠

وقال البيهقي: وكذلك رواه الجريري، عن أبي نُعامة قيس بن عباية الحنفي وزاد في متنه "عثمان رضي الله عنهم" إلا أنه قال: فلم أسمع أحدا منهم جهر بها، وخالفهما خالد الحذاء فرواه عن أبي نعامة، عن أنس بن مالك.

- وأبو حنيفة في مسنده: (ص١٣٢) .

- ثلاثتهم (النسائي، وأحمد، والبيهقي) من طريق عثمان بن غِياث، عن قيس بن عَباية، به، بمعناه مختصراً. وعند ابن ماجه من طريق الجُريري، عن قيس بن عباية، به، بلفظ مقارب.

وعند أبي حنيفة من طريق أبي سفيان طريف بن شهاب، عن يزيد بن عبد الله ، به، بمعناه مختصراً.

- **ثانياً: شواهد الحديث:**

- للحديث شاهد صحيح عن أنس رضي الله عنه أخرجه:

- مسلم: كتاب الصلاة باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة ج١ / ص٣٠٠ / رقم ٣٩٩

عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ قَالَ: " صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِ الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا يَذْكُرُونَ {بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا ". حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، أَخْبَرَنِي، إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَذْكُرُ ذَلِكَ.

ثالثاً: دراسة إسناد الإمام الترمذي[1]:

رجال إسناد الترمذي جميعاً ثقات، وابن عبد الله بن مغفل اسمه "يزيد" جاء مصرحاً به في رواية الإمام أبي حنيفة في مسنده. وقد وقفت له على ثلاثة ممن رووا عنه وهم: أبو نُعامة قيس بن عَباية الحنفي، وأبو سفيان طريف بن شهاب السعدي، وعبدالله بن بُريدة قاله العراقي في تخريجه لأحاديث الإحياء، -كما ذكرت في ترجمته-، ووالده هو الصحابي الجليل عبد الله بن مغفَّل ﷺ فانتفت بذلك جهالة عينه.

وليس لهذا الإسناد علة سوى جهالة حال يزيد بن عبدالله بن مغفل وطالما لم نقف فيه على جرح، أو لم ينفرد بحديث خالف فيه ما رواه الثقات، فهو من قبيل "المستور"[2]، ومثله يحسن حديثه بالمتابعات أو الشواهد. وحديثه في عدم الجهر بالبسملة له شاهد صحيح أخرجه الإمام مسلم في صحيحه -سبق ذكره-.

---

(١) - أحمد بن منيع: البغوي البغدادي. ثقة حافظ. التقريب ص ١٠٠.

- إسماعيل بن إبراهيم: ابن علية الأسدي البصري. ثقة حافظ. التقريب ص ١٣٦ .
- سعيد بن إياس الجُرَيْرِيُّ: البصري. ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين. التقريب ص ٣٧٤، المختلطين للعلائي ص٣٨ .
- قيس بن عَباية: أبو نُعامة الحنفي البصري: ثقة. التقريب ص٨٠٥ .
- ابن عبد الله بن مغفل: اسمه يزيد بن عبد الله . روى عنه: قيس بن عباية الحنفي، وطلحة بن نافع القرشي، وأبي سفيان طريف بن شهاب، وعبدالله بن بريدة ذكره العراقي في تخريجه لأحاديث الإحياء ج١/ ص٤٠٢ .
- عبد الله بن مغفل: المزني .من أصحاب الشجرة، يكنى أبا سعيد، وقيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو زياد، سكن المدينة، ثم تحول إلى البصرة وابتنى بها دارا، قرب الجامع. وكان أحد العشرة الذين بعثهم عمر إلى البصرة يفقهون الناس. توفي بالبصرة سنة تسع وخمسين. أسد الغابة ج٣/ ص٣٩٥ . الإصابة ج٤/ ص٢٠٦ .

(٢) قال الحافظ ابن حجر: إن سمي وانفرد واحد عنه فمجهول العين، أو اثنان فصاعدا، ولم يوثق: فمجهول الحال، وهو المستور. نخبة الفكر ج٤/ ص٧٢٣ . وقال ابن حجر أيضاً: قد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور. والتحقيق: أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر ج١/ ص١٠٢ .

لكن ضعف الحديث جماعة من أهل العلم، فقال ابن عبد البر في الاستذكار: حديث ابن مغفل حديث ضعيف لأنه لم يعرف ابن عبد الله بن مغفل.[1] ونقل ابن الجوزي عن الخطيب البغدادي قوله: وابن عبد الله بن المغفل مجهول.[2]

وأجاب أبو الفتح اليَعْمُري ابن سيد الناس عن ذلك فقال: قال ابن خزيمة: هو غير صحيح، وقال ابن عبد البر: ابن عبد الله بن مغفل مجهول والمجهول لا تقوم به حجة، وقال الخطيب وغيره: ضعيف. وقال النووي: ولا يَرِدُ على هؤلاء الحفاظ قول الترمذي إنه حسن، انتهى.

والحديث عندي ليس معللًا بغير الجهالة في ابن مغفل، وهي جهالة حالية لا عينية للعلم بوجوده، فقد كان لعبد الله بن مغفل سبعة أولاد سمّى هذا منهم يزيد، وما رمي بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا أبو نعامة فحكمه حكم المستور، وأما الترمذي فإنه لما عَرَّف بالحسن عنده قال: هو الذي لا يُتَّهم رواية بكذب، وليس في رواة هذا الخبر من يتهم بكذب، فهو جارٍ على رسم الحسن عنده، وأما تعليله بجهالة ابن عبد الله ابن مغفل فما أراه يخرجه عن رسم الحسن عند الترمذي ولا غيره، إذ الجهالة كما ذكرنا، وأما قول من قال: غير صحيح، فكل حسن كذلك.[3]

وقال الإمام الزيلعي في نصب الراية: هذا حديث صريح في عدم الجهر بالتسمية، وهو وإن لم يكن من أقسام الصحيح فلا ينزل عن درجة الحسن، وقد حسنه الترمذي، والحديث الحسن يحتج به لا سيما إذا تعددت شواهده، وكثرت متابعاته.[4]

النتيجـــة

بناء على ما ذكرت من شواهد، وكذا أقوال الأئمة يكون وجه الصواب مع الإمام الترمذي – رضي الله عنه – في تحسينه لهذا الحديث، والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) ج١/ ص٤٥٥ .

(٢) التحقيق في أحاديث الخلاف ج١/ ص٣٥١ .

(٣) شرح الترمذي «النفح الشذي شرح جامع الترمذي» لابن سيد الناس ج٤/ ص٣٠٤ .

(٤) ج١/ ص٣٣٣ .

التعقُّب التاسع

((كتاب: مواضع الصلاة، وما يصلى عليه وفيه، وتجنب النجاسة))

٩- حَدِيث: الزُّهْرِيّ، عَن ابْن أُكَيمة، عَن أبي هُرَيْرَة: انْصَرف النَّبِي ﷺ من صَلَاة جهر بهَا يُقرأ فِيهَا، فَقَالَ: " هَل قَرَأَ معي أحد؟ " قَالَ رجل: نعم. قَالَ: " إِنِّي أَقُول مَا لي أُنَازَع الْقُرْآن[1]" فَانْتَهَى النَّاس عَن الْقِرَاءَة مَعَ رَسُول الله ﷺ فِيمَا جهر فِيهِ حِين سمعُوا مِنْهُ هَذَا[2].

رَوَاهُ الثَّلَاثَة.

- قَالَ التِّرْمِذِيّ: " حسن "، وَأنكرهُ عَلَيْهِ الْأَئِمَّة وَاتَّفَقُوا عَلَى ضعف هَذَا الحَدِيث، لِأَن ابْن أُكَيْمَة مَجْهُول. وعلى أن قوله: " فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ القِرَاءَةِ " إلى آخره ليست من الحديث، بل هي من كلام الزهري مدرجة فيه، هذا متفق عليه عند الحفاظ المتقدمين والمتأخرين، منهم: الأوزاعي، ومحمد بن يحيى الذهلي، والبخاري، وأبو داود، والخطابي، والبيهقي، وغيرهم. [3]

---

* أولاً: تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي: أبواب الصلاة باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة ج ١/ ص ٤٠٨/ رقم ٣١٢ قال: حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ أُكَيْمَةَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ صَلاَةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالقِرَاءَةِ، فَقَالَ: هَلْ قَرَأَ مَعِي أَحَدٌ مِنْكُمْ آنِفًا[4]؟، فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: إِنِّي أَقُولُ مَا لِي أُنَازَعُ

---

(١) أَي أُجَاذَب قِرَاءَته فِي الصَّلَاة، أَي يقرأه من وَرَاءه وَهُوَ يقْرَأ، والمنازعة المجادلة. مشارق الأنوار على صحاح الآثار لأبي الفضل عياض اليحصبي ج٢/ ص١٠ .

(٢) قال الخطابي: وأما قراءة فاتحة الكتاب فإنه مأمور بها في كل حال إن أمكنه أن يقرأ في السكتتين فعل، وإلا قرأ معه لا محالة. معالم السنن ج١/ ص٢٠٦ .

(٣) (باب: قِرَاءَة المأموم الْفَاتِحَة خلف الإِمَام، وَتركهَا) ج١/ ص٣٧٨ .

(٤) أي الآن. النهاية لابن الأثير ج١/ ص٧٦ .

القُرآنَ؟، قَالَ: فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ القِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِيمَا جَهَرَ فِيهِ رَسُولُ الله ﷺ مِنَ الصَّلَوَاتِ بِالقِرَاءَةِ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ.

وقال الترمذي: في الباب عن ابن مسعود، وعمران بن حصين، وجابر بن عبد الله. هذا حديث حسن. وابن أُكيمة الليثي اسمه عمارة، ويقال: عمرو بن أكيمة. وليس في هذا الحديث ما يدخل على من رأى القراءة خلف الإمام؛ لأنَّ أبا هريرة هو الذي روى عن النبي ﷺ هذا الحديث، وروى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: "من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فهي خداج"؛ هي خداج، غير تمام، فقال له حامل الحديث: إني أكون أحيانا وراء الإمام، قال: اقرأ بها في نفسك.

- **وأبو داود:** كتاب الصلاة باب من رأى القراءة إذا لم يجهر ج ٢/ ص ١١٨ / رقم ٨٢٦ بلفظه.

وقال أبو داود: روى حديث ابن أكيمة هذا معمر، ويونس، وأسامة ابن زيد عن الزهري على معنى مالك.

- **والنسائي:** كتاب الافتتاح باب البداءة بفاتحة الكتاب قبل السورة ج ٢/ ص١٣٥ / رقم ٩٠٨ بلفظه، وفي آخره: "بِالْقِرَاءَةِ مِنَ الصَّلَاةِ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ".

- **وابن ماجه:** كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب: إذا قرأ الإمام فأنصتوا ج٢ / ص٣٢ / رقم٨٤٨ مختصراً، ليس فيه " فَانْتَهَى النَّاس عَن الْقِرَاءَة ..... ".

- **ومالك:** كتاب الصلاة باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه ج٢ / ص١١٨ / رقم٢٨٦ بلفظه سوى أحرف يسيرة زاد في آخره حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ.

- **وأحمد:** ج١٢ / ص ٢١١/ رقم ٧٢٧٠ باختلاف يسير في ألفاظه.

- **وابن حبان كما في الإحسان:** كتاب الصلاة باب صفة الصلاة ج٥ / ص ١٥١/ رقم ١٨٤٣ مختصراً، بمعناه.

والبيهقي في معرفة السنن والآثار: ج٣ / ص ٧٥/ رقم ٣٧٤٧ ، بلفظه سوى تقديم وتأخير يسير في آخره. وقال البيهقي: هذا حديث تفرد به ابن أكيمة، وهو مجهول، ولم يكن عند الزهري من معرفته أكثر من أن رآه يحدث سعيد بن المسيب، واختلفوا في اسمه، فقيل: عمارة، وقيل: عمار قاله البخاري.

وقوله فانتهى الناس عن القراءة، مع رسول الله ﷺ ، فيما جهر فيه، من قول الزهري قاله: محمد بن يحيى الذهلي، صاحب الزهريات، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأبو داود السجستاني.

- عند (أبي داود عن القعنبي، والنسائي عن قتيبة بن سعيد ، وأحمد عن ابن مهدي، والبيهقي من طريق الشافعي) أربعتهم عن مالك، به.
- وعند (ابن ماجه من طريق ابن عيينة، وابن حبان من طريق الليث بن سعد) كلاهما عن الزهري، به.
- **ثانياً: دراسة إسناد الإمام الترمذي**[1]:

صحيح. وإن كان الإمام البيهقي رحمه الله قد أعل إسناده لحال ابن أكيمة الليثي، فقال-كما سبق ذكره-: تفرد به ابن أُكيمة، وهو مجهول، ولم يكن عند الزهري من معرفته أكثر من أن رآه يحدث سعيد بن المسيب.

قلت: نقل ابن عبد البر عن ابن معين قوله في ابن أُكيمة: حسبك برواية ابن شهاب عنه.

وقال ابن عبد البر عقب ذلك: الدليل على جلالته أنه -أي ابن أكيمة- كان يُحَدِّث في مجلس سعيد بن المسيب، وسعيد يُصْغِي إلى حديثه عن أبي هريرة، وسعيد أجل أصحاب أبي هريرة. [2]

---

(١) - الأنصاري: إسحاق بن موسى الكوفي: ثقة متقن. التقريب ص ١٣٢ .

- مَعْن: بن عيسى القزاز المدني: ثقة ثبت. التقريب ص٩٦٣.

-مالك بن أنس بن مالك أبو عبد الله المدني الفقيه، إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين. التقريب ص ٩١٣ .

- ابن شهاب: الزهري، محمد بن مسلم. الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه. سبقت ترجمته ص ٣١.

- ابْن أُكَيْمَةَ اللَّيْثِي: اسمه عمارة. قال أبوحاتم الرازي: صحيح الحديث حديثه مقبول. الجرح والتعديل ج ٦/ ص ٣٦٢. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: روى عنه الزهري وأخوه عمرو بن مسلم بن عمارة. الثقات لابن حبان ٥/ ص١٦٩. وقال العجلي، وابن حجر: ثقة. الثقات للعجلي ص٤٩٠، التقريب ص٧١٠ .

- أبو هريرة: عبدالرحمن بن صخر الدوسي الدوسي صاحب رسول الله ﷺ وأكثرهم حديثا عنه، اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً. سكن المدينة، وبها كانت وفاته سنة سبع وخمسين. أسد الغابة ج٦/ ص٣١٣ .

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ج١١/ ص٢٢ .

وقال أبو حاتم الرازي عن " ابن أكيمة ": صحيح الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات، وذكر إثنان من الرواة عنه. وقال العجلي، وابن حجر: هو تابعي ثقة.

وقال الضياء المقدسي: قال البيهقي: ابن أكيمة رجل مجهول، لم يحدث إلا بهذا الحديث وحده، ولم يحدث عنه غير الزهري. وقد قال أبو حاتم فيه: صحيح الحديث، حديثه مقبول. وحُكِي عن أبي حاتم البستي أنه قال: روىٰ عنه الزهري، وسعيد ابن أبي هلال، وابن ابنه عمرو بن مسلم بن عمار بن أكيمة بن عمرو.[1]

وقال ابن الملقن في البدر المنير عن "ابن أكيمة": قد زالت عنه الجهالة العينية والحالية برواية جماعة عنه، وتوثيق أبي حاتم ابن حبان إياه، وإخراج الحديث في «صحيحه» من جهته، وتصحيح أبي حاتم الرازي حديثه وأنه مقبول، وتحسين الترمذي له، وسكوت أبي داود عنه فهو حسن كما قاله الترمذي، بل هو صحيح كما قاله ابن حبان، وتفرد ابن أكيمة به لا يخرجه عن كونه صحيحاً لما علم من أنه لا يضر تفرد الثقة بالحديث، كيف وقد أخرجه إمام دار الهجرة في موطئه مع ما علم من تشديده وتحريه في الرجال، وقد قال الإمام أحمد: مالك إذا روىٰ عن رجل لا يعرف فهو حجة.[2]

---

(١) السُّنَنُ وَالأَحْكَامُ عَن المُصْطَفَىٰ عَلَيهِ أَفْضَل الصَّلاَة والسَّلاَم للضياء المقدسي ج٢/ ص٥٠ .

(٢) ينظر ج٣/ ص ٥٤٥ .

النتيجـــة

مما سبق ذكره يتبين أن حديث "ابن أبي أُكيمة الليثي" في ترك قراءة القرآن خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة حديث صحيح، ولعل الإمام الترمذي اكتفي بتحسينه للكلام في ابن أكيمة.

وقد تعقب الإمام النووي رحمه الله الإمام الترمذي رحمه الله في تحسينه لهذا الحديث، ويظهر لي أن وجه الصواب مع الإمام الترمذي، والله أعلم.

ويؤيد ذلك قول الإمام ابن الملقن في البدر المنير: بالغ النووي في «خلاصته» فقال: اتفقوا على ضعف هذا الحديث؛ لأن ابن أكيمة مجهول. قال: وأَنكَر الأئمة على الترمذي تحسينه. هذا كلامه؛ وليس بجيد منه.(١)

وقال الإمام النووي رحمه الله: قوله: " فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ القِرَاءَةِ " إلى آخره ليست من الحديث.

قلت: نعم هو مدرج من قول ابن شهاب الزهري . قال الإمام البخاري رحمه الله : قوله: " فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ القِرَاءَةِ " إلى آخره ليست من الحديث، وقد بينه لي الحسن بن صباح قال: حدثنا مُبَشِّر، عن الأوزاعي قال الزهري: فاتعظ المسلمون بذلك، فلم يكونوا يقرؤون فيما جهر.(٢) وقال الخطيب البغدادي: الصحيح أنه كلام ابن شهاب الزهري.(٣)

---

(١) ج٣/ ص ٥٤٦ .

(٢) جزء القراءة خلف الإمام للإمام البخاري ص ٢٨ .

(٣) الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب ج١/ ص٢٩٢ .

التعقُّب العاشر

((كتاب: مواضع الصلاة وما يصلى عليه وفيه، وتجنب النجاسة))

١٠- عَن أَبي عُبَيْدَة بن عبد الله بن مَسْعُود عَن أَبيه: " أَن النَّبِي ﷺ كَانَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَوليين كَأَنَّهُ عَلَى الرَّضْف[1]. " قَالُوا: حَتَّى يقوم؟ قَالَ: حَتَّى يقوم[2] ". رَوَاهُ الثَّلَاثَة.

- قَالَ التِّرْمِذِيّ: " حسن ". وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، لِأَن أَبَا عُبَيْدَة لم يسمع أَبَاهُ، وَلم يُدْرِكهُ باتفاقهم.

وَقيل: ولد بعد مَوته، فَهُوَ مُنْقَطِع.[3]

أولاً: تخريج الحديث:

- أخرجه الترمذي: أبواب الصلاة باب في ترك القراءة فيما جهر فيه الإمام ج ١/ ص ٤٧٥/ رقم ٣٦٦ قال: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ هُوَ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ كَأَنَّهُ عَلَى الرَّضْفِ، قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ حَرَّكَ سَعْدٌ شَفَتَيْهِ بِشَيْءٍ، فَأَقُولُ: حَتَّى يَقُومَ؟، فَيَقُولُ: حَتَّى يَقُومَ.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن، إلا أن أبا عُبَيْدَةَ لم يسمع من أبيه.

والعمل على هذا عند أهل العلم: يختارون أن لا يطيل الرجل القعود في الركعتين الأوليين، ولا يزيد على التشهد شيئاً في الركعتين الأوليين، وقالوا: إن زاد على التشهد فعليه سجدتا السهو.

---

(١) هو الحِجَارَةُ المُحماةُ يُلْقَي عليها اللَّحْمُ حتى يَنْشَوي. غريب الحديث للخطابي. ج٢/ ص٨ . وقوله " كَأَنَّهُ عَلَى الرَّضْف " أراد تخفيفَ التشهد الأول وسرعةَ القيام منه إلى الركعة الثالثة. شرح مصابيح السنة لابن الملك الكرماني ج٢/ ص٢٧.

(٢) قال الشافعي: في هذا والله تعالى أعلم دليل على أن لا يزيد في الجلوس الأول على التشهد والصلاة على النبي ﷺ وبذلك آمره فإني كرهته، ولا إعادة ولا سجود للسهو عليه. الأم للشافعي ج١/ ص١٤٤ .

(٣) (باب: إخفاء التَّشَهُّد، وَتَخْفِيف الْقعُود فِي التَّشَهُّد الأول، وَأَنه سنة، وَأَن التَّشَهُّد الْأَخير فرض) ج١/ ص ٤٣٦.

- **وأبو داود:** كتاب الصلاة باب في تخفيف القعود ج ٢/ ص ٢٣٧ / رقم ٩٩٥ عن حفص بن عمر.

- **والنسائي:** كتاب التطبيق باب التخفيف في التشهد الأول ج ٢/ ص٢٤٣ / رقم ١١٧٦ من طريق إبراهيم بن سعد الزهري، عن سعد بن إبراهيم، به، بنحوه.

- **وأحمد:** ج٦ / ص ١٦٨/ رقم ٣٦٥٦ عن يحيى بن سعيد القطان.

* **كلاهما** (حفص بن عمر، ويحيى بن سعيد القطان) عن شعبة بن الحجاج ، به، بنحوه.

* **<u>ورُوي عن عبدالله بن مسعود أيضاً:</u>**

ما أخرجه أحمد في مسنده: ج٧/ ص٣٩٢/ رقم ٤٣٨٢ قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ(١)، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي(٢)، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ(٣)، قَالَ: حَدَّثَنِي عَنْ تَشَهُّدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي وَسَطِ الصَّلَاةِ وَفِي آخِرِهَا، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ ابْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيُّ(٤)، عَنْ أَبِيهِ(٥) عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ(٦)، قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ التَّشَهُّدَ فِي وَسَطِ الصَّلَاةِ وَفِي آخِرِهَا، فَكُنَّا نَحْفَظُ عَنْ عَبْدِ اللهِ حِينَ أَخْبَرَنَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَّمَهُ إِيَّاهُ، قَالَ: فَكَانَ يَقُولُ: إِذَا جَلَسَ فِي وَسَطِ الصَّلَاةِ، وَفِي آخِرِهَا عَلَى وَرِكِهِ الْيُسْرَى: " التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ، وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ "، قَالَ: " ثُمَّ إِنْ كَانَ فِي وَسَطِ الصَّلَاةِ نَهَضَ حِينَ يَفْرُغُ مِنْ تَشَهُّدِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهَا دَعَا بَعْدَ تَشَهُّدِهِ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدْعُوَ ثُمَّ يُسَلِّمُ ".

---

(١) ابن إبراهيم بن سعد الزهري القرشي المدني: ثقة فاضل. التقريب ص ١٠٨٧.

(٢) إبراهيم بن سعد الزهري. ثقة حجة. التقريب ص١٠٨ .

(٣) هو محمد بن إسحاق بن يسار القرشي أبو بكر صاحب المغازي. قال شعبة: صدوق في الحديث. وقال ابن معين: صدوق ولكنه ليس بحجة. وقال أبوحاتم: يكتب حديثه. الجرح والتعديل ج ٧/ ص١٩١. وقال الذهبي: صالح الحديث. الميزان ج٣/ ص ٤٦٩. وهو كما قال الحافظ ابن حجر في التقريب: صدوق يدلس. ص ٨٢٥.

(٤) قال ابن معين، وابن حجر: ثقة. الجرح والتعديل ج ٥/ ص٠٢٠٩ التقريب ص٥٧٠ .

(٥) الأسود بن يزيد: ثقة مكثر فقيه . التقريب ص١٤٦ .

(٦) أبو عبدالرحمن عبدالله بن مسعود بن حبيب المدني. سبقت ترجمته (ص:٥١).

- **وابن خزيمة في صحيحه:** كتاب الصلاة باب الاقتصار في الجلسة الأولى على التشهد، وترك الدعاء بعد التشهد الأول ج١/ ص٣٧٢/ رقم ٧٠٨ من طريق الأزهر بن منيع، عن محمد بن إسحاق، به، بنحوه.

قلت: إسناد أحمد حسن. رجاله ثقات عدا محمد بن إسحاق المطلبي صدوق يدلس، وهنا صرح بالتحديث عمن روى عنه وهو عبد الرحمن بن الأسود الكوفي.

ثانياً: دراسة إسناد الإمام الترمذي[1]:

رجاله ثقات، غير أن أبو عبيدة وهو ابن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لم يصح سماعه من أبيه، فيكون ضعيف لانقطاعه. وقد نبه الإمام الترمذي على هذه العلة عقب تخريجه للحديث فقال: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه.

لكن نقل ابن رجب الحنبلي عن علي بن المديني أن أحاديثه عن أبيه صحاح، وأنه قد تلقاها عن أهل بيتهِ الثقات العارفين بحديث أبيه.[2]

ومع هذا لمعنى حديثه طريق حسن من رواية الأسود بن يزيد النخعي عن ابن مسعود رضي الله عنه، - سبق بيانه- يرتقي به الحديث لرتبة الحسن.

النتيجة

بناء على ما سبق ذكره يكون حديث أبي عبيدة عامر بن عبدالله بن مسعود عن أبيه مع التسليم بانقطاعه مرتقياً لرتبة الحسن، ولا يتجه التعقب على الإمام الترمذي رحمه الله في تحسينه، والله تعالى أعلم.

---

(١) - محمود بن غيلان العدوي المروزي: ثقة حافظ غلط في أحاديث . التقريب ص ٤٠٦ .

- شعبة بن الحجاج العتكي. ثقة حافظ متقن. سبقت ترجمته (ص:٣٧).

- سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري. ثقة فاضل عابد . التقريب ص٣٦٧ .

- عامر بن عبد الله بن مسعود بن حبيب الكوفي. ثقة، والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه. التقريب ص١١٧٤.

- أبو عبدالرحمن عبدالله بن مسعود بن حبيب المدني. سبقت ترجمته (ص:٥١).

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب الحنبلي ج٧/ ص ٣٤٢ .

التعقُّب الحادي عشر

((كتاب: صلاة التطوع))

١٢- عَن ابْن مَسْعُود: " سَمِعت رَسُول الله ﷺ يقْرَأ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بعد الْمغرب، وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ قبل الصُّبْح ب {قل يَا أَيهَا الْكَافِرُونَ} و {قل هُوَ الله أحد} رَوَاهُ ابْن ماجه، وَالتِّرْمِذِيّ، وَقَالَ: " غَرِيب".

- قلت: وَإِسْنَاده مُحْتَمل.(١)

- **أولاً: تخريج الحديث:**

- **أخرجه الترمذي:** أبواب الصلاة ، باب ما جاء في الركعتين بعد المغرب والقراءة فيهما ج١/ ص٥٥٧/ح رقم ٤٣١ قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَعْدَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ قَالَ: مَا أُحْصِي مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلاَةِ الفَجْرِ بِ {قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ}، وَ {قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ}، وقال الترمذي: في الباب عن ابن عمر. حديث ابن مسعود حديث غريب من حديث ابن مسعود، لا نعرفه إلا من حديث عبد الملك بن معدان، عن عاصم.

- **وابن ماجه:** أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها ، باب ما يقرأ في الركعتين بعد المغرب ج٢/ ص٢٤٢/ رقم١١٦٦ عن محمد بن المؤمل بن الصباح، دون قوله " الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلاَةِ الفَجْرِ ".

- **والبزار في مسنده:** ج٥ / ص٢٣١ / رقم ١٨٤٣ عن محمد بن المثنى، به، دون قوله " الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ " .

- والعقيلي في الضعفاء الكبير: ترجمة: عبد الملك بن الوليد بن معدان ج٣/ ص٣٨ عن عبد الله بن أحمد، بلفظ مقارب بتقديم وتأخير. وقال العقيلي: ولا يتابع عليه بهذا الإسناد، وقد روي المتن بإسناد جيد.

---

(١) (باب: سنة الْمغرب قبلهَا وَبعدهَا) ج١/ ص ٥٤٣ .

* كلاهما (محمد بن المؤمل، وعبد الله بن أحمد) عن بَدَل بْنُ الْمُحَبَّر، به.

- **ثانياً: شواهد الحديث:**

- للحديث شاهد عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ أخرجه:

- **أحمد** :ج٨/ ص٣٨١/ رقم ٤٧٦٣ قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ(١)، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ(٢)، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ(٣)، عَنْ مُجَاهِدٍ(٤)، عَنِ ابْنِ عُمَرَ(٥)، " أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَرَأَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَالرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، بِضْعًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً أَوْ بِضْعَ عَشْرَةَ مَرَّةً: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ".

- **والترمذي**: أبواب الصلاة باب ما جاء في تخفيف ركعتي الفجر والقراءة فيها ج١/ ص٥٤٠/ رقم ٤١٧ وقال بعده: حديث ابن عمر حديث حسن.

- **والنسائي**: كتاب الافتتاح باب القراءة في المغرب بقصار المفصل ج٢/ ص١٧٠/ رقم ٩٩٢

- **وابن ماجه**: أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها باب ما جاء فيما يقرأ في الركعتين قبل الفجر ج٢/ ص٢٣٠/ رقم ١١٤٩

- **ومسلم في التمييز**: (ص٢٠٧) وقال بعده: وإبراهيم النخعي، عن مجاهد، عن ابن عمر بهذا. وهذا الخبر وهمٌ عن ابن عمر.

- **والبيهقي في سننه الكبرى**: كتاب الصلاة باب ما يستحب قراءته في ركعتي المغرب بعد الفاتحة ج٣/ ص٦٢/ رقم ٤٨٨٠

---

(١) وكيع بن الجراح الرؤاسي: ثقة حافظ إمام. سبقت ترجمته (ص: ٢٧).

(٢) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي: ثقة، تكلم فيه بلا حجة. التقريب ص١٣٤ .

(٣) عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي الكوفي. ثقة. التقريب ص٧٣٩ . وذكره ابن حجر في طبقات المدلسين في المرتبة الثالثة، وقال: مشهور بالتدليس وهو تابعي ثقة وصفه النسائي وغيره بذلك. ص٤٢ . وأهل المرتبة الثالثة وصفهم ابن حجر في مقدمة كتابه هذا بقوله: من أكثر من التدليس فلم يحتج الائمة من أحاديثهم الا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم(ص١٣).

(٤) مجاهد بن جبر القرشي المكي. ثقة إمام في التفسير وفي العلم. التقريب ص٩٢١ .

(٥) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المكي. سبقت ترجمته (ص: ٤٤).

* **ثلاثتهم** (الترمذي، وابن ماجه، ومسلم) من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن مجاهد، به، دون قوله : " فِي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ"، وخرجه مسلم بها بتقديم وتأخير.

- **وعند** (النسائي، والبيهقي) من طريق أبي إسحاق السبيعي، فجعله عن إبراهيم بن مهاجر بن جابر، عن مجاهد، به، بنحوه.

* **قلت**: ضعيف، رجال أحمد جميعاً ثقات. لكن مداره على أبي إسحاق السبيعي وهومدلس، وعند أحمد رواه عن مجاهد، وفي رواية النسائي رواه عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد. ولم أقف له على طريق صرح فيه بالسماع، وإبراهيم بن مهاجر ليس بالقوي[1].

وذكر الإمام مسلم في "التمييز " له علة أخرى فقال عقب تخريجه لهذا الحديث: هذا الخبر وهمٌ عن ابن عمر، والدليل على ذلك الروايات الثابتة عن ابن عمر أنه ذكر ما حفظ عن النبي ﷺ من تطوع صلاته بالليل والنهار فذكر عشر ركعات، ثم قال: وركعتي الفجر، أخبرتني حفصة أن النبي ﷺ كان يصلي ركعتين خفيفتين إذا طلع الفجر، وكانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها، فكيف سمع منه أكثر من عشرين مرة قراءته فيها وهو يخبر أنه حفظ الركعتين من حفصة عن النبي ﷺ[2].

وشاهد صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه:

- **مسلم**: كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب ركعتي سنة الفجر، والحث عليهما وتخفيفهما، والمحافظة عليهما، وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما ج١/ ص٥٠٢/ رقم ٧٢٦

قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ يَزِيدَ هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، " أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَرَأَ فِي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ".

---

(١) قال يحيى القطان، وأبوحاتم، والنسائي: لم يكن بالقوي. زاد أبوحاتم: محله عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم. وقال ابن معين:ضعيف. وقال سفيان الثوري، وأحمد: لا بأس به. الجرح والتعديل ج ٢/ ص١٣٢. الضعفاء للنسائي ص١١. وقال ابن حجر: صدوق لين الحفظ. التقريب ص١١٦ .

(٢) ص ٢٠٧. المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي. الناشر: مكتبة الكوثر – السعودية.

- **وأبو داود:** كتاب الصلاة باب تخفيف ركعتي الفجر ج٢/ ص٤٤٠/ رقم ١٢٥٦ عن يحيى بن معين، عن مروان بن معاوية، به، بلفظه.

ثالثاً: دراسة إسناد الترمذي:[1]

إسناده ضعيف، تفرد به عبد الملك بن الوليد بن معدان البصري وهو ضعيف، قال عنه ابن حبان -كما بينت في حاله-: منكر الحديث جداً، قلت: ومثله لا يحتمل تفرده. وقال عنه البخاري: فيه نظر.[2] وذكر ابن عدي حديثه هذا في الكامل، وقال : لا يتابع عليه[3]، وعاصم بن بهدله الكوفي أيضاً فيه مقال.

ولبعض المتن شاهد صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه مسلم في صحيحه.

النتيجة

تَعَقَّبَ الإمام النووي رحمه الله الإمام الترمذي رحمه الله بأن إسناد الحديث محتمل، وظهر مما سبق ضعف إسناد الحديث، وأنه قد تفرَّد به من لا يحتمل تفرده، والله تعالى أعلم.

---

(١) - محمد بن المثنى العنزي البصري. ثقة ثبت. التقريب ص ٨٩٢.

- بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّر: التميمي البصري. ثقة ثبت إلا في حديثه عن زائدة . التقريب ص ١٦٤.

- عبد الملك بن الوليد: بن معدان البصري. قال ابن معين:صالح. وقال أبوحاتم: ضعيف الحديث. الجرح والتعديل ج ٥/ ص٣٧٤، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً ممن يقلب الأسانيد لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه. المجروحين ج٢/ ص١٣٥. وخلاصة حاله كما قال ابن حجر: ضعيف. التقريب ص ٦٢٩.

- عاصم بن بَهْدَلَة: بن أبي النجود الأسدي الكوفي. صدوق له أوهام. التقريب ص٤٧١ .

- أبو وائل: شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي. ثقة مخضرم. التقريب ص٤٣٩ .

- عبد الله بن مسعود المدني. الصحابي الجليل. سبقت ترجمته (ص:٥١).

(٢) التاريخ الكبير ج٥/ ص٤٣٦. قال الذهبي: قال البخاري: فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالبا. الميزان ج٢/ ص٤١٦.

(٣) ج٦/ ص٥٣٥ .

التعقُّب الثاني عشر

((كتاب: صلاة التطوع))

١٣- حَدِيث عَن عَطِيَّة الْعَوْفِيّ، عَن أبي سعيد: " كَانَ النَّبِي ﷺ يُصَلِّي الضُّحَىٰ حَتَّىٰ نقُول: لَا يَدعهَا، ويدعها حَتَّىٰ نقُول: لَا يُصليهَا[1] " رَوَاهُ التِّرْمِذِيّ، وَقَالَ: " هُوَ حسن ".

- مَعَ أَن عَطِيَّة ضَعِيف، فَلَعَلَّهُ اعتضد. [2]

- **أولاً: تخريج الحديث:**

- أخرجه الترمذي: أبواب الوتر باب ما جاء في صلاة الضحىٰ ج ١/ ص ٦٠١/ رقم ٤٧٧ قال: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ البَغْدَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ، عَنْ عَطِيَّةَ العَوْفِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَىٰ حَتَّىٰ نَقُولَ لاَ يَدَعُ، وَيَدَعُهَا حَتَّىٰ نَقُولَ لاَ يُصَلِّي.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

- **وأحمد في مسنده:** ج١٧/ ص٢٤٦/ رقم ١١١٥٥

- **وابن الجعد في مسنده:** ص٢٩٩/ رقم ٢٠٢٩

- **وأبو يعلى الموصلي في مسنده:** ج٢/ ص٤٥٦/ رقم ١٢٧٠

* **ثلاثتهم** (أحمد، وابن الجُعد البغدادي، وأبو يعلىٰ) من طريق يزيد بن هارون، عن فضيل بن مرزوق، به، بنحوه.

---

(١) ذكر الإمام النووي في "المجموع" عن بعض العلماء: أنه - ﷺ - كان لا يداوم علىٰ صلاة الضحىٰ مخافةَ أن تفرض علىٰ الأمّة فيعجزوا عنها، وكان ﷺ يفعلها في بعض الأوقات. ينظر ج٤/ ص٣٨.

(٢) (باب: صَلَاة الضُّحَىٰ) ج١/ ص ٥٧٢.

* **ثانياً: دراسة إسناد الإمام الترمذي:**[1]

إسناده ضعيف، مداره على فُضَيل بن مرزوق، يرويه عن عطية العوفي ولم أجد لكليهما متابعاً، وعطية العوفي ضعيف مدلس ولم أقف على طريق صرح فيه بالسماع، وفضيل في روايته عن العوفي مقال. ولم أقف للحديث على شاهد.

وقال الإمام الترمذي رحمه الله : حسن غريب. قلت: الغرابة عند الإمام الترمذي تعني التفرد فكأنها إشارة إلى تفرد فضيل، عن عطية العوفي به.

وقال الإمام النووي رحمه الله : "مَعَ أَن عَطِيَّة ضَعِيف، فَلَعَلَّهُ اعتضد" . قلت: لم أقف له على عاضد، فيبقى على ضعفه، ويتجه تعقُّب الإمام الترمذي رحمه الله في تحسينه لهذا الحديث، والله تعالى أعلم.

---

(١) زياد بن أيوب بن زياد البغدادي: ثقة حافظ. التقريب ص٣٤٣ .

- محمد بن ربيعة الكِلابي الكوفي أبو عبدالله، ابن عم وكيع بن الجراح: صدوق. التقريب ص٨٤٤ .

- فُضَيل بن مرزوق الكوفي. قال سفيان الثوري، وابن معين:ثقة. وقال أبوحاتم: صدوق صالح الحديث يهم كثيرا يكتب حديثه، قلت يحتج به؟ قال لا. الجرح والتعديل ج ٧/ ص٧٥. وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: منكر الحديث جداً كان ممن يخطئ على الثقات ويروي عن عطية الموضوعات، وعن الثقات الأشياء المستقيمة فاشتبه أمره والذي عندي أن كل ما روى عن عطية من المناكير يلزق ذلك كله بعطية ويبرأ فُضَيل منها، وفيما وافق الثقات من الروايات عن الأثبات يكون محتجا به، وفيما انفرد على الثقات ما لم يتابع عليه يتنكب عنها في الاحتجاج بها. ج٢/ ص٢٠٩. وقال العجلي: جائز الحديث، ثقة. الثقات ص٣٨٤. وهو كما قال ابن حجر: صدوق يهم ورمي بالتشيع. التقريب ص٧٨٦.

- عطية بن سعد العوفي أبو الحسن الكوفي. قال ابن معين: صالح. وقال أحمد: ضعيف الحديث. وقال ابن معين، وأبوحاتم: ضعيف الحديث يكتب حديثه. وقال أبو زرعة الرازي: لين. وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه. الجرح والتعديل ج٦/ ص ٣٨٢. الكامل ج٧/ ص٨٤. وقال الذهبي: ضعفوه. الكاشف ج٢/ ص٢٧. وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة في كتابه طبقات المدلسين ص٥٠. وأهل هذه المرتبة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم الا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل. طبقات المدلسين ص١٤. قلت: هو ضعيف مدلس.

- أبو سعيد سعد بن مالك بن سنان الخدري الأنصاري. مشهور بكنيته، من مشهوري الصحابة وفضلائهم، وهو من المكثرين من الرواية، عنه وأول مشاهده الخندق، وغزا مع رسول الله ﷺ اثنتي عشرة غزوة. توفي سنة ثلاث وستين. أسد الغابة ج٢/ ص٤٥١، الإصابة ج٧/ ص١٤٧ .

التعقُّب الثالث عشر

((كتاب: صلاة الجُمعة))

١٣- عَن معَاذ بن أنس ÷ : " أَن رَسُول الله ﷺ نهىٰ عَن الْحَبْوَة[1] يَوْم الْجُمُعَة، وَالْإِمَام يخْطب" رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيّ وَقَالَ: " حَدِيث حسن".

- لَكِن فِيهِ أَبُو مَرْحُوم عبد الرَّحِيم بن مَيْمُون، عَن سهل بن معَاذ، وهما ضعيفان.[2]

- **أولاً: تخريج الحديث:**

- **أخرجه الترمذي:** أبواب الجمعة باب ما جاء في كراهية الاحتباء والإمام يخطب ج ١/ ص ٦٤٧/ رقم ٥١٤ قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، وَالْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، قَالاَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مَرْحُومٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ عَنِ الْحَبْوَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ.

وقال الترمذي: وهذا حديث حسن. وأبو مرحوم اسمه عبد الرحيم بن ميمون. وقد كره قوم من أهل العلم الْحَبْوَة يوم الجمعة والإمام يخطب.

- **وأبو داود:** كتاب الصلاة باب الاحتباء والإمام يخطب ج٢/ ص٣٢٧/ رقم ١١١٠ عن محمد بن عوف.

- **وأحمد:** ج٢٤/ ص٣٩٣/ رقم ١٥٦٣٠

- **وابن خزيمة:** كتاب الجمعة باب النهي عن الحبوة يوم الجمعة والإمام يخطب : ج٢ / ص٨٧٨

---

(١) الاحتباء: هو أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره، ويشده عليها. وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب. وإنما نهى عنه لأنه إذا لم يكن عليه إلا ثوب واحد ربما تحرك أو زال الثوب فتبدو عورته. النهاية ج١/ ص٣٣٥. قال الإمام الخطابي: إنما نهى عن الاحتباء في ذلك الوقت لأنه يجلب النوم، ويعرض طهارته للانتقاض، فنهى عن ذلك. وفيه دليل على أن الاستناد يوم الجمعة في ذلك المقام مكروه لأنه بعلة الاحتباء أو أكثر. معالم السنن ج١/ ص٢٤٨ .

(٢) (باب: من كَرِهَ الاحْتِبَاء وَالْإِمَام يخْطُب لِأَنَّهُ يجلِبُ النّوم، ويُعرِّض الطَّهَارَة للانتقاض) ج٢/ ص٧٨٨ .

/ رقم ١٨١٥ من طريق عبد الله بن يزيد العدوي، عن سعيد بن أيوب، به، بلفظه.

- **وأبو يعلى الموصلي في مسنده:** ج٣ / ص٦٤ / رقم ١٤٩٢ عن هارون بن معروف المروزي.

- **والطحاوي في مشكل الآثار:** ج٧ / ص٣٤٣ / رقم ٢٩٠٥ عن علي بن شيبة.

* **أربعتهم** (محمد بن عوف، وأحمد، وهارون بن معروف، وعلي بن شيبة) عن أبي عبد الرحمن المقرئ، به، بلفظه.

- **ثانياً: شواهد الحديث:**

* للحديث شاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

- **أخرجه ابن ماجه:** كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها باب ما جاء في الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة، والاحتباء والإمام يخطب ج٢/ ص٢١٨/ رقم ١١٣ قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْحِمْصِيُّ[١]، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ[٢]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ وَاقِدٍ[٣]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ[٤]، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ[٥]، عَنْ أَبِيهِ[٦] عَنْ جَدِّهِ[٧]: قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - عَنِ الِاحْتِبَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، يَعْنِي: وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ.

قلت: لم أجده عند غير ابن ماجه، وإسناده ضعيف. بقية بن الوليد كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين، وهنا يرويه بالعنعنة عن شيخ مجهول. وذكر الإمام النووي هذا الوجه في كتابه "خلاصة الأحكام"، وقال: إِسْنَاده ضَعِيف[٨].

---

(١) صدوق له أوهام وكان يدلس. التقريب ص ٨٩٧.

(٢) بقية بن الوليد الكلاعي الحمصي. صدوق كثير التدليس عن الضعفاء. التقريب ص ١٧٤.

(٣) عبد الله بن واقد. قال الذهبي، وابن حجر: مجهول . ديوان الضعفاء ص٢٣١، التقريب ص ٥٥٥.

(٤) المدني. قال ابن عيينة، وأحمد، وابن معين: ثقة. الجرح والتعديل ج ٨/ ص٤٩. وقال القطان: كان مضطرباً في حديث نافع وكان يحدث عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة وعن رجل عن ابي هريرة فاختلط عليه فجعلها عن أبي هريرة. وقال الذهبي: حسن الحديث . المغني ج٢/ ص٦١٣، وهو كما قال ابن حجر: صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة التقريب ص٨٧٧.

(٥) ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص. صدوق. التقريب ص ٧٣٨.

(٦) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو. صدوق ثبت سماعه من جده. التقريب ص ٤٣٨ .

(٧) هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ . سبقت ترجمته (ص: ٤٤).

(٨) ج٢/ ص٧٨٨ .

* **ثالثاً: دراسة إسناد الإمام الترمذي:**[1]

إسناد الترمذي ضعيف لحال أبي مرحوم المصرئ، وسهل بن معاذ. والشاهد له -عند ابن ماجه- ضعيف لا يعتضد بمثله. وذكر حديث الترمذي عن معاذ بن أنس الأنصاري، أبو الحسن ابن القطان في بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام وقال بعده: إسناده ضعيف.[2] وقال الذهبي أيضاً عقب إيراده الحديث في "المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي": عبد الرحيم ضُعِّف[3].

النتيجـــة

بعد دراسة إسناد الإمام الترمذي رحمه الله تبين ضعفه، ولم أقف له علي عاضد يصلح لترقيته، ويكون الصواب في تعقب الإمام النووي رحمه الله في تحسينه.

---

(١) - محمد بن حميد بن حيان أبو عبد الله الرازي. قال ابن معين: ثقة ليس به بأس، وهذه الاحاديث التئ يحدث بها ليس هو من قبله إنما هو من قبل الشيوخ الذئ يحدث به عنهم. الجرح والتعديل ج٧/ ص٢٣٢ . وقال البخاري: فيه نظر. وقال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير. وقال الذهبي: من بحور العلم وهو ضعيف. الميزان ج٣/ ص٥٣٠. وهو كما قال الحافظ ابن حجر: حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه. التقريب ص ٨٣٩.

- عباس بن محمد بن حاتم الدوري أبو الفضل البغدادي. ثقة حافظ. التقريب ص٤٨٨ .

- عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن المقرئ: ثقة. التقريب ص٥٥٨ .

- سعيد بن أبي أيوب وهو ابن مقلاص الخزاعي أبو يحيئ: ثقة ثبت. التقريب ص ٣٧٤.

- عبد الرحيم بن ميمون المعافري أبو مرحوم المصرئ. قال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أبوحاتم: شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به. الجرح والتعديل ج ٥/ ص ٣٣٨. وقال الذهبي: فيه لين. الكاشف ج١/ ص ٦٥٠. قلت: هو ضعيف الحديث.

- سهل بن معاذ الجهني المصري. قال ابن معين: ضعيف. الجرح والتعديل ج ٤/ ص٢٠٣. وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: منكر الحديث جدا فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زَبَّان بن فايد، فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة. ج١/ ص٣٤٧. وقال العجلي: تابعي، ثقة. الثقات له ص ٢٠٩. وقال الذهبي: صويلح، ضعفه ابن معين. ديوان الضعفاء ص ١٧٩. وقال في الكاشف: ضُعِّف. ج١/ ص٤٧٠. وقال ابن حجر: لا بأس به إلا في روايات زبان عنه التقريب ص ٤٢٠. قلت: لم يوثقه سوئ العجلي، وهو ضعيف كما قال ابن معين.

- أبوه: معاذ بن أنس الأنصاري. صحابيّ كان بمصر والشام. روئ عن النبي ﷺ أحاديث، وله رواية عن أبي الدرداء، وكعب الأحبار. روئ عنه ابنه سهل بن معاذ وحده. ينظر الإصابة ج٦/ ص١٠٧، أسد الغابة ج٥/ ١٨٦.

(٢) ج٣/ ص١٠٨ .

(٣) المهذب في اختصار السنن الكبير للذهبي ج٣/ ص١١٦٥ .

التعقُّب الرابع عشر

((كتاب: صلاة الجمعة))

١٤ - عَن ابْن عمر، عَن النَّبِي ﷺ: " إِذا نعس أحدكُم وَهُوَ فِي الْمَسْجِد، فليتحول من مَجْلِسه ذَلِك إِلَى غَيره[1] " رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيّ وَقَالَ: " حسن صَحِيح ".

وَقَالَ الْحَاكِم: " هُوَ صَحِيح عَلَى شَرط مُسلم ".

وَقَالَ الْبَيْهَقِيّ: " لَا يثبت رفع هَذَا الحَدِيث إِلَى النَّبِي ﷺ قال: " وَالْمَشْهُور أَنه من قَول ابْن عمر مَوْقُوف ".

- وَالصَّوَاب قَول الْبَيْهَقِيّ لِأَن مدَار الرِّوَايَة المرفوعة عَلَى مُحَمَّد بن إِسْحَاق، وَهُوَ مُدَلِّس، وَقد قَالَ فِي رِوَايَته: " عَن نَافِع "، فَلَا يحْتَج بِهِ.[2]

---

* **أولاً: تخريج الحديث:**

- **أخرجه الترمذي:** أبواب الجمعة باب فيمن ينعس يوم الجمعة أنه يتحول من مجلسه ج ١/ ص ٦٥٩/ رقم ٥٢٦ قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَأَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ × قَالَ: " إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيَتَحَوَّلْ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ" .

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

---

(١) استحبَّ الشافعي لمن نعس والإمام يخطب يوم الجمعة أن يقوم ويتحول إن وجد مجلسًا آخر ولم يتخط الرقاب؛ ليطرد النعاس، ولا يفوته استماع الخطبة وتفهمها، وأيضًا فلئلا ينتهي الأمر إلى انتقاض الوضوء، وكره له أن يثبت في مجلسه جالسًا. شرح مُسْنَد الشَّافِعي لأبي القاسم عبدالكريم الرافعي القزويني ج١/ ص٥٠٤ .

(٢) (باب: من نعس فِي الْمَسْجِد) ج٢/ ص٧٩٠ .

- **وأبو داود:** أبواب الجمعة باب الرجل ينعس والإمام يخطب ج ٢/ ص ٣٣٤/ رقم ١١١٩ عن هناد بن السَّرِي، عن عَبْدة، به، بنحوه، وليس فيه يوم الجمعة.

- **وأحمد:** ج ١٠/ ص٣٢٨ / رقم ٦١٨٧ من طريق إبراهيم بن سعد الزهري.

- **وابن خزيمة:** كتاب الجمعة باب استحباب تحول الناعس يوم الجمعة عن موضعه إلى غيره ج٢ / ص٨٧٩ / رقم ١٨١٩ عن أبي سعيد الأشج، به، زاد في أثنائه " فِي مَجْلِسِهِ ".

- وابن حبان كما في الإحسان: كتاب الصلاة باب صلاة الجمعة ج٧/ ص٣٢/ رقم ٢٧٩٢ من طريق يعلى بن عبيد.

- **والحاكم:** كتاب الجمعة ج١ / ص ٤٢٨/ رقم ١٠٧٥ من طريق عيسى بن يونس السبيعي .

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. وقال الذهبي في التلخيص: على شرط مسلم.

- **والبيهقي في السنن الكبرى:** ج٣ / ص٣٣٦ / رقم ٥٩٢٥ من طريق أحمد بن خالد الوهبي .

وقال البيهقي: هذا الحديث يعد في أفراد محمد بن إسحاق بن يسار.

* **ثلاثتهم** (إبراهيم بن سعد، ويعلى بن عبيد، وعيسى بن يونس ، أحمد بن خالد) عن محمد بن إسحاق، به، بنحوه. وصرح ابن إسحاق بالسماع من نافع عند أحمد في مسنده.

* **وروي الحديث موقوفاً على ابن عمر رضي الله عنه أخرجه:**

- **الشافعي في الأم:** قال: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ[1] عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ[2] قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ[3] يَقُولُ لِلرَّجُلِ إذَا نَعَسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ أَنْ يَتَحَوَّلَ مِنْهُ.

- **والبيهقي في معرفة السنن والآثار:** ج٤ / ص٤٠٧ / رقم ٦٦٣٠ من طريق الربيع بن سليمان، عن الشافعي، به، بلفظه.

---

(١) ابن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي. ثقة حافظ فقيه إمام حجة. التقريب ص ٣٩٥.

(٢) أبو محمد المكي. ثقة ثبت مات سنة ست وعشرين ومائة. التقريب ص ٧٣٤.

(٣) الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. سبقت ترجمته (ص: ٤٤).

وقال البيهقي: روىٰ محمد بن إسحاق هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، والموقوف أصح.

* **قلت:** إسناده صحيح .

- **ثانياً: شواهد الحديث:**

* للحديث شواهد لا تخلو عن مقال، من أقلها ضعفاً ما رُوِي عن سَمُرة بن جُنْدُب رضي الله عنه أخرجه:

- **البزار:** ج١٠/ ص٤٤٥/ رقم ٤٦٠١ قال: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنَ الْمُثَنَّىٰ[١]، قَال: حَدَّثنا مُحَمد بْنُ عَبد اللهِ[٢]، عَن إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ[٣]، عَنِ الْحَسَنِ[٤] عَنْ سَمُرة[٥]، رَضِي اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيَتَحَوَّلْ إِلَىٰ مَكَانِ صَاحِبِهِ وَيَتَحَوَّلْ صَاحِبُهُ إِلَىٰ مَكَانِهِ قِيلَ لإِسْمَاعِيلَ: وَالإِمَامُ يَخْطُبُ قَالَ: نَعَمْ.

- **والبيهقي في سننه الكبرى:** كتاب الجمعة باب النعاس في المسجد يوم الجمعة ج٣/ ص٣٣٧/ رقم ٥٩٢٨ من طريق عبد الوهاب بن عطاء، عن إسماعيل بن مسلم، به، بلفظ مقارب دون قوله قيل لإسماعيل ... . وقال البيهقي: إسماعيل بن مسلم هذا غير قوي.

* **قلت:** ضعيف، لحال إسماعيل بن مسلم المكي.

---

(١) العنزي، البصري. ثقة ثبت. سبقت ترجمته (ص:٦٧).

(٢) ابن المثنىٰ الأنصاري، البصري القاضي: ثقة. التقريب ص٨٦٥ .

(٣) المكي. ضعيف الحديث. التقريب ص ١٤٤.

(٤) ابن أبي الحسن البصري. ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيراً ويدلس. التقريب ص٢٣٦ . قلت: جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية في كتابه "طبقات المدلسين" وأهل هذه المرتبة قال عنهم ابن حجر: من احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا لهم في الصحيح لامامتهم، وقلة تدليسهم في جنب ما رووا. طبقات المدلسين ص١٣ .

(٥) سَمرة بن جُندب الفِزاري. الصحابي الجليل. كان ابن سيرين والحسن وفضلاء أهل البصرة يثنون عليه. قال ابن سيرين: عظيم الأمانة، صدوق الحديث، يحب الإسلام وأهله. توفي سنة تسع وخمسين. الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر القرطبي ج٢/ ص ٦٥٣. أسد الغابة ج٢/ ص ٥٥٤.

ثالثاً: دراسة إسناد الإمام الترمذي:[1]

إسناد الترمذي رجاله ثقات عدا محمد بن إسحاق بن يسار إمام المغازي وهو صدوق مدلس لكنه قد صرح بالسماع -كما في رواية أحمد السابق ذكرها-.

لكن لهذا الإسناد علة وهي أن محمد بن إسحاق انفرد بروايته عن نافع، عن ابن عمر ﷺ فجعله مرفوعاً، ورواه من هو أوثق منه وهو "عَمْرو بن دينار المكي" عن ابن عمر ﷺ من قوله.

قلت: حكم أئمة العلم بنكارة الوجه المرفوع. ذكر يعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة والتاريخ عن علي ابن المديني قوله: لم أجد لابن إسحاق إلا حديثين منكرين ... وذكر أحدهما: عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: " إذا نعس أحدكم يوم الجمعة...."[2] وقال البيهقي أيضاً -كما سبق ذكره- : الموقوف أصح.

النتيجة

تَعَقَّب الإمام النووي رحمه الله الإمام الترمذي رحمه الله في تصحيحه لحديث ابن عمر -رضي الله عنهما-، لعلة لتدليس محمد بن إسحاق، لكن ظهر من دراسة الحديث أن علة التدليس انتفت لتصريح ابن إسحاق بالسماع من نافع -كما في رواية أحمد-، لكن تبين أنَّ له علة أخرىٰ حكم لأجلها ابن المديني بنكارة الحديث، وهي أن ابن إسحاق وهم فيه فرفعه عن ابن عمر -رضي الله عنهما-، والأصح وقفه علىٰ ابن عمر.

فالصواب إذن مع الإمام النووي رحمه الله في تعقبه، لكن علة التضعيف ليست كما ذكر، والله أعلم.

---

(١) - عبد الله بن سعيد الكندي الكوفي. ثقة. التقريب ص٥١١ .

- عبدة بن سليمان الكوفي. ثقة ثبت .التقريب ص٦٣٥ .

- سليمان بن حيان الجعفري الكوفي. صدوق إمام. الكاشف ج١/ ص٤٥٨.

- محمد بن إسحاق بن يسار المدني. إمام المغازي. صدوق مدلس. سبقت ترجمته (ص:٦٢).

- نافع مولىٰ ابن عمر المدني: ثقة ثبت مشهور. سبقت ترجمته (ص:٤٤).

- الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ . سبقت ترجمته (ص:٤٤).

(٢) ج٢/ ص٢٧ . الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. المحقق: أكرم ضياء العمري. الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.

التعقُّب الخامس عشر

((كتاب: صلاة العيد))

١٥- فِي رِوَايَة: " من السُّنّة[١] أَن تخرج إِلَى الْعِيد مَاشِياً، وَأَن تَأْكُل شَيْئاً قبل أَن تخرج[٢] ".

اتَّفقُوا عَلَى ضعفه، وَأَن الْحَارِث كَذَّاب، إِلَّا التِّرْمِذِيّ فَقَالَ: " حَدِيث حسن ".

- وَلَا تقبل دَعْوَاهُ ذَلِك.[٣]

- **أولاً: تخريج الحديث:**

- **أخرجه الترمذي:** أبواب العيدين باب في المشي يوم العيد ج ١/ ص ٦٦٤/ رقم ٥٣٠ قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: "مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى العِيدِ مَاشِيًا، وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ".

وقال الترمذي: هذا حديث حسن. والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم يستحبون أن يخرج الرجل إلى العيد ماشياً. وأن لا يركب إلا من عذر.

- **وعبدالرزاق:** كتاب صلاة العيدين، باب الركوب في العيدين وفضل صلاة الفطر ج ٣/ ص ٢٨٩/ رقم ٥٦٦٧ عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق السبيعي، به، بنحوه دون قوله:" وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ ".

- **وأبوبكر ابن المنذر في الأوسط:** ج ٤/ ص ٢٥٤/ رقم ٢١١٠ من طريق محمد بن سعيد الأصبهاني، بلفظ مقارب.

---

(١) قول الصحابي: " من السنة كذا " الأصح أنه مسند مرفوع؛ لأن الظاهر أنه لا يريد به إلا سنة رسول الله ﷺ، وما يجب اتباعه. معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح ص٥٠ .

(٢) الذي عليه الأكثر من أهل العلم استحباب الأكل قبل الغدو إلى المصلى في يوم الفطر، وأما عيد الأضحى فلا يأكل. الأوسط في السنن لابن المنذر ج٤/ ص٢٥٤، تحفة الأحوذي ج٣/ ص٥٧ .

(٣) (باب: الْمَشْيِ إِلَى الْعِيدَيْنِ من غير رُكُوب) ج٢/ ص ٨٢٢.

- **والبيهقي في سننه الكبرى**: كتاب صلاة العيدين، باب المشي إلى العيدين ج ٣/ ص ٣٩٨/ رقم ٦١٤٧ من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكين، وأبي داود الحفري الكوفي، بنحوه دون قوله:" وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ ".

ثلاثتهم(محمد بن سعيد الأصبهاني، وأبونعيم، وأبو داود الحفري) عن شَرِيك، به.

- **ثانياً: شواهد الحديث:**

* للحديث شاهد عن سعد بن عائذ الأنصاري المديني رضي الله عنه :

- أخرجه ابن ماجه: كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها باب ما جاء في الخروج إلى العيد ماشيا ج ٢/ ص ٣٣٤/ رقم ١٢٩٤ قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ(١)، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدِ بْنِ عَمَّارِ بْنِ سَعْدٍ(٢)، حَدَّثَنِي أَبِي(٣)، عَنْ أَبِيهِ(٤)عَنْ جَدِّهِ(٥): أَنَّ النَّبِيَّ – ﷺ– كَانَ يَخْرُجُ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا وَيَرْجِعُ مَاشِيًا.

والبيهقي في سننه الكبرى: كتاب صلاة العيدين، باب المشي إلى العيدين ج ٣/ ص ٣٩٨/ رقم ٦١٤٥ من طريق أبي يحيى الحراني، عن هشام، به، بلفظه دون قوله:" إِلَى الْعِيدِ ".

- قلت: ضعيف، لحال عبد الرحمن بن سعد المؤذن ضعيف، ويرويه عن أبيه وهو مجهول الحال.

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف لضعف عبد الرحمن.(٦)

---

(١) السلمي الدمشقي. قال أبوحاتم: صدوق. وقال: لما كبر تغير وكلما دفع إليه قرأه وكلما لقن تلقن، وكان قديماً اصح، كان يقرأ من كتابه. الجرح والتعديل ج ٩/ ص٦٦. وقريب من هذا قاله ابن حجر في التقريب ص ١٠٢٢.

(٢) القَرَظ المؤذن المدني. ضعيف. التقريب ص ٥٧٩.

(٣) سعد بن عمار. قال الذهبي: لا يكاد يعرف. الميزان ج٢/ ص١٢٤، وقال ابن حجر: مستور التقريب ص٣٧١.

(٤) عمار بن سعد بن عائذ. حكى العقيلي عن البخاري قوله: لا يتابع على حديثه الضعفاء للعقيلي ج٣/ ص٣١٨. وقال ابن حجر: مقبول ووهم من زعم أن له صحبة. التقريب ص٧٠٨ . قلت: ضعيف إذ لم يتابع على حديثه .

(٥) سعد بن عائذ الأنصاري. كان يتّجر في القَرَظ – ورق شجر يسمى السَّلَم يُدبغ به–فقيل له سعد القَرَظ. ومسح رسول الله ﷺ رأسه، وبرك عليه، وجعله مؤذن مسجد قباء، وخليفة بلال إذا غاب، ولم يزل الأذان في عقبه. الاستيعاب ج٢/ ص ٥٩٣، الإصابة ج٣/ ص٥٤. النهاية لابن الأثير ج٢/ ص ٣٩٥ .

(٦) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ج١/ ص١٥٣.

* **وشاهد ثان عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخرجه:**

- **ابن ماجه:** كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها باب ما جاء في الخروج إلى العيد ماشيا ج ٢/ ص ٣٣٤/ رقم ١٢٩٥ قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ[١]، أخبرنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْعُمَرِيُّ[٢]، عَنْ أَبِيهِ[٣]، وَعُبَيْدُ اللهِ[٤]، عَنْ نَافِعٍ[٥] عَنِ ابْنِ عُمَرَ[٦]، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ - ﷺ - يَخْرُجُ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا، وَيَرْجِعُ مَاشِيًا.

- **والبيهقي في سننه الكبرى:** كتاب صلاة العيدين، باب المشي إلى العيدين ج ٣/ ص ٣٩٨/ رقم ٦١٤٤ من طريق عبد الله بن جعفر الرقي، عن عبيد الله بن عمر العدوي، به، بنحوه مطولاً.

وقال البيهقي: قوله " ماشياً " غريب ، لم أكتبه من حديث ابن عمر إلا بهذا الإسناد، وليس بالقوي، فأما سائر ألفاظه فمشهورة.

* **قلت:** شديد الضعف لحال عبد الرحمن بن عبد الله العمري فهو متروك الحديث.

وذكر هذا الوجه البدر العيني في عمدة القاري وقال: إسناده ضعيف جدا.[٧]

---

(١) أبو جعفر التاجر. صدوق. التقريب ص ٨٥٥.

(٢) قال النسائي: متروك الحديث. الضعفاء للنسائي ص٦٦. وقال الذهبي: تركوه. ديوان الضعفاء ص٢٤٣ .

(٣) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب. ضعيف عابد. التقريب ص ٥٢٨.

(٤) عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب المدني أبو عثمان. ثقة ثبت. التقريب ص٦٤٣ .

(٥) مولى ابن عمر. ثقة ثبت مشهور. سبقت ترجمته (ص: ٤٤).

(٦) عبد الله بن عمر بن الخطاب. الصحابي الجليل. سبقت ترجمته (ص:٤٤).

(٧) ج٦/ ص ٢٨٣.

* وثالث عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أخرجه:

- البزار: ج٣/ ص٣٢٠/ رقم١١١٥ قال: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْبَاكِسَائِي[١]، قَالَ: نا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ[٢]، قَالَ: نا الْمُعَافَى بْنُ عِمْرَانَ[٣]، عَنْ خَالِدِ بْنِ إِلْيَاسَ[٤]، عَنْ مُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ[٥]، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ[٦]، عَنْ أَبِيهِ[٧]، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: "كَانَ يَخْرُجُ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا وَيَرْجِعُ مَاشِيًا فِي طَرِيقٍ غَيْرَ الطَّرِيقِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ".

وقال البزار: هذا الحديث لا نعلمه يروىٰ عن سعد، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد. وخالد بن إلياس، هذا فليس بالقوي. والمهاجر بن مسمار رجل مشهور صالح الحديث روىٰ عنه حاتم بن إسماعيل وغيره.

* **قلت:** لم أقف عليه عند غير البزار، و إسناده ضعيف لحال خالد بن إلياس وهو ضعيف الحديث.

---

(١) الواسطي: ثقة عابد. التقريب ص ٤٨٦.

(٢) البجلي أبو علي الكوفي. قال أحمد: ما أرىٰ به بأساً في نفسه، روىٰ عن زهير أشياء مناكير. وقال أبوحاتم الرازي: صدوق. الجرح والتعديل ج ٣/ ص٣. وهو كما قال ابن حجر: صدوق يخطئ. التقريب ص٢٣٤ .

(٣) الأزدي أبو مسعود الموصلي. ثقة عابد فقيه. التقريب ص ٩٥٣.

(٤) القرشي العدوي المديني. قال أحمد: متروك الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: ضعيف الحديث منكر الحديث، قلت يكتب حديثه؟ قال: زحفا. الجرح والتعديل ج ٣/ ص٣٢١، وقال أبوزرعة: ليس بالقوي كتبنا أحاديثه. سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ص١٩٨. وقال ابن عدي: أحاديثه كأنها غرائب وإفرادات عمن يحدث عنهم ومع ضعفه يكتب حديثه. الكامل ج٣/ ص٤١٣. وقال الذهبي: ضعفوه. الكاشف ج١/ ص ٣٦٢. قلت هو ضعيف الحديث.

(٥) الزهري. ذكره ابن حبان في الثقات ج٧/ ص ٤٨٦ ، وقال الذهبي : ثقة. الكاشف ج ٢/ ص٢٩٩ .

(٦) عامر بن سعد بن أبي وقاص القرشي: ثقة. التقريب ص٤٧٥ .

(٧) واسم أبي وقاص مالك بن أهيب بن عبد مناف. يكنىٰ أبا إسحاق، كان سابع سبعة في الإسلام، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وكان مجاب الدعوة مشهورا بذلك. توفي سنة خمس وخمسين رضي الله عنه. الاستيعاب ج٢/ ص٦٠٦، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ج٣/ ص٦١.

* ورابع عن أبي رافع المدني ﷺ أخرجه:

- ابن ماجه: أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها باب ما جاء في الخروج إلى العيد ماشيا ج ٢/ ص ٣٣٥/ رقم ١٢٩٧ قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ(١)، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْخَطَّابِ(٢)، حَدَّثَنَا مِنْدَلٌ(٣)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ(٤)، عَنْ أَبِيهِ(٥) عَنْ جَدِّهِ(٦): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - كَانَ يَأْتِي الْعِيدَ مَاشِيًا.

- والبزار: ج٩/ ص٣٢٦/ رقم ٣٨٨٠ عن محمد بن معمر، عن عبدالعزيز بن الخطاب،به، مطولاً.

* قلت: شديد الضعف لحال محمد بن عبيد الله بن أبي رافع منكر الحديث، وأيضاً مِندل بن علي ضعيف.

قال الحافظ ابن حجر: في الترمذي عن علي قال: "من السنة أن يخرج إلى العيد ماشيا"، وفي ابن ماجه عن سعد القَرَظ أن النبي ﷺ "كان يأتي العيد ماشيا"، وفيه عن أبي رافع نحوه، وأسانيد الثلاثة ضعاف.(٧)

* وقد يستدل لعموم المشي إلى الصلوات عموماً بالحديث المتفق عليه عن أبي هريرة ﷺ، - واللفظ لهما- سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ، فَلاَ تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ، وَأْتُوهَا تَمْشُونَ، عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا».(٨)

---

(١) الجَرجرائي. صدوق. سبقت ترجمته (ص: ٧٩).

(٢) الكوفي: صدوق. التقريب ص٦١١ .

(٣) ابن علي العنزي الكوفي: ضعيف. التقريب ص٩٧٠ .

(٤) القرشي. قال ابن معين: ليس حديثه بشيء. وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث منكر الحديث جدا ذاهب. الجرح والتعديل ج ٨/ ص ٢. وقال البخاري: مُنكر الحَدِيث. الضعفاء الصغير ص١٠٤. قلت: منكر الحديث.

(٥) عبيد الله بن أبي رافع المدني مولى النبي ﷺ: ثقة. التقريب ص ٦٣٧.

(٦) أبو رافع مولى النبي ﷺ اختلف في اسمه، فقيل: أسلم، وقيل: إبراهيم، وقيل: صالح. توفي في خلافة علي ÷ . أسد الغابة ج٦/ ص١٠٢.

(٧) فتح الباري ج٢/ ص ٤٥١ .

(٨) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة باب المشي إلى الجمعة ج ٢/ ص ٧/ رقم ٩٠٨.

* **ويشهد لقوله في الحديث** : " وَأَن تَأْكُل شَيْئاً قبل أَن تخرج ".

– **ما أخرجه البخاري**: أبواب العيدين باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج ج٢/ ص١٧/ رقم ٩٥٣ قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لاَ يَغْدُو يَوْمَ الفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ».

– **والترمذي**: أبواب العيدين باب في الأكل يوم الفطر قبل الخروج ج١/ ص٦٧٩/ رقم ٥٤٣ من طريق حفص بن عبيد الله، عن أنس، بمعناه. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح.

ثالثاً: دراسة إسناد الإمام الترمذي:[1]

ضعيف لحال الحارث الأعور الهمداني، لكنه يعتضد بما له من شاهد عن سعد بن عائذ الأنصاري عند ابن ماجه، وما أخرجه البزار عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، وعموم حديث أبي هريرة رضي الله عنه المتفق عليه، وحديث أنس عند البخاري، فيصل بمجموع شواهده وطرقه لرتبة الحسن لغيره.

ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا ج ١/ ص ٤٢٠/ رقم ٦٠٢ .

(١) – إسماعيل بن موسى الفِزاري الكوفي: صدوق. الكاشف ج١/ ص ٢٥٠ .

– شَريك بن عبد الله القاضي الكوفي. صدوق يخطئ كثيراً . سبقت ترجمته (ص: ٥٠).

– أبو إسحاق السبيعي الكوفي. ثقة مشهور بالتدليس. سبقت ترجمته (ص:٦٥).

– الحارث بن عبد الله الأعور الكوفي. قال الشعبي: أحد الكذابين. وقال ابن معين: ضعيف. وقال أبوحاتم الرازي: ضعيف الحديث ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه. الجرح والتعديل ج ٣/ ص٧٨. وقال ابن عدي: على ضعفه يكتب حديثه. الكامل ج٢/ ص ٤٤٩ . وهو كما قال الحافظ ابن حجر: كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف. التقريب ص ٢١١.

قلت:الرافضة فرقة من الشيعة سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر. وهم مجمعون على أن النبي ﷺ نص على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه وأظهر ذلك وأعلنه وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي ﷺ . ينظر مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري ج١/ ص٣٣ . الناشر: المكتبة العصرية.

– علي بن أبي طالب الهاشمي. سبقت ترجمته (ص:٤٢).

وذكر الحديث الحسن بن أحمد الصنعاني وقال : لعل تحسين الترمذي لهذا الحديث مع أن في إسناده الحارث الأعور لشواهد له عند ابن ماجه والبزار. [1]

النتيجة

تعقب الإمام النووي رحمه الله الإمام الترمذي رحمه الله في تحسينه لهذا الحديث، وظهر من دراسته أنه يرتقي لرتبة الحسن لغيره بشواهده وطرقه، فيكون الصواب في جانب تحسين الحديث كما قال الإمام الترمذي رحمه الله، والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار للحسن بن أحمد بن يوسف الصنعاني ج٢/ ص٦٤٤، الناشر : دار عالم الفوائد. المحقق : مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران الطبعة : الأولى ، ١٤٢٧ هـ.

التعقُّب السادس عشر

((كتاب: الجنائز))

١٦ - عن أنس رضي الله عنه ، قَالَ رَسُول الله ﷺ : " إِن الصَّدَقَة لَتُطفِيء غَضَبَ الرَّبِّ ، وتدفَع مِيتَة السَّوءِ " رَوَاهُ التِّرمِذِيّ وَقَالَ: " حسن غَرِيب من هَذَا الْوَجْه ".

- قلت: فِي إِسْنَاده عبد الله بن عِيسَى الخزاز، قَالَ أَبُو زرْعَة: " هُوَ مُنكر الحَدِيث ".[1]

- **أولاً: تخريج الحديث:**

- **أخرجه الترمذي:** كتاب الزكاة، باب ما جاء في فضل الصدقة ج٢/ ص٤٥/ رقم ٦٦٤

قال: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ البَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عِيسَى الْخَزَّازُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ :" إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ وَتَدْفَعُ مِيتَةَ السُّوءِ ".

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

- **وابن حبان:** كتاب الزكاة باب صدقة التطوع ج٢/ ص٤٥/ رقم ٦٦٤ عن محمد بن عبيد الله بن الفضل، والحسين بن عبد الله عن عقبة.

- **وضياء الدين المقدسي:** ج٥/ ص٢١٨/ رقم ١٨٤٧ من طريق محمد بن عبيد الله.

وقال المقدسي: ابن عدي تكلم في عبد الله الخزاز، إسناده ضعيف.

- **والبيهقي في شعب الإيمان:** ج٥/ ص٥١/ رقم ٣٠٨٠ من طريق محمد بن غالب بن حرب.

* **ثلاثتهم** (محمد بن عبيد الله، والحسين بن عبد الله، ومحمد بن غالب) عن عقبة بن مُكرم، به، بلفظ " الصَّدَقَةُ تُطْفِئُ ". وعند المقدسي بلفظ "إن الصدقة تطفئ ".

---

(١) (بَاب: الصَّدَقَة عَن المَرِيض) ج٢/ ص ٩١٧.

- **ثانياً: شواهد الحديث:**

* للحديث شواهد لا تخلو عن كذاب أو متهم لا طائل من ذكرها جميعاً ، ومنها ما هو شديد الضعف كالذي روي عن معاوية بن حيدة رضي الله عنه:

- **أخرجه الطبراني في الأوسط:** ج١/ ص٢٨٩/ رقم ٩٤٣ قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ[١] قَالَ: نا عَمْرٌو[٢] قَالَ: نا صَدَقَةُ[٣]، عَنِ الْأَصْبَغِ[٤]، عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ[٥]، عَنْ أَبِيهِ[٦]، عَنْ جَدِّهِ[٧]، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ صَدَقَةَ السِّرِّ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَإِنَّ صَنَائِعَ الْمَعْرُوفِ تَقِي مَصَارِعَ السَّوْءِ، وَإِنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي الْعُمُرِ، وَتَقِي الْفَقْرَ. وَأَكْثِرُوا مِنْ قَوْلِ: لَا حَوْلَ وَلَا وَقُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، فَإِنَّهَا كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ فِيهَا شِفَاءً مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ دَاءً، أَدْنَاهَا الْهَمُّ».

---

(١) أحمد بن مسعود المقدسي الخياط. ترجم له الذهبي في السير وقال: المحدث الإمام. ج١٣/ ص٢٤٤. وقال الهيثمي: لم أجد من ترجمه. مجمع الزوائد ج٤/ ص٦٢.

(٢) عمرو بن أبي سلمة التنيسي. قال ابن معين: ضعيف. وقال أبوحاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. الجرح والتعديل ج ٦/ ص٢٣٥ . وقال الذهبي: صدوق مشهور أثنىٰ عليه غير واحد. الميزان ج٣/ ص٢٦٢، وهو كما قال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام. التقريب ص ٧٣٧.

(٣) ابن عبد الله أبو معاوية السمين الدمشقي. قال أبوحاتم : محله الصدق. وقال أحمد: ما كان من حديثه مرفوعاً فهو منكر وهو ضعيف جدا. وقال ابن معين: ضعيف. الجرح والتعديل ج٤/ ص٤٢٩ . وقال مسلم: منكر الحديث. وقال أحمد: ليس يسوىٰ شيئا أحاديثه مناكير تهذيب التهذيب ج٤/ ٤١٥. وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات لا يشتغل بروايته إلا عند التعجب. المجروحين ج١/ ص٣٧٤، وقال الذهبي، وابن حجر: ضعيف. الكاشف ج١/ ص٥٠٢، التقريب ص ٤٥١. قلت: هو منكر الحديث.

(٤) أصبغ بن زيد الجهني. قال أحمد: ليس به بأس، ما أحسن رواية يزيد بن هارون عنه. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبوحاتم: ما بحديثه بأس. وقال أبو زرعة: شيخ. الجرح والتعديل ج ٢/ ص٣٢٠، وقال محمد بن سعد: كان ضعيفًا في الحديث. الطبقات الكبرىٰ ج٧/ ص٢٢٧، وهو كما الذهبي: صدوق. الكاشف ج١/ ص٢٥٤ .

(٥) ابن معاوية بن حيدة القشيري. صدوق. التقريب ص ١٧٨.

(٦) حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري. صدوق. التقريب ص ٢٦٦.

(٧) الصحابي الجليل معاوية بن حيدة رضي الله عنه. من أهل البصرة، غزا خراسان ومات بها. الاستيعاب ج٣/ ص ١٤١٥.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن بهز إلا الأصبغ، ولا عن الأصبغ إلا صدقة.

- **والقضاعي في مسند الشهاب:** ج١/ ص٩٤/ رقم ١٠٢ من طريق محمد بن عباس التنيسي، عن عمرو بن أبي سلمة التنيسي، به، مختصراً بتقديم وتأخير.

- **قلت:** شديد الضعف لحال أبي معاوية صدقة بن عبدالله السمين منكر الحديث.

* **وما روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه :**

- **أخرجه الحارث بن محمد ابن أبي أسامة في بغية الباحث:** ج١/ ص٣٩٧/ رقم٣٠٢ قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ(١)، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ(٢)، عَنْ أَبِيهِ(٣)، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ(٤)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ(٥) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَدَقَةُ السِّرِّ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَصِلَةُ تَزِيدُ فِي الْعُمُرِ، وَفِعْلُ الْخَيْرَاتِ يَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ» .

- **والبيهقي في شعب الإيمان:** ج٥/ ص١١٦/ رقم٣١٦٨ من طريق أحمد بن الخليل البرجلاني، عن الواقدي، به، بلفظه.

- **قلت:** شديد الضعف لحال محمد بن عمر الواقدي متروك مع سعة علمه.

* ولشطر الحديث الثاني أيضاً طرق وشواهد لا تخلو عن شدة ضعف، أقلها ضعفاً ما أخرجه:

- **معمر بن راشد في الجامع:** ج١١/ ص١٣١/ رقم ٢٠١١٨ قال: عَنْ عُثْمَانَ بْنِ زُفَرَ(٦)، عَنْ بَعْضِ بَنِي رَافِعِ بْنِ مَكِيثٍ(٧)، عَنْ رَافِعِ بْنِ مَكِيثٍ(٨) - وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ الْحُدَيْبِيَةَ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «حُسْنُ الْمَلَكَةِ نَمَاءٌ، وَسُوءُ الْخُلُقِ شُؤْمٌ، وَالْبِرُّ زِيَادَةٌ فِي الْعُمُرِ، وَالصَّدَقَةُ تَمْنَعُ مِيتَةَ السُّوءِ».

---

(١) الواقدي: متروك مع سعة علمه. التقريب ص٨٨٢ .

(٢) سمع منه محمد بن سعد كما في الطبقات الكبرىٰ ج٨/ ص١٥٩، لكني لم أقف فيه علىٰ تعديل أو تجريح.

(٣) القرشي المدني. ثقة. التقريب ص ٨٣٥.

(٤) مولىٰ ميمونة زوج النبي ﷺ: ثقة. التقريب ص ٦٧٩.

(٥) الصحابي الجليل. سبقت ترجمته (ص:٦٩).

(٦) ذكره ابن حبان وحده في الثقات ج٨/ ص ٤٥٣. وقال ابن حجر: مجهول. التقريب ص٦٦٢ .

(٧) اسم مبهم.

(٨) الجُهَني. صحابي جليل شهد الحديبية. ينظر للمزيد أسد الغابة ج٢/ ص ٢٤٦، الإصابة ج٢/ ص٣٧٠ .

- وأحمد:ج٢٥/ ص٤٨٧/ رقم ١٦٠٧٩ عن عبد الرزاق، عن معمر به، بلفظ مقارب.

* قلت: ضعيف، عثمان بن زُفَر مجهول، وأبهم من روىٰ عنه.

* وما أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن أنس رضي الله عنه:

- ج٧/ ص١٣٩/ رقم ٤١٠٤ قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ النِّيلِيُّ(١)، حَدَّثَنَا صَالِحٌ الْمُرِّيُّ(٢)، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ(٣)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ(٤)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ سَمِعَهُ يَقُولُ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ وَصِلَةَ الرَّحِمِ يَزِيدُ اللَّهُ بِهَا فِي الْعُمُرِ، وَيَدْفَعُ بِهَا مِيتَةَ السُّوءِ، وَيَدْفَعُ اللَّهُ بِهَا الْمَكْرُوهَ وَالْمَحْذُورَ».

* قلت: شديد الضعف لحال صالح بن بشير المُرِّي منكر الحديث.

ثالثاً: دراسة إسناد الإمام الترمذي:(٥)

* قلت: إسناده شديد الضعف لحال عبد الله بن عيسىٰ الخزاز البصري منكر الحديث، ويرويه عن

---

(١) قال الذهبي: ثقة. التقريب ص١٠٦ .

(٢) قال البخاري: مُنكر الحَدِيث. الضعفاء الصغير ص٥٨. قال أحمد: صاحب قصص، ليس هو صاحب حديث، ولا يعرف الحديث. وقال الفلاس: منكر الحديث جدا. وقال النسائي: متروك. الميزان ج٢/ ص٢٨٩. قلت: منكر الحديث.

(٣) يزيد بن أبان الرقاشي بتخفيف القاف. زاهد ضعيف. التقريب ص١٠٧١ .

(٤) أنس بن مالك بن النضر النجاري. خادم رسول الله ﷺ، وأحد المكثرين من الرواية عنه، صحّ عنه أنه قال: قدم النبيّ ﷺ المدينة وأنا ابن عشر سنين. توفي سنة ثلاث وتسعين. أسد الغابة ج١/ ص٢٩٤، الإصابة ج١/ ص٢٧٥.

(٥) - عقبة بن مُكْرَم البصري: ثقة. التقريب ص ٦٨٥.

- عبد الله بن عيسىٰ الخزاز: قال أبو زرعة الرازي: منكر الحديث. الجرح والتعديل ج ٥/ ص١٢٧، وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الساجي: عنده مناكير. وقال ابن القطان: لا أعلم له موثقا. تهذيب التهذيب ج٥/ ص ٣٥٣.

وقال ابن عدي: يروي عن يونس بن عبيد، وداود بن أبي هند ما لا يوافقه عليه الثقات. الكامل ج٥/ ص٤١١.

قلت: هو منكر الحديث، وحديثه هذا يرويه عن يونس بن عُبيد.

- يونس بن عبيد بن دينار العبدي أبو عبيد البصري. ثقة ثبت فاضل ورع. التقريب ص١٠٩٩ .

- الحسن: أبو سعيد الحسن بن يسار البصري. ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيراً ويدلس. التقريب ص٢٣٦ .

- أنس بن مالك بن النضر: سبقت ترجمته قبل أسطر.

يونس بن عبيد، قال ابن عدي -كما ذكرت في ترجمته-: يروي عنه ما لا يوافقه عليه الثقات. وللحديث شواهد لكنها لا يعتضد بمثلها ذكرت بعضها، وما لم أذكر أشد ضعفاً .

وذكر ابن القطان الفاسي حديث الترمذي عن أنس رضي الله عنه في كتابه بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، وقال: عبد الله بن عيسى الخزاز، منكر الحديث عندهم، ولا أعلم له موثقاً، فهو به ضعيف.

ومن أجل انفراده به عن يونس، هو غريب، وهو يروي عنه جملة أحاديث تنكر عليه. ثم تعقب الترمذي في تحسينه للحديث فقال: فالحديث على هذا ضعيف لا حسن[1].

وذكر حديث الترمذي عن أنس رضي الله عنه أيضاً ابن الملقن في كتابه "البدر المنير" ، وعدد شواهده مبيناً علة كل شاهد منها، ثم نقل تضعيف ابن القطان كالموافق له.[2]

النتيجـــة

بعد دراسة إسناد الإمام الترمذي رحمه الله تبين شدة ضعفه لحال عبد الله بن عِيسَى الخزاز فهو منكر الحديث، ويروي عن يونس بن عبيد، ما لا يوافقه عليه الثقات، ولم أقف له عاضد يصلح للتقوية، فيكون الصواب إذن مع الإمام النووي رحمه الله في تعقبه للإمام الترمذي رحمه الله في تحسينه لهذا الحديث.

---

(١) ج٣/ ص ٤٣١.

(٢) ج٣/ ص٤٠٩.

التعقُّب السابع عشر

((كتاب: الجنائز))

عَن عقبَة بن عَامر، قَالَ رَسُول الله ﷺ: " لَا تُكْرِهُوا مرضاكم عَلَى الطَّعَام، فَإِن الله يُطعمهُمْ، ويسقيهم[1] " رَوَاهُ التِّرْمِذِيّ، وَابْن مَاجَه بِإِسْنَادِهِ ضَعِيف جدا، وَادَّعَى التِّرْمِذِيّ أَنه حسن.[2]

- **أولاً: تخريج الحديث:**

- **أخرجه الترمذي:** أبواب الطب باب ما جاء لا تكرهوا مرضاكم على الطعام والشراب ج٣/ ص٤٥٢/ رقم ٢٠٤٠ قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لاَ تُكْرِهُوا مَرْضَاكُمْ عَلَى الطَّعَامِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

- **وابن ماجه:** أبواب الطب باب لا تكرهوا المريض على الطعام ج٤/ ص٥٠١/ رقم ٣٤٤٤ عن محمد بن العلاء بن كريب.

- **والحاكم:** كتاب الجنائز ج١/ ص٥٠١/ رقم ١٢٩٦ من طريق إبراهيم بن أبي طالب.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه . وسكت عنه الذهبي في التلخيص.

- **والطبراني في المعجم الأوسط:** ج٦/ ص٢٣٢/ رقم ٦٢٧٢ من طريق محمد بن عبد الله بن نمير.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن موسى بن علي إلا بكر بن يونس.

- **والبيهقي في السنن الكبرى:** كتاب الضحايا باب لا تكرهوا مرضاكم على الطعام والشراب

---

(١) أي: يحفظ قواهم، ويمدهم بما يفيد فائدة الطعام والشراب في حفظ الروح وتقويم البدن. تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة للقاضي ناصر الدين البيضاوي ج٣/ ص ١٧٥. الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت.

(٢) (بَاب: مَا جَاءَ فِي تشهية الْمَرِيض، وَأَنه لَا يُكْرَه عَلَى الدَّوَاءِ وَغَيره) ج٢/ ص ٩٢٠.

ج٩/ ص٥٨٣/ رقم ١٩٥٨٣ من طريق إبراهيم بن أبي طالب، و أبي عبد الله محمد بن زياد.

وقال البيهقي: تفرد به بكر بن يونس، عن موسىٰ بن علي، وهو منكر الحديث قاله البخاري.

* جميعهم (محمد بن العلاء، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وإبراهيم بن أبي طالب، ومحمد بن زياد) عن أبي كُريب، به، بلفظه، زادوا فيه "والشراب"، وعند الحاكم بلفظه.

ثانياً: شواهد الحديث:

*** للحديث شاهد عن عبد الرحمن بن عوف الزهري رضي الله عنه أخرجه:**

- **البزار:** ج٣/ ص٢٢٣/ رقم ١٠١٠ قال: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ الْمُعَلَّىٰ بْنِ مَنْصُورٍ[١]، وَأَحْمَدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْبَزَّازُ[٢]، إِمْلَاءً قَالَا: نا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْدِينِيُّ[٣]، قَالَ: نا الْوَلِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ[٤]، عَنْ أَبِيهِ[٥]، عَنْ جَدِّهِ[٦]، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " لَا تُكْرِهُوا مَرْضَاكُمْ عَلَىٰ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فَإِنَّ اللَّهَ يُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ.

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروىٰ عن عبد الرحمن إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

- **والحاكم:** كتاب الطب ج٤/ ص٤٥٥/ رقم ٨٢٥٩ من طريق محمد بن العلاء الثقفي، عن الوليد بن عبدالرحمن، به، بلفظه. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد رواته كلهم مدنيون، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص.

* **قلت:** رجاله ثقات لكن الوليد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف لا يعرف حاله.

---

(١) أبو زكريا. قال الخطيب البغدادي، والذهبي: ثقة. تاريخ بغداد ج١٦/ ص٣١٠، الكاشف ج٢/ ص٣٧٦.

(٢) ابن أبي الوليد أبو بكر الفحام. ثقة. تاريخ بغداد ج٦/ ص٤٢٠.

(٣) محمد بن العلاء: بن كُرَيب الهمداني، أبو كريب الكوفي مشهور بكنيته ثقة حافظ. التقريب ص٨٨٥.

(٤) قال ابن حجر: لا أعرف حاله. مختصر زوائد مسند البزار علىٰ الكتب الستة ومسند أحمد لابن حجر ج١/ ص٥٧٢.

(٥) الزهري. قال يعقوب بن شيبة، والعجلي: ثقة. وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. تهذيب التهذيب ج١/ ص١٣٩.

(٦) الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف الزهري، يكنىٰ أبا محمد ، كان اسمه في الجاهلية عبد عمرو، فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن. ولد بعد الفيل بعشر سنين، وكان من المهاجرين الأولين، جمع الهجرتين جميعا، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة توفي سنة اثنتين وثلاثين. الاستيعاب ج٢/ ص٨٤٤، الإصابة ج٤/ ص٢٩٠.

* **وشاهد عن جابر رضي الله عنه أخرجه:**

- أبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان: ج٤/ ص١٧٧

قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُصْعَبٍ(١) ، قال: ثنا أَبُو تُرَابٍ عَسْكَرُ بْنُ الْحُصَيْنِ(٢) ، قال ثنا ابْنُ نُمَيْرٍ (٣)، قال: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ(٤) ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ (٥)، عَنِ الأَعْمَشِ(٦)، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ(٧) ، عَنْ جَابِرٍ(٨) ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تُكْرِهُوا مَرْضَاكُمْ عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، فَإِنَّ رَبَّهُمْ يُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ».

-**وأبو نعيم في الحلية:** ج١٠/ ص٥٠ عن أحمد بن إسحاق، عن محمد بن عبد الله بن مصعب، به، بلفظه.

* **قلت:** ضعيف، محمد بن ثابت العبدي ضعيف، وشَريك بن عبدالله صدوق لكنه يخطئ كثيراً، ومحمد بن عبدالله بن مصعب لم أقف فيه على تعديل أو تجريح.

* **وري أيضا عن عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه :**

أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير: ج٣/ ص٧٣ قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ(٩) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ

---

(١) ذكره أبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان ج٣/ ص٤٣٢ وقال: من القراء الكبار يؤم في المسجد الجامع، حسن الصوت بالقرآن. وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام. ولم أقف فيه على تعديل أو تجريح. ج٦/ ص ١٠٣٢.

(٢) النخشبي. قال أبو عبد الرحمن السلمي: كتب الحديث، ونظر في كتب الشافعي، وقال أبو عبد الله بن الجلاء: لقيت ست مائة شيخ ما رأيت فيهم مثل أربعة، أولهم: أبو تراب. طبقات الشافعيين لابن كثير ج١/ ٣٢٦، تاريخ بغداد ج١٤/ ص٢٦٦.

(٣) محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني: ثقة حافظ فاضل. التقريب ص٨٦٦ .

(٤) العبدي البصري. قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبوحاتم: ليس هو بالمتين يكتب حديثه. الجرح والتعديل ج ٧/ ص٢١٦، وقال النسائي: ليس بالقوي. الضعفاء ص٩١، وقال ابن حجر: صدوق لين الحديث التقريب ص ٨٣٠. قلت: ضعيف يعتبر به.

(٥) القاضي. صدوق سيء الحفظ يخطئ كثيرا. سبقت ترجمته (ص: ٥٠).

(٦) سليمان بن مهران الأعمش. ثقة حافظ ورع لكنه يدلس. سبقت ترجمته (ص: ٣٠).

(٧) طلحة بن نافع القرشي. صدوق. ص ٤٦٥.

(٨) ابن عبد الله الأنصاري الخزرجي. الصحابي الجليل. سبقت ترجمته (ص: ١٦).

(٩) ابن الهيثم القطيعي البغدادي، صاحب الطعام. قال الدارقطني: ثقة صدوق. سؤالات الحاكم للدارقطني ص١٠١. وقال أبو الحسين ابن المنادي: حسن المعرفة بالحديث، وثقة متيقظ. تاريخ بغداد ج٧/ ص ٨٦. قلت: ثقة.

الْوَهَّابِ بْنُ نَافِعٍ الْعَامِرِيُّ[1] قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ[2]، عَنْ نَافِعٍ[3]، عَنِ ابْنِ عُمَرَ[4] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُكْرِهُوا مَرْضَاكُمْ عَلَى الطَّعَامِ فَإِنَّ اللَّهَ يُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ».

وقال العقيلي: ليس له أصل من حديث مالك ولا رواه ثقة عنه، وله رواية من غير هذا الوجه فيه لين أيضا.

* قلت: مكذوب على النبي ﷺ من هذا الوجه، المتهم به عبد الوهاب بن نافع العامري.

ثالثاً: دراسة إسناد الإمام الترمذي[5]:

إسناد الإمام الترمذي شديد الضعف لحال بكر بن يونس عليه مدار الحديث وهو منكر الحديث، وسئل أبو حاتم الرازي عن حديث بكر بن يونس هذا فقال: هذا حديث باطل، وبكر هذا

---

(١) ويقال البناني. قال العقيلي: منكر الحديث، لا يقيمه. الضعفاء للعقيلي ج٣/ ص٧٣. وقال الذهبي: ألصق بمالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: لا تكرهوا مرضاكم على الطعام.... . الميزان ج٢/ ص٦٨٤. قلت: متهم بالوضع.

(٢) ابن أنس. أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة. سبقت ترجمته (ص: ٥٩).

(٣) نافع مولى ابن عمر. سبقت ترجمته (ص:٤٤).

(٤) عبد الله بن عمر بن الخطاب. سبقت ترجمته (ص:٤٤).

(٥) – محمد بن العلاء بن كُرَيب الكوفي. ثقة حافظ. سبقت ترجمته (ص:٨٩).

– بكر بن يونس بن بكير. قال العجلي: لا بأس به. الثقات ص٨٥. وقال أبوحاتم: منكر الحديث ضعيف الحديث. الجرح والتعديل ج ٢/ ص٣٩٣، وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو زرعة: واهي الحديث حدث عن موسى بن علي بحديثين منكرين لم أجد لهما أصلا من حديث موسى. تهذيب التهذيب ج١/ ص٤٨٨. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه مما لا يتابع بعضه عليه. الكامل ج٢/ ص١٩٨. قلت: هو منكر الحديث.

– ابن رباح اللخمي. كان والياً على مصر. قال أحمد، وابن معين: ثقة. وقال أبوحاتم: من ثقات المصريين. الجرح والتعديل ج ٨/ ص١٥٣.

– علي بن رباح. ثقة. التقريب ص ٦٩٥.

– المصري. الصحابي المشهور. روى عن النبيّ ﷺ كثيرا.كان من أصحاب معاوية بن أبي سفيان، وولي له مصر وسكنها، وتوفي بها سنة ثمان وخمسين. الإصابة ج٤/ ص ٤٢٩، أسد الغابة ج٤/ ص٥١.

منكر الحديث.[1]

لكن قال الإمام البوصيري في "مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه" بعد ذكره لإسناد الترمذي: هذا إسناد حسن بكر بن يونس مختلف فيه، وباقي رجال الإسناد ثقات.

قلت: حكم أكثر أهل النقد بكونه منكر الحديث.

قال البرذعي في "سؤالاته" لأبي زرعة الرازي : «سألت أبا زرعة عن بكر بن يونس بن بكير؟ فقال: واهي الحديث؛ حدث عن موسى بن علي بحديثين منكرين لم أجد لهما أصلا من حديث موسى»[2].

وقال الإمام ابن عدي بعد ذكره لحديث بكر هذا: عامة ما يرويه مما لا يتابع بعضه عليه.[3]

النتيجة

حكم الإمام الترمذي رحمه الله بتحسين حديث بكر بن يونس ، وله شواهد سبق ذكرها ، لكن ظهر من دراسته أنه منكر بهذا الإسناد، بل حكم الإمام أبو حاتم الرازي ببطلانه، وشواهده أيضاً لا تخلو من مقال، كما سبق بيانه.

وتَعَقَّب الإمام النووي رحمه الله الإمام الترمذي رحمه الله في تحسينه الحديث، وأجد الصواب مع الإمام النووي رحمه الله في تعقبه، والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) العلل لابن أبي حاتم ج٥/ ص٦٢٠ .

(٢) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي. ص ٣٨٦. الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة.

(٣) الكامل ج٢/ ص١٩٨.

التعقُّب الثامن عشـــر

((كتاب: الجنائز))

١٨- رَوَىٰ الْبَيْهَقِيّ من رِوَايَة ابْن مَسْعُود، وَابْن عَبَّاس، وَبُرَيْدَة، أَنهم "أدخلوه من جِهَة الْقبْلَة"[١]. وَقَالَ التِّرْمِذِيّ فِي رِوَايَة ابْن عَبَّاس هَذِه: إِنَّه " حَدِيث حسن ".

- وأنكروا عَلَيْهِ هَذَا، لِأَن مدَار رِوَايَته فِيهِ، وَرِوَايَة غَيره عَلَىٰ الْحجَّاج بن أَرْطَاة، وَهُوَ ضَعِيف.[٢]

- **أولاً: تخريج الحديث:**

- أخرجه الترمذي: أبواب الجنائز باب ما جاء في الدفن بالليل ج٢/ ص٣٦٣/ رقم ١٠٥٧ قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو السَّوَّاقُ، قَالاَ: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ اليَمَانِ، عَنِ المِنْهَالِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنِ الحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ قَبْرًا لَيْلاً، فَأُسْرِجَ لَهُ سِرَاجٌ، فَأَخَذَهُ[٣] مِنْ قِبَلِ القِبْلَةِ، وَقَالَ: رَحِمَكَ اللهُ، إِنْ كُنْتَ لأَوَّاهًا[٤] تَلاَّءً لِلْقُرْآنِ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا.

وقال الترمذي: حديث ابن عباس حديث حسن، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا، وقالوا: يُدْخَل الميت القبر من قِبَل القبلة، وقال بعضهم: يُسَل سَلًّا. ورخص أكثر أهل العلم في الدفن بالليل.

- **والبيهقي في السنن الكبرى:** كتاب الجنائز بَابُ مَنْ قَالَ: يُسَلُّ الْمَيِّتُ مِنْ قِبَلِ رِجْلِ الْقَبْرِ ج٤/ ص٩٠/ رقم ٧٠٥٧ من طريق الهيثم بن سهل التستري. وقال البيهقي: هذا إسناد ضعيف.

- **والطبراني في المعجم الكبير:** ج١١/ ص١٤١/ رقم ١١٢٩٥ من طريق محمد بن سعيد

---

(١) اختلف أهل العلم في أخذ الميت من شفير القبر، فذهب بعضهم إلى أن الجنازة توضع في أسفل القبر، ويسل من قبل رأسه، وبه قال الشافعي، ومنهم من قال: يؤخذ من قبل القبلة، لما روي عن ابن عباس ÷ . شرح السنة للبغوي ج٥/ ص٣٩٧.

(٢) (بَاب: سَلَّه من قِبَلِ رِجْلِي الْقَبْر، وَستر الْقَبْر بِثَوْب، واضجاعه عَلَىٰ جنبه الْأَيْمن إِلَىٰ الْقبْلَة) ج٢/ ص١٠١٥

(٣) بينت روايات الحديث أنه الصحابي الجليل عبدالله ذي البجادين ÷ . ينظر ترجمته أسد الغابة ج٣/ ص ٢٢٨.

(٤) كثير الحزن، وقيل: المؤمن، بلغة الحبشة، وقيل: الرحيم الرقيق. لسان العرب لابن منظور ج١٣/ ص ٤٧٣.

الأصبهاني، وسهل بن عثمان.

- **وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء:** ج١/ ص١٢٢ من طريق محمد بن سعيد الأصبهاني.

* ثلاثتهم (الهيثم بن سهل، ومحمد بن سعيد، وسهل بن عثمان) عن ابن اليمان، به، بتقديم وتأخير.

ثانياً: شواهد الحديث:

* **للحديث شاهد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أخرجه:**

- أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة: ج٣/ ص١٦٣٦/ رقم ٤١٠٥ قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ الْأَبَجِّ[١]، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ[٢]، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ شَاذَانُ[٣]، ثَنَا سَعْدُ بْنُ الصَّلْتِ[٤]، ثنا الْأَعْمَشُ[٥]، عَنْ أَبِي وَائِلٍ[٦]، عَنْ عَبْدِ اللهِ[٧]، قَالَ: وَاللهِ لَكَأَنِّي أَرَىٰ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَهُوَ فِي قَبْرِ عَبْدِ اللهِ ذِي الْبِجَادَيْنِ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَقُولُ: «أَدْنِيَا مِنِّي أَخَاكُمَا»، فَأَخَذَهُ مِنْ قِبَلِ الْقِبْلَةِ حَتَّىٰ أَسْنَدَهُ فِي لَحْدِهِ، ثُمَّ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَوَلَّاهُمَا الْعَمَلَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ دَفْنِهِ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ رَافِعًا يَدَيْهِ يَقُولُ: «اللهُمَّ إِنِّي أَمْسَيْتُ عَنْهُ رَاضِيًا فَارْضَ عَنْهُ».

* قلت: إسناده حسن، والأعمش مكثر في الرواية عن أبي وائل الأسدي فانتفت شبهة التدليس.

* **و شاهد عن بُريدة بن الحُصَيب الأسلمي رضي الله عنه أخرجه:**

---

(١) قال أبو نعيم الأصبهاني: كثير الحديث حسن المعرفة به. تاريخ أصبهان ج٢/ ص ٢٦٨. قلت: صدوق.

(٢) أبو جَعْفَر. صدوق. السير ج١٥/ ص ٢٧١.

(٣) أبو بكر النهشلي. قال عبد الرحمن بن أبي حاتم، والذهبي: صدوق. السير ج١٢/ ص٣٨٢.

(٤) البَجَلِيّ الكوفي قاضي شيراز. قال الذهبي: ما رأيت لأحد فيه جرحا فمحلّه الصّدق. تاريخ الإسلام ج٤/ ص١١٠٧.

(٥) سليمان بن مهران. ثقة حافظ لكنه يدلس إلا في شيوخ له أكثر عنهم منهم أبي وائل الأسدي. سبقت ترجمته(ص:٣٦).

(٦) شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي. ثقة. التقريب ص٤٣٩ .

(٧) عبد الله بن مسعود بن حبيب المدني الصحابي الجليل. سبقت ترجمته (ص:٥١).

- **أبو حنيفة**[1] **في مسنده** : ص٢٦٠/ رقم ١٩٢ قال: عَنْ عَلْقَمَةَ[2]، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ[3]، عَنْ أَبِيهِ[4] رضي الله عنه، قَالَ: أُلْحِدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأُخِذَ مِنْ قِبَلِ الْقِبْلَةِ، وَنُصِبَ عَلَيْهِ اللَّبِنُ نَصْبًا.

- **والبيهقي في السنن الكبرى**: كتاب الجنائز بَابُ مَنْ قَالَ: يُسَلُّ الْمَيِّتُ مِنْ قِبَلِ رِجْلِ الْقَبْرِ ج٤/ ص٩٠/ رقم ٧٠٥٦ وقال البيهقي: أبو بردة هذا هو عمرو بن يزيد التميمي الكوفي ، وهو ضعيف في الحديث، ضعفه يحيى بن معين وغيره.

- **والطبراني في المعجم الأوسط**: ج٦/ ص٥٢/ رقم ٥٧٦٦ وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن علقمة بن مرثد إلا أبو بردة.

* **كلاهما** (البيهقي، والطبراني) من طريق أبي بردة عمرو بن يزيد التميمي[5]، عن علقمة، به، بتقديم وتأخير.

* **قلت**: حسن لغيره. رجاله ثقات لكن الإمام أبي حنيفة الإمام المشهور ليس بالقوي في الحديث، وقد تابعه أبو بُرْدة عمرو بن يزيد التميمي، وهو ممن يكتب حديثه من الضعفاء فيرتقي به.

□

---

(١) النعمان بن ثابت الكوفي أبو حنيفة الإمام. فقيه مشهور. التقريب ص ١٠٠٤. لكنه كما قال الإمام النسائي: ليس بالقوي في الحديث. الضعفاء ص١٠٠.

(٢) علقمة بن مرثد الحضرمي الكوفي. ثقة. التقريب ص ٦٨٩.

(٣) سليمان بن بريدة الأسلمي: ثقة. التقريب ص٤٠٥.

(٤) الصحابي الجليل أبو عبد الله بريدة بن الحصيب الأسلمي المدني. أسلم حين مر به النبي صلى الله عليه وسلم مهاجرا، هو ومن معه، وكانوا نحو ثمانين بيتا، ثم قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أحد، فشهد معه مشاهده، وشهد الحديبية، وبيعة الرضوان تحت الشجرة، وكان من ساكني المدينة، ثم تحول إلى البصرة ÷، توفي سنة ثلاث وستين. أسد الغابة ج١/ ص٣٦٧، الاستيعاب ج١/ ص ١٨٥.

(٥) ضعيف. التقريب ص ٧٤٨.

ثالثاً: دراسة إسناد الإمام الترمذي:[1]

حسن لغيره، فيه المنهال بن خليفة ضعيف، والحجاج بن أرطاة صدوق لكنه كثير الخطأ والتدليس وقد رواه بالعنعنة ولم أقف على طريق صرح فيه بالسماع من عطاء بن أبي رباح . لكنه يرتقي بشواهده.

النتيجة

حكم الإمام الترمذي رحمه الله على الحديث بكونه حسناً، وأُنكر عليه ذلك، فقال الإمام الزيلعي في نصب الراية -بعد أن ذكر إسناد الترمذي- : قال: حديث حسن، وأنكر عليه؛ لأن مداره على الحجاج بن أرطاة، وهو مدلس، ولم يذكر سماعاً.[2]

قلت: وتعقبه الإمام النووي رحمه الله فقال: وأنكروا عَلَيْهِ هَذَا؛ لِأَن مدَار رِوَايَته فِيهِ، وَرِوَايَة غَيره عَلَى الْحَجَّاج بن أَرْطَاة، وَهُوَ ضَعِيف؛ قلت: نعم، لكن له شواهد -سبق بيانها- يرتقي بها لرتبة الحسن لغيره.

---

(١) – أبو كُريب محمد بن العلاء الهمداني الكوفي. ثقة حافظ. سبقت ترجمته (ص:٨٩).

– محمد بن عمرو السواق البلخي. صدوق. التقريب ص٨٨٤ .

– يحيى بن يمان العجلي الكوفي. قال ابن معين: ثقة. وقال أحمد: يضطرب في بعض حديثه. وقال أبوحاتم: مضطرب الحديث، ومحله الصدق. الجرح والتعديل ج ٩/ ص١٩٩، وقال النسائي: ليس بالقوي. الضعفاء ص١٠٨، وهو كما قال ابن حجر: صدوق عابد يخطىء كثيرا. التقريب ص ١٠٧٠.

– المنهال بن خليفة العجلي الكوفي. قال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: صالح يكتب حديثه. الجرح والتعديل ج ٨/ ص ٣٥٧. وقال البخاري: فيه نظر. التاريخ الأوسط للبخاري ج٢/ ص٢٣٨. وهو كما قال ابن حجر: ضعيف. التقريب ص ٩٧٤.

– الحجاج بن أرطاة النخعي الكوفي. صدوق كثير الخطأ والتدليس. سبقت ترجمته (ص:١٧).

– عطاء بن أبي رباح القرشي المكي. ثقة فقيه فاضل. سبقت ترجمته (ص:١٥).

– عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم النبي ﷺ . سبقت ترجمته (ص: ١٥).

(٢) ج٢/ ص ٣٠٠.

التعقُّب التاسع عشر

((كتاب: الجنائز))

١٩- عَن أَبي صَالح باذام، عَن ابْن عَبَّاس قَالَ: " لعن رَسُول الله ﷺ زائرات الْقُبُور، والمتخذين عَلَيْهَا الْمَسَاجِد، والسُّرُج " رَوَاهُ الثَّلَاثَة. قَالَ التِّرْمِذِيّ: " حسن "، وَلم يُضعفهُ أَبُو دَاوُد. - وَقد اخْتلفُوا فِي باذام، قَالَ الْأَكْثَرُونَ: لَا يحْتَج بِهِ.[1]

---

* **أولاً: تخريج الحديث:**

- **أخرجه الترمذي:** أبواب الصلاة باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدا ج ١/ ص ٤٢٢/ رقم ٣٢٠ قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: "لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَائِرَاتِ القُبُورِ، وَالمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا المَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ".

وقال الترمذي: وفي الباب عن أبي هريرة، وعائشة. حديث ابن عباس حديث حسن.

- **وأبو داود:** كتاب الجنائز باب في زيارة النساء القبور ج ٥/ ص ١٣٩/ رقم ٣٢٣٦

- **والنسائي:** كتاب الجنائز التغليظ في اتخاذ السرج على القبور ج ٤/ ص ٩٤/ رقم ٢٠٤٣

- **وابن ماجه:** أبواب الجنائز باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور ج ٢/ ص ٥١٤/ رقم ١٥٧٤ عن أزهر بن مروان، عن عبدالوارث، به، بلفظ: " لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - زُوَّارَاتِ الْقُبُورِ ".

- **وأحمد في:** ج ٣/ ص ٤٧١/ رقم ٢٠٣٠

- **وابن حبان كما في الإحسان:** كتاب الجنائز فصل في زيارة القبور ج ٧/ ص ٤٥٢/ رقم ٣١٧٩ عن إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل. وقال ابن حبان: «أبو صالح ميزان: ثقة، وليس بصاحب الكلبي ذاك اسمه باذام».

---

(١) (بَاب: النَّهي عَن اتِّخَاذ الْمَسَاجِد فِي الْقُبُور، وَعَن الصَّلَاة إِلَى الْقَبْر من غير ضَرُورَة) ج٢/ ص ١٠٤٣.

- **والحاكم** : كتاب الجنائز ج ١/ ص ٥٣٠/ رقم ١٣٨٤

وقال الحاكم: «أبو صالح هذا ليس بالسَّمان المحتج به، إنما هو باذان، ولم يحتج به الشيخان لكنه حديث متداول فيما بين الأئمة». وسكت عنه الذهبي في التلخيص.

* **أخرجه** (أبو داود، وأحمد، والحاكم) من طريق شعبة بن الحجاج، عن محمدبن جُحادة، به، بلفظه.

- و (النسائي، وإسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل) عن قتيبة بن سعيد، به، بلفظه.

- **ثانياً: شواهد الحديث:**

* **لشطر الحديث الأول شاهد من حديث أبي هريرة** رضي الله عنه :

- **أخرجه الترمذي:** أبواب الجنائز باب ما جاء في كراهية زيارة القبور للنساء ج٢/ ص٣٦٢/ رقم ١٠٥٦ قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ[٢]، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ[٣]، عَنْ أَبِيهِ[٤]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[٥]، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَعَنَ زَوَّارَاتِ القُبُورِ. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

- **وابن ماجه:** أبواب الجنائز باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز ج ٢/ ص ٥١٥/ رقم ١٥٧٦ من طريق محمد بن طالب. - وأحمد: ج ١٤/ ص ١٦٤/ رقم ٨٤٤٩ عن يحيىٰ بن إسحاق.

* **كلاهما** (محمد بن طالب، و يحيىٰ بن إسحاق) عن أبي عوانة، به، بلفظه.

* **قلت:** إسناد الترمذي حسن، ولحديث عُمَر بن أبي سلمه شواهد فحصل الأمن من كونه أخطأ.

وقد تعقب عبد الحق الإشبيلي الإمام الترمذي في تصحيحه لهذا الحديث فقال: في إسناده عمر بن

---

(١) قتيبة بن سعيد بن جميل أبو رجاء الثقفي. ثقة ثبت. التقريب ص ٧٩٩.

(٢) الوضاح بن عبد الله اليشكري البصري. مشهور بكنيته ثقة ثبت. التقريب ص ١٠٣٦.

(٣) القرشي، قاضي المدينة. قال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أبوحاتم: صالح صدوق في الأصل ليس بذلك القوىٰ يكتب حديثه ولا يحتج به يخالف في بعض الشئ. الجرح والتعديل ج ٦/ ص١١٨، وقال ابن عدي: متماسك الحديث لا بأس به. الكامل ج٦/ ص٧٧، وقال العجلي: لا بأس به. الثقات ص٣٥٩. وهو كما قال ابن حجر: صدوق يخطئ. التقريب ص ٧٢٠ .

(٤) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري. ثقة مكثر. التقريب ص ١١٥٥.

(٥) الصحابي الجليل عبد الرحمن بن صخر الدوسي رضي الله عنه. سبقت ترجمته (ص:٥٩).

أبي سلمة وهو ضعيف عندهم،[1] فتعقبه الذهبي في الميزان بقوله: أسرف عبد الحق.[2]

* ولقوله ﷺ " وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ ". شاهد صحيح عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ،

- **أخرجه البخاري في صحيحه**: كتاب الجنائز باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور ج٢/ ص٨٨/ رقم ١٣٣٠ قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ هِلاَلٍ هُوَ الوَزَّانُ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «لَعَنَ اللهُ اليَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسْجِدًا».

- **ومسلم في صحيحه**: كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب النهي عن بناء المساجد، على القبور ج١/ ص٣٧٦/ رقم ٥٢٩ من طريق هاشم بن القاسم، عن شيبان بن عبد الرحمن، به، بلفظ مقارب.

* **ثالثاً: دراسة إسناد الإمام الترمذي**:[3]

أبو صالح الوارد في الإسناد اختلف الأئمة في تحديده، فقال ابن حبان بعد تخريجه للحديث في صحيحه: «أبو صالح ميزان[4] ثقة، وليس بصاحب الكلبي ذاك اسمه باذام».

---

(١) الأحكام الوسطى ج٢/ ص١٥١.

(٢) الميزان ج٣/ ص٢٠١ .

(٣) - قتيبة بن سعيد الثقفي. ثقة ثبت. سبقت ترجمته (ص: ٩٨).

- عبد الوارث بن سعيد العنبري: ثقة ثبت. التقريب ص ٦٣٢.

- محمد بن جحادة الأودي الكوفي. ثقة. التقريب ٨٣٢.

- أبو صالح هو باذام الكوفي. قال العجلي: ثقة. الثقات ص٧٧ . وقال ابن معين: إذا روى عنه الكلبي فليس بشيء وإذا روى عنه غير الكلبي فليس به بأس. وقال أبوحاتم: صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به. الجرح والتعديل ج٢/ ص٤٣٢. وقال ابن حبان: يحدث عن ابن عباس ولم يسمع منه. المجروحين ج١/ ص١٨٥، وقال ابن عدي: لم أعلم أحدًا من المتقدمين رضيه. الكامل ج٢/ ص٢٥٨، وقال النسائي، والذهبي، وابن حجر: ضعيف. زاد ابن حجر: يرسل. الضعفاء للنسائي ص٢٣، ديوان الضعفاء ص٤٤، التقريب ١٦٣. قلت: ضعيف لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما.

- الصحابي الجليل عبدالله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما. سبقت ترجمته (ص:٢١).

(٤) البصري. قال يحيى بن معين: ثقة مأمون. تهذيب التهذيب ج١٠/ ص٣٨٥ .

وقال الحاكم في المستدرك: أبو صالح هذا ليس بالسمان المحتج به، إنما هو باذان.

- **قلت**: في رواية ابن الجُعْدِ في مسنده صرح محمد بن جُحَادة الراوي عنه بأنه هو " مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ "[1]، وابن جحادة أعلم بمن روى عنه. وقال ابن رجب الحنبلي: أحمد والجمهور أنه باذام مولى أم هاني.[2]

* **قلت**: إسناد الترمذي ضعيف لحال أبي صالح باذام الكوفي ضعيف، ولم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الإمام ابن رجب الحنبلي : ضعف الإمام أحمد " باذام " وقال: لم يصح عندي حديثه هذا، وقال مسلم في "كتاب التفصيل" : هذا الحديث ليس بثابت، وأبو صالح باذام قد اتقى الناس حديثه، ولا يثبت له سماع من ابن عباس.[3]

النتيجة

حَكَمَ الإمام الترمذي رحمه الله على هذا الحديث بالحسن، وتعقبه في تحسينه لحديث ابن عباس - رضي الله عنهما- الحافظ المنذري فقال: قال الترمذي: حديث حسن، وفيما قاله: نظر، فأنَّ أبا صالح - هذا- هو باذام، ويقال: باذان، مكي مولى أم هاني بنت أبي طالب، وهو صاحب الكلبي، وقد قيل: إنه لم يسمع من ابن عباس، وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة، وقال ابن عدي: لم أعلم أحدًا من المتقدمين رضيه.[4]

وتعقبه أيضاً الإمام النووي رحمه الله بقوله: " لم يُضعفهُ أَبُو دَاوُد، وَقد اخْتلفُوا فِي باذام، قَالَ الْأَكْثَرُونَ: لَا يحْتَج بِهِ ".

قلت: نعم إسناد الإمام الترمذي ضعيف لحال أبي صالح باذام، اختلف فيه الأئمة -كما سبق في ترجمته- والراجح ضعفه، لكنه يكتب حديثه، ولبعض حديثه شواهد يعتضد بها، اللهم إلا قوله: " وَالسُّرُجَ " ، لم أقف لها على شاهد فتبقى على الضعف. والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) ص٢٢٤ .

(٢) فتح الباري ج٣/ ص٢٠٠ .

(٣) ينظر فتح الباري لابن رجب ج٣/ ص٢٠١ .

(٤) مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري. ج٢/ ص ٤١٤. الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض. المحقق: محمد صبحي بن حسن حلاق.

التعقُّب العشـــرون

((كتاب: الجنائز))

٢٠- وَعَن جَابر رضي الله عنه، أَن النَّبِي ﷺ لما رَأَىٰ إِبْرَاهِيم يجود بِنَفسِهِ فاضت عَيناهُ. فَقَالَ: أَتَبْكِي، أَو لم تكن نهيت عَن الْبكاء؟ فَقَالَ: " لَا، وَلَكِن نهيت عَن صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فاجرين: صَوت عِنْد مُصِيبَة، خَمش[1] وُجُوه، وشق جُيُوب[2]، وَرَنَّة الشَّيْطَان[3] " رَوَاهُ التِّرْمِذِيّ. وَقَالَ: " حسن ".

- وَهُوَ من رِوَايَة مُحَمَّد بن أبي لَيْلَىٰ، وَهُوَ ضَعِيف، فَلَعَلَّهُ اعتضد.[4]

- **أولاً: تخريج الحديث:**

-أخرجه الترمذي: أبواب الجنائز باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت ج٢/ ص٣١٩/ رقم ١٠٠٥

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عِيسَىٰ بْنُ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَىٰ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَىٰ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ، فَوَجَدَهُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَوَضَعَهُ فِي حِجْرِهِ فَبَكَىٰ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَتَبْكِي؟ أَوَلَمْ تَكُنْ نَهَيْتَ عَنِ الْبُكَاءِ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجِرَيْنِ: صَوْتٍ عِنْدَ مُصِيبَةٍ، خَمْشِ وُجُوهٍ، وَشَقِّ جُيُوبٍ، وَرَنَّةِ شَيْطَانٍ.

وقال الترمذي: في الحديث كلام أكثر من هذا. هذا حديث حسن.

- وأبو داود الطيالسي: ج ٣/ ص ٢٦٢/ رقم ١٧٨٨

---

(١) أي خدشها حتى تعلوها الحمرة والدم. التمهيد لابن عبد البر ج١٧/ ص ٢٨٠ .

(٢) الجيوب هي ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس للبسه، والمراد بشقه إكمال فتحه وهو علامة على التسخُّط. التنوير شرح الجامع الصغير للأمير الصنعاني ج٩/ ص٢٨٥ .

(٣) صوت مع بكاء فيه ترجيع كالقلقلة. تحفة الأحوذي ج٤/ ٧٥ .

(٤) (باب: جواز البكاء على الميت بغير ندب ولا نياحة قبل الموت وبعده) ج٢/ ص ١٠٥٧.

- **والبيهقي في السنن الكبرى**: كتاب الجنائز باب الرخصة في البكاء بلا ندب ولا نياحة ج٤ / ص١١٥ / رقم ٧١٥١ - وفي شعب الإيمان: باب في الصبر على المصائب ج١٢ / ص٤٣٠ / رقم ٩٦٨٤

* **كلاهما** (الطيالسي، والبيهقي) من طريق أبي عوانه الوضاح بن عبد الله، عن ابن أبي ليلى، به، بنحوه، بزيادة في آخره.

- ورواه البزار لكن جعله في مسند عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه: ج٣/ ص٢١٤/ رقم ١٠٠١ من طريق النضر بن إسماعيل، قال: نا ابن أبي ليلى، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن عوف، قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي ..... الحديث.

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الرحمن، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد روي عن عبد الرحمن بإسناد آخر بعض هذا الكلام.

* قلت: أصل هذا الحديث مخرج في الصحيحين من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه:

- أخرجه البخاري: كتاب الجنائز باب قول النبي ﷺ: «إنا بك لمحزونون» ج٢/ ص٨٣/ رقم ١٣٠٣ قال: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا قُرَيْشٌ هُوَ ابْنُ حَيَّانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: دَخَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَيْفٍ القَيْنِ، وَكَانَ ظِئْرًا[1] لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِبْرَاهِيمَ، فَقَبَّلَهُ، وَشَمَّهُ، ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِبْرَاهِيمُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَذْرِفَانِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رضي الله عنه: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «يَا ابْنَ عَوْفٍ إِنَّهَا رَحْمَةٌ»، ثُمَّ أَتْبَعَهَا بِأُخْرَى، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ العَيْنَ تَدْمَعُ، وَالقَلْبَ يَحْزَنُ، وَلاَ نَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضَى رَبُّنَا، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمُ لَمَحْزُونُونَ».

- **ومسلم**: كتاب الفضائل باب رحمته ﷺ الصبيان والعيال ج٤/ ص١٨٠٧/ رقم٢٣١٥ من طريق سليمان بن المغيرة القيسي، عن ثابت بن أسلم البناني، به، بنحوه.

---

(١) هو زوج مرضعته. النهاية لابن الأثير ج٣/ ص١٥٤ .

- **ثانياً: شواهد الحديث:**

* للحديث شاهد عن أسماء بنت يزيد رضي الله عنها:

- **أخرجه ابن ماجه:** أبواب الجنائز باب ما جاء في البكاء على الميت ج٢/ ص٥٢٣/ رقم ١٥٨٩

قال: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ(١)، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ(٢)، عَنِ ابْنِ خُثَيْمٍ(٣)، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ(٤)، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ(٥)، قَالَتْ: لَمَّا تُوُفِّيَ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِبْرَاهِيمُ، بَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ الْمُعَزِّي - إِمَّا أَبُو بَكْرٍ وَإِمَّا عُمَرُ -: أَنْتَ أَحَقُّ مَنْ عَظَّمَ لله حَقَّهُ! قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَدْمَعُ الْعَيْنُ وَيَحْزَنُ الْقَلْبُ، وَلَا نَقُولُ مَا يُسْخِطُ الرَّبَّ، لَوْلَا أَنَّهُ وَعْدٌ صَادِقٌ، وَمَوْعُودٌ جَامِعٌ، وَأَنَّ الْآخِرَ تَابِعٌ لِلْأَوَّلِ، لَوَجَدْنَا عَلَيْكَ يَا إِبْرَاهِيمُ أَفْضَلَ مِمَّا وَجَدْنَا، وَإِنَّا بِكَ لَمَحْزُونُونَ".

---

(١) أبو محمد الأنباري الحديثي. قال أبوحاتم: صدوق، وكان يدلس يكثر. الجرح والتعديل ج ٤/ ص ٢٤٠. وقال الذهبي: صاحب حديث وحفظ، لكنه عمر وعمى، فربما لقن مما ليس من حديثه. وكان أحمد بن حنبل ينتقى عليه لولديه. وأما ابن معين فكذبه وسبه. وقال البخاري: حديثه منكر. وقال النسائي: ضعيف. الميزان ج٢/ ص٢٤٨. وذكره الذهبي في المغني وقال: محدث نبيل له مناكير. ج١/ ص٢٩٠. وقال ابن حجر: صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول. التقريب ص ٤٢٣. قلت: هو صدوق مدلس له مناكير لذلك كان أحمد ينتقي له. ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة في طبقات المدلسين ص٥٠، وهم الذين لا يحتج بشيء من حديثهم الا بما صرحوا فيه بالسماع (ص١٤) . قلت: هنا صرح بالسماع.

(٢) الطائفي. صدوق سيء الحفظ التقريب ص١٠٥٧ .

(٣) عبد الله بن عثمان بن خُثيم المكي. قال ابن معين: ثقة حجة. وقال مرة: أحاديثه ليست بالقوية. وقال العجلي: ثقة. وقال أبو حاتم: ما به بأس صالح الحديث. وقال النسائي: ثقة، وقال مرة: ليس بالقوي. تهذيب التهذيب ج٥/ ص٣١٣. وقال ابن عدي: أحاديثه أحاديث حسان مما يجب أن يكتب. الكامل ج٥/ ص٢٦٦ . وهو كما قال ابن حجر: صدوق. التقريب ص ٥٢٦.

(٤) أبو سعيد الأشعري. قال ابن معين: ثقة. وقال أحمد: ما أحسن حديثه - ووثقه، روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حسان. وقال أبو زرعة: : لا بأس به. وقال أبوحاتم: لا يحتج به. الجرح والتعديل ج ٤/ ص٣٨٢، وهو كما قال الذهبي: مختلف فيه، وحديثه حسن. ديوان الضعفاء ص١٨٩ . قلت: هو حسن الحديث. وهنا يروي عن أسماء بنت يزيد، قال أحمد : روى عنها أحاديث حسان.

(٥) الأنصارية الأشهلية.كان يقال لها خطيبة النساء. ينظر الإصابة ج٨/ ص٢١، الاستيعاب ج٤/ ص ١٧٨٧ .

- **والطبراني في المعجم الأوسط**: ج٨/ ص٣٤٦/ رقم ٨٨٢٩ من طريق مسلم بن خالد[١]، عن ابن خثيم، به، مختصراً، وفيه قال أبو بكر، دون شك.

* **قلت**: إسناده حسن، ويحيى بن سليم توبع. وكذا قال الإمام البوصيري [٢].

* وشاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

- **أخرجه ابن حبان**: كتاب الجنائز فصل في النياحة ونحوها ج٧/ ص٤٣١/ رقم ٣١٦٠ قال: أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى بْنِ مُجَاشِعٍ[٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ الْقَيْسِيُّ[٤]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ[٥]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو[٦]، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ[٧]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[٨]، قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، صَاحَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ[٩]، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ هَذَا مِنَّا، لَيْسَ لِصَارِخٍ حَظٌّ، الْقَلْبُ يَحْزَنُ، وَالْعَيْنُ تَدْمَعُ، وَلَا نَقُولُ مَا يُغْضِبُ الرَّبَّ».

---

(١) المخزومي مولاهم المكي المعروف بالزنجي فقيه صدوق كثير الأوهام. التقريب ص ٩٣٨.

(٢) مصباح الزجاجة ج٢/ ص٤٧ .

(٣) محدث جرجان. قال ابن العماد الحنبلي: من الثقات الأثبات. شذرات الذهب ج٤/ ص٢٧ .

(٤) ابن هُدبة الأزدي. قال أبوحاتم الرازي: صدوق. الجرح والتعديل ج ٩/ ص١١٤. وقال النسائي: ضعيف. وقال الذهبي: ثقة عالم صاحب حديث ومعرفة وعلو إسناد. الميزان ج٤/ ص٢٩٤، وهو كما قال ابن حجر: ثقة عابد تفرد النسائي بتليينه. التقريب ص١٠١٨ .

(٥) ابن دينار البصري. ثقة عابد. التقريب ص ٢٦٨ .

(٦) ابن علقمة بن وقاص الليثي. أبو عبد الله. قال ابن معين: ما زال الناس يتقون حديثه. وقال أبوحاتم: صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ. الجرح والتعديل ج ٨/ ص٣١. وقال ابن معين مرة: ثقة. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. الكامل ج٧/ ص٤٥٧. وقال يحيى القطان: رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث. وهو كما قال الذهبي: شيخ مشهور، حسن الحديث. الميزان ج٣/ ص٦٧٣.

(٧) أبو سلمة بن عبد الرحمن الزهري المدني. ثقة مكثر مات سنة أربع وتسعين، وقيل غير ذلك. التقريب ص ١١٥٥.

(٨) الصحابي الجليل عبدالرحمن بن صخر الدوسي. سبقت ترجمته (ص: ٥٩).

(٩) أسامة بن زيد بن حارثة. أمه أم أيمن حاضنة النبي صلى الله عليه وسلم. كان يسمى: حب رسول الله. أسد الغابة ج١/ ص١٩٤ .

- **والحاكم:** كتاب الجنائز ج١/ ص٥٣٨/ رقم ١٤١٠ من طريق موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، به، بنحوه. وسكت عنه الحاكم، وكذا الذهبي في التلخيص.

* **قلت:** إسناده حسن.

* ويشهد لقوله في الحديث " نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجِرَيْنِ: صَوْتٍ عِنْدَ مُصِيبَةٍ، خَمْشِ وُجُوهٍ، وَشَقِّ جُيُوبٍ، وَرَنَّةِ شَيْطَانٍ ":

- **ما أخرجه أبو داود الطيالسي:** ج٤/ ص٤١١/ رقم ٢٨١٧ قال: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ[1]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ[2]، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مِهْرَانَ[3]، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ[4]،..... الحديث، وفيه قال ﷺ: " إِيَّاكُنَّ وَنَعِيقَ الشَّيْطَانِ؛ فَإِنَّهُ مَهْمَا يَكُونُ مِنَ الْعَيْنِ وَالْقَلْبِ فَمِنَ الرَّحْمَةِ، وَمَا يَكُونُ مِنَ اللِّسَانِ وَالْيَدِ فَمِنَ الشَّيْطَانِ ".

- **وأحمد في مسنده:** ج٤/ ص٣٠/ رقم ٢١٢٧ عن يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة،به ، بنحوه.

* **قلت:** إسناده ضعيف. مداره على حد بحثي على علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف.

---

(١) حماد بن سلمة بن دينار البصري. سبقت ترجمته (ص: ١٠٤).

(٢) ابن جَدعان أبو الحسن القرشي الأعمى. ضعيف. التقريب ص ٦٩٦.

(٣) البصري. قال علي بن زيد بن جدعان: كنا نشبه حفظه بحفظ عمرو بن دينار. وقال أبو زرعة: مكي ثقة. وقال أبوحاتم: لا أعلم روى عنه غير علي بن زيد بن جدعان، يكتب حديثه ويذاكر به. الجرح والتعديل ج ٩/ ص٢٢٩. وقال أحمد: أحمد: لا يعرف، ولا أعرف أحدا روى عنه إلا ابن جدعان. الميزان ج٤/ ص٤٧٤. وقال ابن سعد: ثقة قليل الحديث. تهذيب التهذيب ج١١/ ص٤٢٤ . وقال ابن حجر: يوسف بن مهران البصري وليس هو يوسف بن ماهك ذاك ثقة وهذا لم يرو عنه إلا ابن جدعان وهو لين الحديث التقريب ص ١٠٩٦ . قلت: فرق الحافظ ابن حجر ' بين يوسف بن ماهك المكي وهو ثقة، وبين بين يوسف ابن مهران البصري وهذا لين الحديث، لم يرو عنه غير علي بن زيد بن جدعان، وهو كما قال. فيظهر لي أن توثيق أبي زرعة إنما لهو يوسف بن ماهك المكي .

(٤) الصحابي الجليل عبدالله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما سبقت ترجمته (ص: ١٥).

ثالثاً: دراسة إسناد الإمام الترمذي:[1]

ضعيف، رجاله ثقات عدا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قاضي الكوفة محله الصدق لكنه سيء الحفظ. لكن للحديث شواهد يصل بها لرتبة الحسن لغيره.

النتيجـــة

حكم الإمام الترمذي رحمه الله على الحديث بالحسن، وتعقبه الإمام النووي رحمه الله بقوله: من رواية مُحَمَّد بن أَبِي لَيْلَى، وهو ضَعِيف، فلعله اعتضد.

قلت : نعم له شواهد -سبق بيانها- يعتضد بها ويصل بها لرتبة الحسن لغيره، والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) - أبو الحسن علي بن خَشرم بن عبد الرحمن المروزي: ثقة. التقريب ص ٦٩٥.

- ابن أبي إسحاق السبيعي، عيسى بن يونس. ثقة مأمون. سبقت ترجمته (ص: ٢٦).

- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قاضي الكوفة. صدوق سيء الحفظ جدا. سبقت ترجمته (ص: ٤٥).

- عطاء بن أبي رباح القرشي المكي. ثقة فقيه فاضل سبقت ترجمته (ص:١٥).

- الصحابي الجليل جابر بن عبد الله أبو عبدالله الأنصاري. سبقت ترجمته (ص:١٦).

الخاتمة

النتائج والتوصيات

بعد هذه الدراسة الحديثية أسأل الله تعالى أن يكون هذا البحث إضافة جديدة في الدراسات المتعلقة بالسنة النبوية المطهرة، وأمَّا عن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا فهي على النحو الآتي:

١- الدافع الأول لتعقُّب العلماء بعضهم على بعض إنما هو لتنقيح مؤلفاتهم، وتنقيتها من الأوهام والأخطاء، وصيانةً للعلم، ومعلوم أن الوهم والخطأ والنسيان لا يسلم منه بشر -إلا أصحاب العصمة أنبياء الله تعالى ورسله صلوات الله عليهم أجمعين-. ولا يخفى ما في ذلك من خدمة جليلة للعلم، وأهله.

٢- الإمام النووي رحمه الله إمام بارع مُطَّلِع، وقد ظهر لي من خلال البحث معرفته الواسعة بأحوال الرواة والمرويات، وسبره لأقوال من سبقه من أهل العلم، ونقده لمناهجهم بطريقة علمية صحيحة تتسم بالحيادية والموضوعية، لذا نجد لتعقباته الحديثية قيمة علمية جليلة.

٣- كتاب "خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام" من تصانيف الإمام النووي رحمه الله المهمة كثيرة الفوائد، وقد احتوى على جملة كبيرة ومفيدة من التعقبات الحديثية التي تعقبها على من سبقه من أئمة الحديث الكبار، ومن بينهم الإمام الترمذي رحمه الله .

٤- حُسن قصد الإمام النووي رحمه الله في كتابه، إذ قصد أن يُفرِد الخارج عن دائرة القبول من أحاديث الأحكام ويميزه، كي لا يعمل به.

٥- ظهر لي من خلال البحث علو قدر ومكانة الإمام الترمذي رحمه الله ، وسعة علمه، واطلاعه الواسع على طرق الحديث وشواهده وعلله، ونتج عن ذلك قلة الأحاديث التي يتجه فيها تعقب الإمام النووي رحمه الله عليه، في مقابل الكثير من الأحاديث التي اتفق فيها حكم الإمامين، وذلك لمن يطالع كتاب "خلاصة الأحكام" من أوله إلى آخره.

٦- أهمية الوقوف على المتابعات والشواهد ودراستها عند الحكم على الأحاديث النبوية، فكم من

حديث ضعيف يرتقي بطرقه وشواهده لرتبة الحسن لغيره.

٧- بلغ عدد تعقبات الإمام النووي رحمه الله على الإمام الترمذي رحمه الله عشرين تعقباً، وظهر بعد البحث والدراسة أن وجه الصواب في عشرٍ منها كان مع الإمام النووي رحمه الله، أي في نصف التعقبات، ووجه الصواب في النصف الثاني كان مع الإمام الكبير الإمام الترمذي رحمه الله، وهذا جدول يبين رقم التعقب وإلى أيٍ كان وجه الصواب وفق دراسة الباحث:

رقم التعقب	وجه الصواب وفق	دراسة الباحث
	الإمام الترمذي	الإمام النووي
الأول		✓
الثاني	✓	
الثالث		✓
الرابع		✓
الخامس	✓	
السادس	✓	
السابع		✓
الثامن	✓	
التاسع	✓	
العاشر	✓	
الحدي عشر	✓	
الثاني عشر		✓
الثالث عشر		✓
الرابع عشر		✓

الخامس عشر	✓	
السادس عشر		✓
السابع عشر		✓
الثامن عشر	✓	
التاسع عشر		✓
العشرون	✓	

قائمة المراجع والمصادر

- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما ، المؤلف: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، الناشر: دار خضر ، بيروت تحقيق: عبد الملك دهيش. الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- الأحكام الشرعية الصغرى. المؤلف: عبد الحق بن عبد الرحمن الأندلسي الأشبيلي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة. المحقق: أم محمد بنت أحمد الهليس، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي القزويني. الناشر: مكتبة الرشد - الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٩هـ .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبدالله، ابن عبد البر القرطبي. الناشر: دار الجيل، بيروت المحقق: علي محمد البجاوي، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- أسد الغابة . ط دار الكتب العلمية، المحقق: علي محمد معوض الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥هـ
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ.
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م .
- الأم المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس. الناشر: دار المعرفة - بيروت سنة النشر: ١٤١٠هـ.
- الإمام في معرفة أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد. ط: دار المحقق. تحقيق: سعد بن عبد الله آل حُميد.
- الأنساب للسمعاني. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية. المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وغيره الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.

- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري. الناشر: دار طيبة -الرياض- السعودية. الطبعة: الأولى - ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.
- البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير الدمشقي، الناشر: دار هجر للطباعة تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٧م.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي الشافعي المصري. الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية. المحقق: مصطفى أبو الغيط وأخرون. الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- بغية الراوي في ترجمة الإمام النواوي لأبي عبد الله كَمَال الدين ابن إمام الكاملية، الناشر: دار البشائر الإسلامية.
- تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت المحقق: سيد كسروي حسن الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي الناشر: دار الغرب الإسلامي المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
- تاريخ الثقات المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي الناشر: دار الباز الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- التاريخ الكبير للإمام البخاري الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.
- تاريخ بغداد المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت المحقق: الدكتور بشار عواد معروف الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.
- تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة للقاضي ناصر الدين البيضاوي. الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت. عام النشر: ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي المؤلف: أبو العلا المباركفوري الناشر: دار الكتب

العلمية – بيروت.

- تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين. لعلاء الدين ابن العطار. الناشر: الدار الأثرية، عمَّان –الأردن–.
- التحقيق في أحاديث الخلاف المؤلف : جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة : الأولى ، ١٤١٥ هـ .
- تذكرة الحفاظ للذهبي . الناشر: دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- تقريب التهذيب المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني الناشر: دار العاصمة. المحقق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني.
- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة . الناشر: دار الكتب العلمية. المحقق: كمال يوسف الحوت. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- تكملة المعاجم العربية المؤلف: رينهارت بيتر ج٧/ ص٢٤٨ . الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية ، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمَّد سَليم النعَيمي وغيره، الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩ م .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر القرطبي الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي عام النشر: ١٣٨٧ هـ.
- التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـ التلخيص الحبير . ط: أضواء السلف. المحقق: الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .
- التمييز لمسلم المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي. الناشر: مكتبة الكوثر السعودية. الطبعة: الثالثة، ١٤١٠ هـ .
- التنوير شرح الجامع الصغير للأمير الصنعاني الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض المحقق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ –
- تهذيب التهذيب لابن حجر الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الطبعة: الطبعة

الأولى، ١٣٢٦هـ.

- تهذيب السنن للإمام ابن القيم. الناشر: مكتبة المعارف الرياض. تحقيق: إسماعيل بن غازي. الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين المزي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، المحقق: د. بشار عواد معروف، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .
- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت. المحقق: محمد عوض مرعب. الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- الثقات لابن حبان. الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند. الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ .
- جامع الترمذي، الناشر: الرسالة العالمية- بيروت المحقق: شعيب الأرنؤوط سنة النشر: ١٤٣٠ هـ
- جامع الترمذي. تحقيق د/ أحمد شاكر وآخرون، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ.
- الجامع الكبير المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت المحقق: بشار عواد معروف سنة النشر: ١٩٩٨ م.
- الجامع لعلوم الإمام أحمد - علل الحديث الناشر: دار الفلاح، الفيوم الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم الرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ.
- الجرح والتعديل دار إحياء التراث العربي، بيروت. الطبعة: الأولى ١٢٧١ هـ.
- جزء القراءة خلف الإمام للإمام البخاري الناشر: المكتبة السلفية حققه وعلق عليه: الأستاذ فضل الرحمن الثوري الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام . الناشر : مؤسسة الرسالة – لبنان – بيروت. حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، الطبعة: الاولى ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر الدمشقي. الناشر: دار الكتب العلمية.
- رفع اليدين في الصلاة لابن قيم الجوزية. ط دار عالم الفوائد – مكة المكرمة. الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ.
- سنن ابن ماجه المؤلف: ابن ماجه – وماجه اسم أبيه يزيد – أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني الناشر: دار الرسالة العالمية المحقق: شعَيب الأرنؤوط وغيره، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
- سنن أبي داود المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني الناشر: دار الرسالة العالمية المحقق: شعَيب الأرنؤوط وغيره الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
- سنن الدارقطني: المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط وآخرون. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.
- السنن الكبرى المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان المحقق: محمد عبد القادر عطا الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
- السُّنَنُ وَالأَحْكَامُ عَن المُصْطَفَى عَلَيهِ أَفْضَل الصَّلاَة والسَّلاَم للضياء المقدسي الناشر: دَارُ مَاجِد عَسِيرِي، المملكة العربية السعودية المحقق: أَبِي عَبد الله حُسَين بْن عُكَاشَة الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي. الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة. المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م.
- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الناشر: الفاروق القاهرة. المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

- سير أعلام النبلاء شمس الدين أبو عبد الله الذهبي الناشر : مؤسسة الرسالة المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب المؤلف: عبد الحي بن أحمد، ابن العماد الحنبلي، الناشر: دار ابن كثير، دمشق- بيروت، حققه: محمود الأرناؤوط، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- شرح الترمذي «النفح الشذي شرح جامع الترمذي» لابن سيد الناس أبو الفتح اليعمري. الناشر: دار العاصمة، الرياض دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور أحمد معبد عبد الكريم الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- شرح السنة. المؤلف: أبو محمد الحسين البغوي الشافعي الناشر: المكتب الإسلامي – دمشق تحقيق: شعيب الأرنؤوط الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- شرح مُسْنَد الشَّافِعي لأبي القاسم عبدالكريم الرافعي القزويني الناشر: وزارة الأوقاف قطر المحقق: أبو بكر وائل محمَّد بكر زهران الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- شرح مصابيح السنة لابن الملك الكرماني الناشر: إدارة الثقافة الإسلامية تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م .
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان الناشر: مؤسسة الرسالة المحقق: شعيب الأرنؤوط الطبعة: الثانية ١٤١٤ هـ .
- صحيحُ ابن خُزَيمة المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري. الناشر: المكتب الإسلامي الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- صحيح البخاري " الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله × وسننه وأيامه " المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي الناشر: دار طوق النجاة، المحقق: محمد زهير بن ناصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله × المؤلف:

مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، الناشر: دار إحياء التراث بيروت، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي.

- الضعفاء الكبير المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- طبقات الحفاظ للسيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ.
- طبقات الشافعية للسبكي، الناشر: دار هجر للطباعة، الطبعة: الثانية ١٤١٣هـ.
- طبقات الشافعيين لابن كثير الدمشقي الناشر: مكتبة الثقافة الدينية تحقيق: د أحمد عمر هاشم تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.
- الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م.
- طبقات المدلسين لابن حجر الناشر: مكتبة المنار عمان، المحقق: د. عاصم القريوتي الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- عارضة الأحوذي القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر المالكي الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.
- العبر في خبر من غبر للحافظ الذهبي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.
- العلل الصغير للإمام محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى، الترمذي، أبو عيسى. (ج٦/ ص ٤٦١)الناشر: الرسالة العالمية – بيروت المحقق: شعيب الأرنؤوط – عبد اللطيف حرز الله سنة النشر: ١٤٣٠ هـ.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، الناشر: دار طيبة – الرياض. تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

- العلل لابن أبي حاتم المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي ابن أبي حاتم الناشر: مطابع الحميضي تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
- غريب الحديث لأبي سليمان الخطابي الناشر: دار الفكر - دمشق المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي عام النشر: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- غريب الحديث، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي البغدادي، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- الفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشري
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب الحنبلي الدمشقي الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية. تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرون. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، ١٣٧٩ هـ.
- فتح العزيز بشرح الوجيز لعبد الكريم الرافعي. ط دار الفكر.
- فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار للحسن بن أحمد بن يوسف الصنعاني، الناشر: دار عالم الفوائد. المحقق: مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي لشمس الدين السخاوي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، المحقق: علي حسين علي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- الفصل للوصل المدرج في النقل المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي الناشر: دار الهجرة المحقق: محمد بن مطر الزهراني الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- قرة العينين برفع اليدين في الصلاة للإمام البخاري. دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة. المحقق: محمد عوامة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، الكتب العلمية بيروت، تحقيق: عادل عبد الموجود، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان البستي، دار الوعي – حلب، المحقق: محمود زايد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
- المجموع شرح المهذب، للنووي، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر.
- مختار الصحاح. المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي، الناشر: المكتبة العصرية بيروت، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري. الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض. المحقق: محمد صبحي بن حسن حلاق. الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
- المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك للقاضي ابن العربي المالكي الناشر: دَار الغَرب الإسلامي الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ
- المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠ م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني الناشر: مؤسسة الرسالة المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
- مسند البزار المشهور باسم البحر الزخار المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق المعروف بالبزار الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وغيره.

الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

- مشارق الأنوار على صحاح الآثار لأبي الفضل عياض اليحصبي دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمدالبوصيري الناشر: دار العربية – بيروت المحقق: محمد المنتقى الكشناوي الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأبي العباس الحموي الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.
- معالم السنن للخطابي. الناشر: المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ – ١٩٣٢م.
- معجم مقاييس اللغة. المؤلف: أبو الحسين أحمد بن فارس القزويني الرازي. ج٤/ ص٧٧، الناشر: دار الفكر المحقق: عبد السلام محمد هارون عام النشر: ١٣٩٩هـ.
- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي، الناشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية، المحقق: عبد العليم البستوي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- معرفة أنواع علوم الحديث لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، ابن الصلاح. الناشر: دار الفكر سوريا، سنة النشر: ١٤٠٦هـ.
- المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان الفسوي، أبو يوسف الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، المحقق: أكرم العمري، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ.
- المغني عن حمل الأسفار لزين الدين العراقي. الناشر: دار طبرية الرياض، تحقيق: أشرف عبد المقصود. الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي. الناشر: دار ابن كثير، دمشق. حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب ميستو وآخرون. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري. الناشر: المكتبة العصرية.

المحقق: نعيم زرزور الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- مقدمة ابن الصلاح. الناشر: دار الفكر- سوريا، المحقق: نور الدين عتر، ١٤٠٦ هـ .
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا محيي الدين النووي. الناشر: دار إحياء التراث بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
- المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي لشمس الدين السخاوي ط: دار الكتب العلمية بيروت.
- المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود. الناشر: مطبعة الاستقامة، القاهرة - مصر. عني بتحقيقه محمود خطاب السبكي . الطبعة: الأولى، ١٣٥١ - ١٣٥٣ هـ.
- المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي للذهبي ، الناشر: دار الوطن للنشر، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تَميم يَاسر بن إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- ميزان الاعتدال ، للحافظ الذهبي ، الناشر: دار المعرفة بيروت، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر المؤلف: ابن حجر العسقلاني الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، تحقيق نور الدين عتر الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- نصب الراية لأحاديث الهداية لجمال الدين أبي محمد الزيلعي. الناشر: مؤسسة الريان- بيروت - . المحقق: محمد عوامة الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر. المؤلف مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير الشيباني الجزري، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- وفيات الأعيان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان، الناشر: دار

صادر – بيروت، المحقق: إحسان عباس.

- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر المؤلف: زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي القاهري الناشر: مكتبة الرشد – الرياض المحقق: المرتضي الزين أحمد الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م .

****

- وبعد،

فإني أحمد الله تعالى أن وفقني وأعانني لإتمام هذا البحث، فما كان فيه من صواب فمن توفيقه تعالى وحده، وما كان فيه من خطأ أو زلل أو وهم فمن نفسي، ومن الشيطان.

والله تعالى أسأل أن يجعله متقبَّلاً، وأن ينفع به، وأن يكون في ميزان حسناتي. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنام النبي محمد، وعلى آله، وصحبه وسلم.

****